



PROVISIONAL
A/38/PV.61
28 November 1983
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥ / ٠ .

الرئيس : السيد ايويكا
م : السيد مالينفا
(نائب الرئيس)
(بنمبا)
(سوازيلند)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٣٢] (تابع)
(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعاً من أحد اعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64336/A

١ (أ)

- (ب) تقرير اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى
في الالعب الرياضية
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

A/38/PV.61

1 (a)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥البند ٣٢ من جدول الاعمار (تابع)سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/38/22 و Add.1) ؛
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى
الالعاب الرياضية (A/38/36) ؛
- (ج) تقرير الامين العام (A/38/455) ؛
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/38/550)

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، يسعدني ان اتكلم في هذه الجمعية العامة تحت قيادتك الواعية المحنكة .
يجتمع مجلس الامم هذا مرة اخرى لمناقشة نظام الفصل العنصرى او العزل العنصرى
البغيض . وهذه السياسة المضللة التى اعلن المجتمع الدولي انها جريمة ضد البشرية ، هي
دونما شك ، مصدر الاستعمار في المنطقة ومصدر القهر الوحشي ، والقمع والاستعباد
والمعاناة والتوتر واسع النطاق .
ان رأس المال العالمي والامبريالية العالمية مرتبطان ارتباطا وثيقا بهذه الجريمة
ولا سبيل الى تبرئتهما منها .

ان هذه مشكلة طال الجدل بشأنها تثير احساسا عميقا بالاشمئزاز والغضب والسخط
لدى الافراد والامم على حد سواء . وهي بمثابة انكار فاحش علني متصف بالتحدى لحقوق
الانسان والحقوق الديمقراطية ومبادئ التحرر والاستقلال والحرية والعدالة والمساواة والكرامة
الانسانية . ان سياسة الفصل العنصرى البغيضة وممارستها عدوان وحشي على الفرد
الانساني وكرامته وتشويه لعقول البشر رجالا واطفالا ونساء ، وارواحهم وفتك بها بفض
النظر عن لونها ، وهي اضافة الطابع " الحيواني " - ان جاز لي استخدام هذه الكلمة -
على الكائن الانساني .

فما ان يقوم مجلس التصنيف العنصرى بتصنيف المرء ، حتى يصبح مستقبله الاجتماعى والسياسى والاقتصادى امرا محتوما كقضاء الله . فذلك المجلس يقرر ما اذا كان المرء سيعامل كإنسان او كحيوان او كشيء بين هذا وذاك . فان كنت ابغض فانت انسان اما اذا تصادف وكنت اسود فانت ، الى حد ما ، اسوأ مالا من الكلب .

اما من يسمون بالطونيين ، وهم الهنود وغيرهم من الاسيويين والصينيين واهل الملايو ، فليسوا هذا ولا ذاك ، بل هم بين هذا وذاك ، اى انصاف بشر وانصاف حيوانات وذلك من نكد طالعهم بغير شك ، لانهم لو كانوا حتى جنياى بحر لا مكنهم على الاقل اجتذاب المحارة .

وهناك أيضا الفرد الأبيض الفخرى ، كالياباني . وهناك من هم في طريقهم الى طاولة مجلس التصنيف لشراء تذكرة لدخول ساحة هذه اللعبة العنصرية البشعة كما أن غيرهم قيدوا وأسماءهم بقائمة انتظار الخطوط الجوية العنصرية على أمل الانتقال الى فئة البيض .

ان البيض والسود يتقاسمون على الأقل شيئا مشتركا هو أن لهم لونا . لكن الهنود والآسيويين والصينيين وأهل الملايو أقل حظا لأنهم لا لون لهم . وممن المسلم به أن من يسمون بالملونين لهم لون وان كان غير محدد . وترفع الفرد أو تنزله عنصريا ممكن أيضا عن طريق نظام يدعى باعادة التصنيف . والترفع نادر ولكم أن تتصوروا المأساة الاجتماعية التي تحيق بفرد كان ينظر اليه عادة باعتباره أبيض ثم أعيد تصنيفه فاعتبر ملونا .

ان جنوب افريقيا لا بد أن تكون بلدا يتمتع بمزايا فريدة في هذا العالم . فالمكفوفون هناك ليسوا مكفوفين تماما لأنهم قادرين على تمييز الألوان أو بعض الألوان على الأقل كالأبيض والأسود والملون والهندي والآسيوي والفرد من أهل الملايو والصيني وغيرهم . إلا أنه عندما يضعف قلب أحد من البوير البيض ويتعثر يصبح ذلك البوير لفوره أعمى ويختفي حاجز اللون كما لو كان ذلك بفعل السحر . فلا اللون ولا الحاجز يعود لهما وجود في أى مكان . وذلك لأن قلب من يعرف " بالخفير" أى الأسود أو الملون ليس قلبا اسود ، لكنه أحمر . وهكذا فانه في تاريخ عمليات زراعة القلب بجنوب افريقيا التي تقيم مجتمعا على الفصل العنصرى يكون متلقى القلب دائما أبيض ، والمانح دائما غير أبيض . فغير البيض في جنوب افريقيا ليسوا فقراء كل ذلك القدر على أية حال ، بل أغنياء ، أغنياء بالقلب ، بكل معنى الكلمة . والحقيقة أنه لولا المعاناة البشرية الفائقة التي يعجز عنها الوصف والتي ينطوى عليها هذا النظام ، لكنت الحالة قد باتت مشيرة للضحك .

لقد سمح لنظام الفصل العنصرى أن يظل مزدهرا طوال ٣٨ عاما بعد انشاء الأمم المتحدة و٣٥ عاما بعد اعتماد الاعلان العالمى لحقوق الانسان .
ان الفصل العنصرى أبشع وأبغض انتهاك واسع النطاق لحقوق الانسان .
وهناك بلدان في هذه القاعة متواطئة في هذه السياسة والممارسة اللانسانية المهنية .

لقد بات من الواضح الآن أن الاسهام المالى لبعض بلدان الغرب في جنوب افريقيا أكبر بكثير مما كان مقدرا في بادئ الأمر . فالتقدير الأولي فيما يخص بلد غربى واحد كان ٢٦٦ مليون دولار في حين أنه يبلغ في حقيقة الأمر ١٤٦٦ مليون دولار . فلا عجب إذن ان اجتهدت تلك البلدان في المحافظة على البيضة الذهبية ، جنوب افريقيا ، والحدب عليها ، والدفاع عنها .

منذ السبعينات ، عوملت جنوب افريقيا باعتبارها دولة منبوذة من مجتمع الدول كما هي في حقيقتها . إلا أن بعض بلدان الغرب تحاول الآن أن تعكس ذلك الاتجاه .

فالعلاقات الاقتصادية والثقافية والديبلوماسية في ازدياد جنبا الى جنب مع انشاء مراكز جديدة مما يدعى بالمراكز القنصلية . ويبدو الآن أن بعض القذائف متوسطة المدى ستجد دفء الضيافة لدى جنوب افريقيا العنصرية . ورغم أن النظام العنصرى يرفض أن يوقع على معاهدة عدم الانتشار ، فان التقنية النووية لا تزال تتدفق عليه .

ولننظر الى الحقائق ، فالارقام تتحدث عن نفسها بنفسها . في عام ١٩٦٠ ، كانت الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا ٤٤ مليون راند . وبحلول عام ١٩٨٠ ارتفعت الى ٢١١ مليون راند . كما وثبتت القوة العسكرية وشبه العسكرية من ٧٨٠٠٠ رجل الى ٤٩٤٠٠٠ رجل في نفس الفترة . ولا يتضمن ذلك ١٨٤٠٠٠ رجل يشكلون

ما يسمى بالقوة الدائمة للعمليات . وإذا ما أخذنا ذلك في جملة وجدنا أن نظام الفصل العنصرى يعتمد على قوة تعدادها نحو . . . ٦٠٠ من الجنود المدربين تدريباً جيداً والمزودين بأحدث الأسلحة .

فمما لا شك فيه أن جيش جنوب أفريقيا أكبر الجيوش في أفريقيا ولا سيبل الى مقارنته بأى جيش آخر في تلك القارة . ولنظام الفصل العنصرى صناعة عسكرية تتجاوز طاقتها الانتاجية احتياجاته الدفاعية بكثير ، بدليل انه بدأ الآن يصدر الأسلحة والذبابات والطائرات والمعدات العسكرية الأخرى المتقدمة .

فحقوق الانسان يضحى بها على مذبح الدفاع عن الممرات البحرية ، ونعرف جميعاً حقيقة أن رخص الايدى العاملة وتوافر الثروة المعدنية في جنوب أفريقيا هما منشأ الشبكة العنصرية المعقدة التي نسجها عنصرىو جنوب أفريقيا العنصرية ومؤيدوه في الداخل والخارج .

وكلفة ذلك بمعيار المعاناة الانسانية واذلال الروح الانسانية كلفة كبيرة للغاية . فقد اجتث أكثر من ٢ مليون من الرجال والنساء والأطفال من مواطنهم في المناطق البيضاء ونفوا الى معسكرات في مناطق نائية مجدبة يعانون فيها من سوء التغذية والأمراض ، مما يقضى على . ٥ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات .

وقد خصصت نسبة ١٣ في المائة من الأراضي ، معظمها من الأرض القاحلة ، لأكثر من ٧٠ في المائة من سكان جنوب أفريقيا .

ويعتقل سنوياً أكثر من . . . ٢٠٠٠ بتهمة انتهاك قوانين المرور التي تتحكم في حركة السود في المناطق الحضرية وينتهي بهم الأمر الى السجن أو الى معسكرات الخدمة الاجبارية .

كما أن الآلاف يعتقلون أو ينفون الى المعسكرات كل عام بتهمة الاشتراك في الاضرابات التي تنظمها نقابات العمال الحرة بغية الحصول على أجور معقولة وظروف

عمل لاثقة وحق العيش مع أسرهم . وهناك الآلاف ممن يقتلون رميا بالرصاص اذ يقاومون الشرطة عند القاء القبض عليهم ، بينما يموت آخرون في اقسام الشرطة شتقا ، وضربا ، أو بالقاء أنفسهم من النوافذ . وهناك المئات ممن يخرجون من محنة الاعتقال أحياء كل عام ، بما في ذلك أطفال المدارس والنسوة الحوامل وكبار السن ، لكنهم يخرجون من تلك المحنة بعاهات جسدية ونفسية باقية نتيجة للتعذيب .

ونفس المصير قد حل بشعب ناميبيا . فبالرغم من كل جهود المجتمع الدولي ما زالت ناميبيا غير حرة وما زال شعبها مكبلا بالأغلال ومستعبدا .

واذ تخوض شعوب وحكومات وبلدان الجنوب الافريقي كفاحا بطوليا ، أفرادا وجماعات للتخلص من بقايا الاستعمار والانطلاق صوب آفاق واسعة ومستويات معيشة أفضل في غمار نضالها من أجل التغلب على التخلف والبؤس ، تجد تلك الشعوب والحكومات والبلدان نفسها ضحايا للعدوان السافر غير المبرر ، والضغط الاقتصادي والتخريب والاحتلال .

ان الضغط الاقتصادي والعسكري الذي تمارسه جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة في ازدياد مستمر . وهناك جزء من اراضي أنغولا ما زال تحت الاحتلال وما زال سكانه يتعرضون للاذلال . كما أن بوتسوانا وزامبيا وزمبابوى وموزامبيق تتعرض كلها للعدوان المستمر المباشر من جانب عصابات مسلحها ويدربها ويجهزها ويمولها نظام جنوب افريقيا العنصرى . ومنذ عهد قريب لجأت جنوب افريقيا الى الضغط الوحشي والحصار ضد ليسوتو العزلاء بحيث حرم اللاجئون من الفصل العنصرى بجنوب افريقيا من المأوى الذى كانوا يجدونه في ليسوتو . ورغم كل هذا الانتهاك السافر للقانون الدولي والممارسات الدولية ، لم ترتفع معلنة الاحتجاج الا قلة قليلة للغاية من الأصوات .

فلا غروا ذن أن اعترف مجلس الأمن بكفاح شعب جنوب افريقيا ككفاح عادل ومشروع . ان قرارى مجلس الأمن ٣٩٢ (١٩٦٧) و٤٧٣ (١٩٨٠) اللذين اعتمدا بالاجماع يعترفان ويعيدان التأكيد على مشروعية كفاح شعب جنوب افريقيا الهادف الى القضاء على الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية .

ان العالم على استعداد لأن ينسى معاناة وعذاب كل أولئك الذين يتعرضون للاعتداءات الوحشية يوميا في جنوب افريقيا ، وعملا على مساعدة العالم على النظر في الاتجاه الآخر قدم نظام بريتوريا شكلا جديدا للفصل العنصرى ليكون أكثر قبولا ، أعطي فيه سلطة سياسية رمزية للهنود والمولدين .

لقد بات الفصل العنصرى منظورا اليه كأمر أتح مما يجب ، وال ، وغير ضرورى ، بل واعتباره خطرا يتهدد المصالح الاقتصادية الأوسع والأعم للرأسمالية الدولية . ومن ثم نشأت الحاجة لطلاء شاهد قبر الفصل العنصرى لجعله أنظف مظهرا ، ومن هنا كانت تلك الاصلاحات الدستورية المزعومة وهي لا دستورية ولا اصلاحات .

وقد وردت أنها بأن الكثيرين اعتقدوا في الفترة التي سبقت ما سمي بالاستفتاء مباشرة . وهما على ايجاز مناخ ملائم للموافقة على المشروع المسمى بالاصلاحات الدستورية لجأ نظام بريتوريا ، ضمن أمور أخرى ، الى نشر الشائعات التي تدعي بأن المؤتمر الوطنى الافريقى يدبر لقتل رئيس الوزراء العنصرى بيتربوتا ، ونفى المؤتمر الوطنى الافريقى انه فكر مجرد تفكير في ذلك النوع من العمل . وتقدم بيتربوتا بمناشدات قصة للناخبين لحثهم على التصويت الايجابى ، لأن التصويت السلبى يعادل الانحياز الى جانب المؤتمر الوطنى الافريقى .

ومع ذلك لم يصوت الا ٤١ في المائة فقط من الناخبين البيض البالغ عددهم ٢٧ مليون لصالح ما يسمى بالاصلاحات . وقد اشترك ٦٣ في المائة فقط من الناخبين المسجلين في تلك العطية . وعلى الرغم من أن نتيجة الاستفتاء كانت لصالح مقترحات بوتا فمن المهم ان نلاحظ ان ٣٧ في المائة من الناخبين قرروا الابتعاد عن تلك العطية وان ٢٢ في المائة صوتوا ضدها وهذا يصبح المجموع هو ٥٩ في المائة من الناخبين . وعدد الأصوات الايجابية والسلبية فقط يمكن لبوتا ان يزعم انه حصل على ٦٦ في المائة من الأصوات بالمقارنة التى ٣٤ في المائة ضده . ومن الجدير أن نتذكر انه في استفتاء ١٩٦٠ كان الاقبال على الانتخابات واسع النطاق إذ اشترك فيها ٩١ في المائة من الناخبين . وفي الانتخابات البرلمانية في ١٩٨١ انخفض ذلك الاشتراك الى ٦٧ في المائة ، ونسبة ال ٤١ في المائة تمثل حوالى ١١ مليون ناخب اتخذوا قرارا يتعلق بمستقبل وصير ٣٠ مليون من سكان جنوب افريقيا . ومن بين هؤلاء ٢٤٧٧ مليون من السود ، و ٢٥٥ مليون من الجنس المختلط او من يسمون بالطونين و ٨٥٠ الف من الآسيويين ، كلهم ممنوعون بسبب اللون ممن المشاركة في التصويت .

ان من يسمون بالطونين والهنود ، كمجموعات ، رفضوا بقوة رفضا باتا لا لبس فيه الاشتراك فيما يستهدف بوضوح تعزيز نظام الفصل العنصرى ومعارض صالحهم الخاصة وعلى الرغم من ان غاية نظام الفصل العنصرى تتمثل في محاولة اقناع العالم انه قد حصل على موافقة من يسمون بالطونين والهنود ، فان الحقيقة هي ان قلة من الزعماء الخائنين هي التي قبلت بالاشتراك في تلك المهزلة . اما الغالبية العظمى من المحرومين فتتظر الى ما يسمى بالمقترحات الدستورية على انها تستهدف تفكيك المضطهدين حتى يسهل حكمهم ، ان نظام الفصل العنصرى ، مثله مثل مريض السرطان لا يمكن علاجه بحقن الخلايا الخبيثة في جسده . فهو مريض مقضي عليه بأن يموت .

ذلك هو ما تمتدحه اقلية ضئيلة متطرفة وتصوره كخطوة في الاتجاه السليم . فبالنسبة اليهم لا سبيل الى انكار انها خطوة في الاتجاه السليم بالنسبة لحيوهم المتضخمة . اما بالنسبة لناميبيا وانغولا فانها تعني استمرار الاحتلال والعدوان ، والنسبة لكل الدول في الجنوب الافريقي فانها تترجم الى عدوان ، وتخريب ، وموت ، ودمار ، وشقاء .

ان قيادات عسكرية ست قد انشأتها جنوب افريقيا العنصرية على حدود موزامبيق . وكثير من القواعد العسكرية والجهوية تبنى . وان اتحدث الآن فان تجمعات كبيرة من قوات جنوب افريقيا تحشد على الحدود المشتركة .

اما بالنسبة للافارقة البالغ عددهم ٢٥٣ مليون ، ومن يدعون بالطونين ، والآسيويين وغيرهم ، فان المبدأ الاساسى لنظام الفصل العنصرى لا يزال كما هو ، وهو العنصرية التي تكفل مزيدا من الفقر ، والاذلال والارهاب البوليسى ، والوحشية .

ان أعمال سلطات الفصل العنصرى ومفديهما في الخارج دليل واضح على انه بالرغم من احتجاجات المؤمنين والممارسين للديمقراطية وحقوق الانسان ، فان القضاء على الفصل العنصرى سيتحقق عن طريق نهج قوى ودينامي . وليس هناك خيار آخر .

وكون الفصل العنصرى يمكنه ان يعامل بوحشية عقول وأرواح سكان جنوب افريقيا
أمر يمكن فهمه ولكن المرء لا يمكنه ان يفهم ان العالم كله يسلم نفسه للأعمال الوحشية
وانني متأكد ان هذا لا يحدث الآن ولن يحدث في المستقبل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا للمقرر الذى اتخذته
الجمعية العامة في جلستها الرابعة بتاريخ ٢٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ادعو للتكلم
مثل مؤتمر عموم افريقيا لآذانيا .

السيد ابراهيم (مؤتمر عموم افريقيا لآذانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
لاكثر من ثلاثة عقود تناقش الأمم المتحدة سياسات الفصل العنصرى التي ينتهجها النظام
العنصرى غير المشروع لجنوب افريقيا . وطوال ثلاثة عقود ، ظلت الأمم المتحدة تدين
السياسات التي انتهجها نظام الاقلية العنصرية غير القانوني كما انها وصفت الفصل
العنصرى بحق بأنه جريمة ضد الانسانية . ورغم ان الأمم المتحدة التي تعبر عن اراء
الغالبية العظمى من المجتمع الدولي أدانت بقوة واستمرار الفصل العنصرى ودعت مرارا
الى ازالته ازالة كاملة فان العنصريين في جنوب افريقيا انتهجوا بطريقة منهجية سياسة
تعزير الفصل العنصرى . وهذا فان نداءات المجتمع الدولي الموجهة الى العنصريين
بالقضاء على هذا النظام المقيت لقيت آذانا صماء .

وفي ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ طلب من الناخبين البيض التصويت في استفتاء
حول المقترحات الدستورية ، وقد وصفت تلك الاقتراحات الدستورية المزعومة في بعض
الدوائر بأنها " خطوة في الاتجاه السليم " وذلك افترض ان العنصريين قد بدأوا
يتعدون عن سياسة الفصل العنصرى المقيتة التي لقيت اذانة عالمية . لكننا اذا فحصنا
بدقة أحكام المقترحات الدستورية امكنا ان نتيقن انها ، بدلا من الابتعاد عن الفصل
العنصرى تهدف في الواقع الى تعزيره وادامته .

(السيد ابراهيم ه مؤتمر
عموم افريقيا لآزانيا)

ولكي نتفهم ذلك جيدا من المهم ان نتفهم الفلسفة السياسية والأهداف التي
تكم وراء سياسات الفصل العنصرى التي ينتهجها الحزب الوطنى الفاشى منذ أن حقق
السيطرة على جهاز الدولة فى جنوب افريقيا العنصرية . يتمثل الهدف الرئيسى فى تأمين
استمرار سيطرة البيض . وحيث انه لا يمكن للعنصريين ان يزيلوا الأغلبية الافريقية مادىما
أويحققوا امنيتهم فى الخلاص منها فانهم شرعوا فى سياسة الازالة السياسية للوطنيين
الأفارقة ، الملاك الحقيقيين لآزانيا وهو الاسم الافريقى التاريخى لجنوب افريقيا
المستعمرة .

(السيد ابراهيم ، مؤتمر عموم
افريقيا لآزانيا)

ويقضي ذلك المخطط بجعل ٨٧٣ في المائة من مساحة البلد " جنوب افريقيا البيضاء " ، وتخصيص نسبة الـ ١٢٧ في المائة الباقية من المساحة لما يسمى بمستوطنات الافريقيين الذين يمثلون ٧٣ في المائة من مجموع سكان جنوب افريقيا . ويطلب من الأفارقة في هذه المستوطنات أو البانتوستانات " ممارسة حقوقهم السياسية وحق المواطنة " اذن فهذا هو أساس سياسة الفصل العنصرى ، انشاء دولة جنوب افريقيا بيضاء ونفسي الغالبية الافريقية في بانتوستانات من أراضي جرداء ومتفرقة وغير قابلة للبقاء اقتصاديا . ان الفصل العنصرى ليس اذن مجرد مجموعة من القوانين التمييزية لكنه يمثل خطة للاستعمار الاستيطاني أعدت بعناية لتأمين السيطرة البيضاء بصورة دائمة .

فلندرس الان على أساس هذا التعريف للفصل العنصرى ما يدعى بالمقترحات الدستورية . فهي أولا وقبل كل شيء ، تستبعد على نحو دستورى ما يقرب من ٢٦ مليون افريقي من الادارة السياسية الجديدة . وعليه ، فلن يكون الافريقيون البالغ عددهم ستة وعشرين مليون نسمة مواطنين فيما يطلق عليه جنوب افريقيا البيضاء . وبذلك ، يمكننا أن نقرر على نحو قاطع أن ما يسمى بالمقترحات الدستورية يتفق مع سياسة الفصل العنصرى المعلنة والتي تهدف الى جعل جنوب افريقيا من الناحية السياسية بلدا مخصصا للرجل الأبيض وحده وتحرم على نحو تعسفى ٧٣ في المائة من السكان من حقوق المواطنة الأساسية . هل يمكن أن يطلق على هذا التحرك ، الذى يهدف بجلاء الى زيادة ترسيخ الفصل العنصرى ، " خطوة في الاتجاه الصحيح ؟ " ان مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا يعتقد أنها خطوة في الاتجاه اليميني وليس في الاتجاه الصحيح .

لقد قيل في بعض الدوائر أن ادخال من يدعون بالوطنيين أو من هم من أصل آسيوى يعتبر خروجاً على الممارسة التي اتبعت في الماضى . فهل هناك أية حقيقة في هذا الافتراض ؟ ويذكر أنه عند اقرار البرلمان البريطانى لقانون اتحاد جنوب افريقيا في عام ١٩٠٩ ، وضع من يدعون بالوطنيين في مقاطعة الرأس في قوائم الانتخابات العامة .

وكان من المفروض أن يشكل ذلك فقرة راسخة في الدستور . ان الحكام العنصريين الحاليين لجنوب افريقيا لجأوا الى هذه الخدعة الدستورية لاستبعاد هذه الفقرة الراسخة لازالة من يدعون بالطونين من قوائم الانتخابات العامة بعد توليهم السلطة في عام ١٩٤٨ . وحتى هذا الحق الانتخابي الدستوري لم يستعده الطونون في ظل نظام الحكم الجديد . وفي اطار البناء الجديد المقترح ، سيقى البرلمان الأبيض الحالي وسيطلق عليه المجلس التشريعي ويضم ١٧٨ مقعدا . أما الطونون فيقومون بانتخاب مجلس النواب المؤلف من ٨٥ عضوا على أساس قائمة انتخابية منفصلة . ويقوم من هم من أصل آسيوي بالاقتراع في قائمة انتخابية منفصلة أيضا لانتخاب مجلس نواب يضم ٤٥ عضوا . وبناء على الأحكام الواردة في تلك المقترحات ، لن يستطيع مجلس نواب الطونين ومجلس نواب الآسيويين أن يناقشا إلا ما يطلق عليه " شؤونهم الخاصة " . وعلاوة على ذلك ، فان نواب هذين المجلسين لن يناقشوا أو يقرروا ماهي تلك " الشؤون الخاصة " ، بل يقرر ذلك رئيس الدولة . وتنص الأحكام أيضا على أنه يحق لأي من مجلس نواب الطونين ومجلس نواب الآسيويين أن يناقش الموضوع الذي يطلق عليه " شؤون خاصة " شريطة أن يقترن ذلك بشهادة مكتوبة صادرة من رئيس الدولة تؤكد أن هذا الموضوع يدخل في اطار فئة " شؤونهم الخاصة " . وبناء على تلك القيود التي وضعت بعناية ، يتضح أن ما يطلق عليهم مجلس الطونين ومجلس الهنود ليسا أكثر من ملاحق دستورية تتبع المجلس التشريعي الأبيض الذي يتمتع بالقوة وبصلاحية اتخاذ القرارات ، ويتبع أيضا رئيس الدولة الذي يمسك بمقاليد الحكم كلها .

وفي الواقع ، فان الطونين والآسيويين ، تحت اغراء نظام الحكم للعمل كلاحق دستورية ، سوف لا يستطيعون مناقشة شيء الا ما يقومون به الان في مؤسساتهم المزعومتين وهما مجلس نواب الطونين ومجلس هنود جنوب افريقيا . فهم لن يستطيعوا تغيير أى قانون من القوانين التي تستند اليها سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها الأقلية البيضاء ، كقانون تسجيل المواطنين وقانون مجموعات المناطق ، وقانون الزواج المختلط ،

وقانون العيب وهي قليل من كثير . فعلى سبيل المثال ، يصنف قانون تسجيل المواطنين جميع سكان جنوب افريقيا الى بيض ، ومن يسمون بالطونيين من أصل آسيوي وأفارقة أصليين ، ويحدد ذلك التصنيف المكان الذي يعيش فيه الفرد ، ونوع التعليم المتاح له ، والحقوق السياسية التي يمكن أن يتمتع أو لا يتمتع بها الفرد في نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وبدون قانون تسجيل المواطنين ، يكون من المستحيل أن يحدد الشخص المؤهل للاشتراك في أى من المجلسين بموجب المقترحات الدستورية . لذلك ، هل يمكن اعتبار هذا التدبير " خروجاً " على السياسة المعلنة للفصل العنصرى أم أنه ترسيخ لهذه السياسة ؟ ان الاجابة على ذلك واضحة : انه ترسيخ وادامة للسيطرة البيضاء لأن مجلس نواب الطونيين المزعوم ومجلس نواب الآسيويين المقترح لن يكونا أكثر من وحدتين دستوريتين تماثلان البانتوستانات .

وفي اطار المقترحات الدستورية ، سوف يتمتع رئيس الدولة بسلطات لا تحد ، كما أنه سيكون دائماً من البيض ومن أعضاء الحزب الوطني الفاشي . ويتأكد هذا من تكوين الهيئة الانتخابية التي ستنتخب رئيس الدولة ، والتي تتكون من ٥٠ مثلاً عن البيض و ٢٥ مثلاً عن يطلق عليهم بالطونيين و ١٢ آسيوي . وسوف لا يختار ممثلو البيض الخمسون من المجلس التشريعي الأبيض ولكن من بين ممثلي حزب الأغلبية في هذا المجلس ، وهو في هذه الحالة الحزب الوطني الحاكم . ولأن سياسة الفصل العنصرى قد استهدفت بصفة خاصة بقاء السلطة السياسية في أيدي الحزب الوطني الفاشي وحده ، فانه في اطار المقترحات الدستورية ستظل السلطة السياسية راسخة في أيدي العنصريين . فما الذى تغير اذن في الفصل العنصرى في جنوب افريقيا بموجب المقترحات الدستورية ؟ لاشي أكثر من زيادة ترسيخ تلك السياسة فقط .

وقد رحّب مؤتمر عموم افريقيا لازانيا ترحيبا حارا لقرار الجمعية العامة الذى اعتمد في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر وأدان المقترحات الدستورية باعتبارها محاولة للاحتيال على الأمن العام العالمي وخطاه . ويمثل ذلك القرار مصدر تشجيع كبير لكل أبناء آزانيا الذين يناضلون بصلافة ، من أجل الحرية وتقرير المصير واقامة مجتمع خال من العنصرية . بيد أننا دهشنا لامتناع بعض البلدان عن التصويت في الوقت الذى كانت تعلن فيه معارضتها للفصل العنصرى . ان كل بلد يعارض الفصل العنصرى بصدق كان ينبغي له أن يصوت في صالح القرار ، لأن المقترحات الدستورية ليست سوى تدعيم وتعزيز للفصل العنصرى . وقد دعونا المجتمع الدولي وافريقيا خصوصا ، لأن تسجل اسماء البلدان التي امتنعت عن التصويت ، لأننا نعتقد أن هذا الامتناع يشكل نوعا من التواطؤ مع التفاوض عن الفصل العنصرى .

سوف نسمع الكثير عن المقترحات الدستورية طوال هذه المناقشة التي تتناول سياسات النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وهو أمر مفهوم ، إذ أن هذه المقترحات تعتبر موضوع المناقشة . بيد أننا ، ونحن ندين المقترحات ونكشف عن حقيقتها ، لا يجب أن ننسى أو مغفل عن الأخطار الحقيقية التي يمثلها النظام العنصرى الفاشى والتي تهدد الاغلبية الساحقة من سكان آزانيا ، وشعوب خط المواجهة والسودول الأخرى المجاورة والعالم بأسره . وبنفس القدر ، ينبغي أن يتابع المجتمع الدولي عن كثب النضال العنيد والصلب الذى يشنه شعب آزانيا المقهور المستغل المحروم على كافة الجبهات ، ويتابع أيضا نضاله المسلح . ومن الضروري ان تؤيد شعوب العالم المحبة للحرية والمؤمنة بالعدل ، سياسيا وماديا ، النضال المشروع لشعب آزانيا المقهور المستغل المحروم .

يرجع السبب الرئيسى للمشكلة في جنوب افريقيا الى نظام الفصل العنصرى اللا انساني المخزى . فهو قد أدى في الداخل الى تجريد الأغلبية الساحقة من سكان آزانيا من كل شيء ومعاملتهم معاملة وحشية . وفوق ذلك ، يستخدم العنصريون

العنف الوحشي بلا موارد ليؤمنوا تنفيذ سياستهم التي أدينت عالميا . فعلى سبيل المثال ، نجد أن سجون افريقيا لا تضم في أى يوم من الايام ما يقل عن ١٠٨ ٠٠٠ سجون أى ما يزيد أربع مرات على عدد المسجونين في سجون بريطانيا ، بالرغم من أن عدد سكان بريطانيا يزيد مرتين عن عدد سكان جنوب افريقيا العنصرية . كما تتميز جنوب افريقيا العنصرية بأعلى نسبة شنق في العالم ، وأعلى نسبة وفيات أثناء الاحتجاز بأقسام الشرطة . ولم يحدث أن قدم أى رجل شرطة عنصرى للمحاكمة فيما يتعلق بقتل ما يزيد عن ٦٠ شخصا أثناء الاحتجاز بأقسام الشرطة .

والشرطة العنصرية في جنوب افريقيا أكثر قوات الشرطة في العالم اطلاقا للنار . وسوف أدم قولى هذا بالأرقام التي كشف عنها مؤخرا في البرلمان المكون كله من البيض . فقد أطلق رجال الشرطة في جنوب افريقيا النار على ٤٢٥ شخصا في الفترة من كانون الثاني/يناير الى حزيران/يونيه من هذا العام . وقتل من ذلك العدد ١٢٤ شخصا . واذا ما حللنا هذا الرقم المعترف به ، سيتضح لنا أن الشرطة العنصرية تطلق النار على ٧١ شخصا كل شهر في المتوسط ، يموت منهم ٢١ شخصا شهريا في المتوسط . ولا تتضمن احصائيات القتل هذه الذين عذبوا حتى الموت ، أو المشتبه في أنهم مناضلون من أجل الحرية .

وتوضح هذه الأرقام بجلاء استخدام شرطة ذلك النظام للعنف الرجعي السافر . كما أنها تبين المصدر الرئيسي للعنف في بلدنا . ويود مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، هنا أن يذكر بالحملة الرئيسية الأولى التي شنها بعد تشكيله في عام ١٩٥٩ . ففي ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ ، قام مؤتمر عموم افريقيا بحملة ايجابية شملت البلاد كلها ضد قوانين تصاريح المرور الكريهة المذلة للأدمية . وكانت الحملة ، نظرا للظروف السائدة اذ ذاك ، حملة غير متصفة بالعنف . ولم يكن بالامكان إلا أن تكون تلك الحملة غير متصفة بالعنف ، لأن شعبنا كان أعزل ولم يكن لديه ما يدافع

به عن نفسه . فماذا كان رد فعل النظام العنصرى وشرطته التي تتسلط عليها شهوة اطلاق النار ؛ لقد أطلقوا النار وقتلوا ٦٩ رجلا أعزل وامرأة وطفلان في شاريفيل وجرحوا وشوهوا أكثر من ١٨٠ شخصا . وهكذا قوبلت المطالب المشروعة للمضطهدين المستغلين المحرومين بالعنف الرجعي .

وكانت الحملة الايجابية التي قام بها مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا في ٢١ آذار / مارس ١٩٦٠ ضد قوانين المرور ، ايدانا ببداية مرحلة جديدة من النضال لأنه لم يمت في شاريفيل ٦٩ من رفاقنا في النضال فحسب ، بل مات أيضا عدم العنف كأسلوب للكفاح . ولقد قال رئيسنا الراحل الأول ، الرفيق مانجاليزو روبرت سوبيكو عن ذلك اليوم :

" لقد كنا بالأمس مستعدين للموت في سبيل حريتنا ، أما اليوم فيجب أن نكون مستعدين أيضا لأن نقتل في سبيلها " .

واليوم ، يتفق كل المؤرخين والمراقبين السياسيين على أن لحظة (٢١ آذار / مارس ١٩٦٠ التي قام بها مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا تمثل علامة تاريخية في سجلات الكفاح العادل لشعب ازانيا .

وبالمثل ، خلال انتفاضة سويتو في عام ١٩٧٦ التي اتهم بسببها أعضاء مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا وقادته وحكم عليهم ، لم تترد الشرطة التي تملكها شهوة اطلاق النار في اطلاق النار على اطفال المدارس . وكان أول ضحايا الشرطة في سويتو هو هيكتور بيترسون ، الذي لم يتجاوز عمره ١٢ عاما .

ان مؤتمر عموم افريقيا لازانيا الأمين على الطموحات الحقيقية لشعب ازانيا المضطهد المستغل المحروم ، قد اورد الحالات والارقام التي اشرت اليها ليثبت بما لا يدع مجالاً للشك ان سبب العنف ومصدره هو الفصل العنصرى الذى تمارسه جنوب افريقيا ، اى سياسات ذلك النظام وقواته التي تستخدم السلاح للقهر والاخضاع .

ولا يقتصر الهدف الشامل للنظام العنصرى في جنوب افريقيا على اخضاع وارهاب الغالبية العظمى من شعب ازانيا بل يشمل ايضا دول وشعوب الجنوب الافريقي . وطى الرغم من ان الأمم المتحدة قضت منذ عام ١٩٦٦ بأن تواجد جنوب افريقيا العنصرية في ناميبيا امر غير مشروع ، فان الشعب الناميبى ما زال واقعا حتى يومنا هذا تحت احتلال جنوب افريقيا غير المشروع . لقد احبط العنصريون بشكل منظم كل تحركات الأمم المتحدة التي تستهدف حصول شعب ناميبيا على استقلاله الحقيقى الذى يستند الى الاحكام الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن . وهذا التحدى السافر للمسؤولية الدولية والرأى العالمى لا يمكن ولا يجب ان يسمح له بالاسترسال في غيه دون كبح بعد الان .

وبالمثل فان النظام العنصرى بعد ان اخفق في تنفيذ او التأشير في ترتيب يوافقه واعني بذلك ايجاد مجموعة من الدول العميلة او الدول الخاضعة له على حدوده الشمالية، شرع في سياسة الارهاب والقلقة . فنظام بريتوريا يقوم حاليا باثارة القلقة ونشر الارهاب في الدول المستقلة وهي انغولا وزمبابوى وليسوتو وموزامبيق أما عن طريق دعم عناصر الثورة المضادة في تلك البلدان او القيام بأعمال عدوانية سافرة . والهدف الاساسى لسياسة القلقة والارهاب لذلك النظام ارهاب تلك الدول المستقلة واجبارها على التخلي عن مسؤوليتها الدولية بتوفير المأوى لضحايا الفصل العنصرى . ويود مؤتمر عموم افريقيا لازانيا ان يهنئ دول خط المواجهة والدول المجاورة بصورة عنية على مقاومتها الصامدة للسياسة غير الانسانية التي تحط من قدر الانسان ، سياسة الفصل العنصرى وتضامنها الحازم مع الكفاح العادل لشعبي ازانيا وناميبيا بالرغم من الهجمات وأعمال التخريب والأشكال الاخرى من المضايقات والغارات .

ويدعي العنصريون في جنوب افريقيا في كثير من الاحيان ان التهديد الذى يواجهونه ياتي من عبر الحدود او حتى من مكان ابعد من ذلك . وفي الواقع ان التهديد

ينبع من الداخل لا من الخارج . وهو ليس مؤامرة تحاك دوليا وانما نتيجة للسياسات غير
الانسانية التي ينتهجها النظام العنصرى نفسه . وطى كل قام النظام العنصرى استنادا
الى النظرية الزائفة القاظة بوجود تهديد خارجي وعد الحطة التي قادها مؤتمر عموم
افريقيا في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ وبلغت ذروتها في مذبحه شاريفيل ، بعطية اضعاف
الطابع العسكرى على جنوب افريقيا البيضاء ، وفي ١٩٦٠ وهي سنة مذبحه شاريفيل
بلغت الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا العنصرية ٤٠ مليون دولار امريكى وبلغ عدد قوات
الجيش العامل ٥٠٠ ٢١ جنديا ، بالاضافة الى ٥٦ ٥٠٠ بالاحتياط . وتوضح ارقام
عام ١٩٨٢ ان الميزانية العسكرية قد ازدادت لتبلغ ١٧٨ بليون دولار امريكى وازداد الجيش
العامل لجنوب افريقيا العنصرية الى ٤٠٠ ٨١ والاحتياطي الى ١٥٧ ٠٠٠ . وعلاوة
على ذلك تم تدريب كل رجل وامرأة من السكان البيض على استخدام السلاح وهم الان
يحملونه في جميع الاوقات . وبالاضافة الى ذلك البرنامج العسكرى الضخم انخرطت جنوب افريقيا
العنصرية منمكة أيضا في برنامج نووى بالتعاون مع الصهاينة الذين يحتلون فلسطين مع
المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية . ويشكل البرنامج النووى لجنوب افريقيا
العنصرية خطرا حقيقيا بالغ الخطورة لا على الجنوب الافريقى فحسب بل على افريقيا والعالم
بأسره . واذما تجاهل المجتمع الدولى هذا التهديد الحقيقى والخطير فانه يعرض
سلامته للخطر .

وسيعتبر مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا انه توائى عن القيام بواجبه اذا لم يوجه انتباه
الجمعية العامة الى حقيقة ان عنصرى جنوب افريقيا ما كانوا ليقدرون على النهوض ببرامجهم
العسكرية والنووية بغير الدعم الفعال من قبل البلدان الغربية مثل
جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية
والصهاينة الذين يحتلون فلسطين . واليوم تعتبر جنوب افريقيا اكبر عشر دولة مصنعة
للسلحة في العالم نتيجة المساعدة التي تلقتها من تلك البلدان . لقد اعاقت تلك البلدان
ومصر متعمدة جميع النداءات والقرارات المتعلقة بفرض عقوبات عسكرية وتواطأت مع العنصرين
في محاولتهم التي تستهدف تعزيز ترسانة الاسلحة المتطورة لتستخدم ضد شعب آزانيا ودول
خط المواجهة المجاورة .

ان العدد المتزايد من القوانين القمعية وازدياد وحشية رجال الشرطة واقامة المعازل اى البانتوستانات بالقوة في مناطق متفرقة وقاحلة والطرود بالقوة لاكثر من ثمانية ملايين افريقي مما يسميه العنصريون جنوب افريقيا البيضاء ، والاحتجاجات المستمرة للقادة السياسيين مثل الرفيق زيف موتونغ ونلسون منديلا وهيرمان تيوخوفا تيوخوفا وحالات الوفاة المتزايدة اثناء الاحتجاج في اقسام الشرطة والاعدامات بلا محاكمة للمناضلين من اجل الحرية ، كل هذه الاجراءات لم تؤد الى اخماد روح الشعب المقهور او تضعف من عزيمته على الاستمرار في القتال بأى شكل ، بل على العكس من ذلك اصبح شعب زانيا اكثر تصميما واكثر وحدة اليوم عما كان عليه في اى وقت مضى .

ان مؤتمر عموم افريقيا لزانيا كان اول من اختار طريق الكفاح المسلح وسلك ذلك الطريق . وكان ذلك قرارا داعيا نبع من الحقائق الواقعية المحددة لبلدنا . بيد ان شن الكفاح المسلح بشكل ناجح يشترط عددا من المتطلبات الاساسية ، اولها اقتناع الجماهير العريضة بان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد المتاح لتحقيق التحرر الحقيقي . ان الحطة التي قام بها مؤتمر عموم افريقيا في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ وبلغت ذروتها في مذبحه شاريفيل قد فتحت الطريق بصورة حاسمة امام ذلك الاسلوب الاعلى من اساليب الكفاح وبعد مذبحه شاريفيل لم يعد بوسع احد ان ينادى بسياسة عدم استخدام العنف كوسيلة للكفاح وبأمل في الحصول على تأييد شعبي في بلدنا . اما المطلب الثاني فهو تثقيف وتعبئة الجماهير العريضة . وقد ابرزت انتفاضة سويتو في عام ١٩٧٦ ذلك الجانب . لقد حكم على الرفيق زيف موتونغ القائد الوطني لمؤتمر عموم افريقيا لزانيا بالسجن ثلاثين عاما لانه تنبأ بانتفاضة سويتو عام ١٩٧٦ ونظمها . وهو الان في جزيرة روبين مع ستة عشر من زملائه المتهمين . ان مؤتمر عموم افريقيا لزانيا لا يقدم اعذارا عن اختياره للكفاح المسلح لان الكفاح المسلح ضرورة فرضتها الظروف الموضوعية السائدة في بلدنا .

وحقيقة أن مبادئ الأمم المتحدة تنادى باستخدام الوسائل السلمية في تسوية النزاعات ، إلا أن التجربة اثبتت غير ذلك . فجهود الامم المتحدة السلمية ذاتها احبطت بشكل متكرر . وناميبيا مثال تقليدي على ذلك . وفي رأينا ان المجتمع الدولي قصر حتى الان دون استخدام السلاح الوحيد الذي يمكن ان يستخدمه بفعالية ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وهو سلاح العقوبات الاقتصادية الالزامية . وقد قصر المجتمع الدولي دون ذلك لان بلدان الغرب التي لها مصلحة راسخة في الفصل العنصرى احبطت عن عمد استخدام ذلك السلاح . لذلك يتعين على الأمم المتحدة - الى أن تتمكن من فرض العقوبات الاقتصادية الالزامية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، عن طريق مجلس الامن - أن تدعم بلا قيد أو شرط الوسائل التي يلجأ اليها المضطهدون والمستغلون والمحرومون في ازانيا ، بما في ذلك النضال المسلح . ان هيئة تسبب الشلل لذاتها لا يمكن ان تكون اهلا لثقة شعب يناضل من اجل حقوقه المشروعة ، ولا يمكنها ان تلمي وسيلة لينتهجها ذلك الكفاح .

ان شعب آزانيا يخوض الان بلا هوادة كفاحا لنيل تحرره الوطني ، واقامة مجتمع ديمقراطي لا يبنى على أساس عنصرى . ورغم ان النضال المسلح ، الذى يخوضه الشعب بكل فئاته ، هو الوسيلة الأساسية للكفاح ، فان اشكالا أخرى من النضال على كافة الجبهات الاخرى ظلت تتطور بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة . وفي هذا الصدد ، اسمحوالى ان اذكر بعض الامثلة . ان جنوب افريقيا العنصرية بلد مصنع اذا ما قورن ببقية القارة الافريقية . وتحكم في اقتصاد ذلك البلد تقريبا سبع من أضخم الشركات العالمية هي " انجلو امريكان كوربوريشن " و " بارلوراند " و " رمبرانت " و " انجلوفال " و " اولد ميوتوال " و " سانلام " و " ليرتي لايف " . وتتلاعب تلك الشركات الاحتكارية بالأسعار ، وتستبعد أى شركة جديدة وافدة ، وتقتسم الأسواق فيما بينها ، وبالإضافة الى ذلك ، يوجد استثمار أجنبي ضخم في جنوب افريقيا ، بلد الفصل العنصرى ، تصدر بريطانيا قائمته ، إذ تستأثر بـ ٦٣ في المائة من اجمالي الاستثمار الأجنبي .

اما استثمارات الولايات المتحدة في جنوب افريقيا فهي ايضا آخذة في الزيادة، ولاسيما في ظل ادارة ريغان . ووفقا لما نشرته صحيفة "واشنطن بوست" بعدد هـ الصادر في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٨٣ ، يصل مستوى الاستثمارات الأمريكية في جنوب افريقيا العنصرية ، في واقع الامر ، الى ستة امثال الرقم الذي تذكره عادة ادارة ريغان . وقد كتب ذلك المقال استنادا الى برقية سرية موجهة من قنصلية الولايات المتحدة في جوهانسبرغ الى وزراء الخارجية الامريكية . ويذكر المقال ان الرقم الحقيقي قد يزيد على ١٤٦ بليون دولار ، وانه ليس ٢٦ بليون دولار كما تدعي الحكومة الامريكية عادة . وتكشف البرقية الموجهة الى وزارة الخارجية ايضا أن الولايات المتحدة تمتلك ٥٧ في المائة من الأسهم المملوكة لمستثمرين أجانب في بورصة جوهانسبرغ ، وهي اسهم في مناجم الذهب وشركات التعدين ، ومناجم البلاتين . كما كشفت البرقية أيضا عن أن البنوك الأمريكية أقرضت جنوب افريقيا العنصرية اكثر من أربعة بلايين دولار .

ويرجع ذلك الاستثمار الضخم الى أن سياسات الفصل العنصري التي ينتهجها ذلك النظام توفر اقصى امكانيات استغلال اليد العاملة السودا في جنوب افريقيا العنصرية ، وهو ما يشكل مصدرا لأرباح طائلة . ويقال ان نسبة مردودات الربح في جنوب افريقيا العنصرية أعلى نسبة في العالم ، اذ تصل الى حوالي ١٣ في المائة . وهذه الحقيقة تفضح الأكذوبة القائلة بأن الشركات متعددة الجنسيات توظف استثماراتها في جنوب افريقيا العنصرية من أجل خلق فرص عمل للسود . فالهدف الحقيقي تحقيق الأرباح الطائلة .

ان جنوب افريقيا ، التي تمارس نظام الفصل العنصري دولة مصنعة تتمتع بوجود نسبة عالية من اليد العاملة السودا . وحتى الآن منع العنصريون العمال السود من تنظيم انفسهم لخوض نضال يتكامل مع حركات التحرير الوطني من أجل التحرير الوطني والتحرر الاجتماعي . ولكن بقدم مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، بدأ كفاح

الطبقة العاملة في التطور تدريجيا . واليوم ، بات عدد العمال المشتركين في نقابات يفوق عدد هم في أى وقت مضى . ووفقا لمعلومات النظام نفسه ، كانت في جنوب افريقيا عام ١٩٧٨ ، ٢٧ نقابة غير مسجلة للسود . ومعظم تلك النقابات ، الى جانب تأييدها لكفاح التحرير الوطني ، تخوض كفاحا قائما على المبدأ في ميدان العمل . وتبين الاحصائيات التي أصدرتها وزارة القوى العاملة ، التي يسيطر عليها العنصريون ، انه في عام ١٩٧٠ وقع في جنوب افريقيا العنصرية ٧٦ اضرابا عن العمل وعمليات تخريب اشترك فيها ١٦٨ ٤ عاملا . وخلال تلك الفترة ضاع ٢٨ ٥ ٤ يوم عمل . وفي عام ١٩٨٢ قام العمال السود ب ٣٩٤ اضرابا عن العمل وعمليات تخريب اى خمسة امثال ما قاموا به في عام ١٩٧٠ ، وارتفع عدد العمال المشتركين فيها الى ١٤١ ٥٧١ ، أى بزيادة عن عام ١٩٧٠ بلغت ثلاثة وثلاثين مرة . وبلغ عدد أيام العمل الضائعة ٣٧٣ ٣٦٥ يوما ، أى بزيادة عن عام ١٩٧٠ بلغت ثمانين مرة وعلى هذا فمن المقدر ان يضطلع العمال السود المنظمون في نقابات بدور رئيسي في الكفاح من أجل التحرير الوطني في آزانيا .

ان مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ما برح يضطلع بدور رئيسي في تنظيم العمال وحبية العمال . وفي أوائل هذا العام ، اتهم اثنان من زعماء النقابات ، هما الرفيق فيليب دلاميني سكرتير اكير نقابة لعمال البلدية في جنوب افريقيا ، بلد الفصل العنصرى ، وهي النقابة التي قامت في ١٩٨١ باضراب اشترك فيه أكثر من عشرة آلاف عامل ، وشل مدينة جوهانسبرغ ، والرفيق جوتلولي رئيس اتحاد العمال السود المشتغلين في وسائل الاعلام ، وكذلك زعماء اتحاد شباب آزانيا وهي أكبر حركة شبابية في البلد ، اتهموا بالمساعدة على تحقيق اهداف مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا المحظور نشاطه ، وهم يعانون الان في السجون .

(السيد ابراهيم، مؤتمر
عموم افريقيا لآزانيا)

وفي الآونة الأخيرة كلف عمال آزانيا المضطهدون والمستغلون مؤتمر
عموم افريقيا بمهمة تمثيلهم في المحافل العمالية في الخارج ، مما حدا
باللجنة المركزية لمؤتمر عموم افريقيا لآزانيا الى انشاء مركز تنسيق لنقابات
العمال في ازانيا .

ان شعب جنوب افريقيا متحد في معارضته لنظام القمع والاستغلال . وقد تجلست وحدة الهدف والمقصد هذه بوضوح يومي ١١ و ١٢ حزيران / يونيه من هذا العام ، عندما عقد ما يزيد على ٢٠٠ من المنظمات القاعدية والجماهيرية وكذلك المنظمات المهنية اجتماعا تاريخيا للمحفل الوطني في هامانسكرال بالقرب من بريتوريا . وعلى الرغم من أن المشتركين حضروا ذلك الاجتماع في المقام الأول لمعارضة المقترحات الدستورية ، فانهم لم يقتصروا على تلك المسألة الضيقة ، ان أعلنوا بوضوح أن الكفاح أعرض من ذلك بكثير ولا بد أن ينصب على القضاء التام على نظام الفصل العنصرى القائم على القهر والاستغلال . ان شعب آزانيا مقتنع بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل وسط مع الفصل العنصرى ، وأنه لا يمكن اصلاح ذلك النظام اللاانسانى بأية حال ، وانه من الوهم علاوة على ذلك أن نعتقد أن العنصريين سيتخلون عن الفصل العنصرى بمحض ارادتهم عن طريق عملية ما من عمليات زرع قلب . لا بد من تدمير الفصل العنصرى بلا هوادة . وبعد ذلك يمكن للشعب المضطهد والمستغل والمسلوب أن يضع دستورا ديموقراطيا ، يخدم مصلحة الشعب ، ويضمن الحقوق الفردية الانسانية والسياسية لجميع الآزانيين ، بغض النظر عن لونهم ، أو عقيدتهم أو ديانتهم ، بعد أن يكونوا قد استعادوا كرامتهم وحريتهم .

ان جميع سكان آزانيا مجمعين على المعارضة الحاسمة لذلك النظام غير الانسانى ، وهو ما يتضح من الدعم الشعبى الذى يتمتع به مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا فى الداخل ، والنجاح فى عقد المحفل الوطنى الذى يضم المنظمات الشعبية والجماهيرية والقاعدية التى تمثل العمال ، والشباب ، والطلاب ، والنساء ، ورجال الكنائس ، والرياضيين وغيرهم ، وانشاء الجبهة الديمقراطية المتحدة للتمردى لما يسمى بالمقترحات الدستورية ، وعلاوة على ذلك ، يشهد على تلك الحقيقة أيضا الرفض القاطع لتلك المقترحات من جانب من يسمون بالملونين والذين من أصل آسيوى .

وهم ان يتحدون فى معارضتهم ، يدعون المجتمع الدولى بصوت واحد لأن يقوم بما يلي . أولا ، ان يدين بما لا يدع مجالا للشك النظام العنصرى فى جنوب افريقيا وسياسات الفصل العنصرى اللاانسانية التى يتبعها . ثانيا ، أن يتخذ عملا ايجابيا

(السيد ابراهيم ، مؤتمر
عموم افريقيا لآزانيا)

محدد ا ، بالتشاور مع حركات التحرر الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ،
بهدف معلن هو تحقيق القضاء السريع على الفصل العنصرى بكل أشكاله ومظاهره . ثالثا ،
ان يفرض فورا عقوبات اقتصادية كاملة ضد نظام بريتوريا وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ،
وذلك اجراء يشعرون أنه كان يجب أن يتخذ منذ أمد بعيد . رابعا ، أن يدعوا تلك
البلدان التي لا تزال تحتفظ بروابط دبلوماسية مع العنصريين الى قطعها فورا . خامسا ،
أن يدعوا الشركات متعددة الجنسيات لأن تنسحب فورا من جنوب افريقيا ، بلد الفصل
العنصرى ، والا واجهت العواقب الحتمية من تأميم اصولها عقب التحرر . سادسا ، أن يحث
المؤسسات النقدية الدولية على عدم منح أية قروض أو ائتمانات للنظام العنصرى . سابعا ،
أن يدين التعاون العسكرى والنووى مع العنصريين في جنوب افريقيا ، لا سيما من جانب
بعض الدول الكبرى الغربية والصهاينة في فلسطين المحتلة . ثامنا ، أن يطلب مقاطعة
الرياضيين والفنانين الذين يؤدون نشاطا رياضيا أو فنيا في جنوب افريقيا العنصرية ، بما
فيها ما يسمى بالباتوستانات مقاطعة تامة . تاسعا ، أن يطلب الى جميع الحكومات التي
تعارض الفصل العنصرى حقيقة أن تختم بوضوح جوازات السفر الوطنية الصادرة عنها بعبارة
" غير صالح لدخول جمهورية جنوب افريقيا العنصرية " . عاشرا ، أن يقدم الدعم السياسى
النشط والدعم الوطنى الملموس لحركات التحرر الوطنى المعترف بها من منظمة الوحدة
الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، والأمم المتحدة ، وهي مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا
والمؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا .

لقد أضحنا من قبل أن مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا كان أول من آثر الكفاح المسلح
وبدأه . والتالى كان ستة من أعضاء أول من حكم عليهم بالسجن مدى الحياة عام ١٩٦٣ .
ونحن اليوم في عام ١٩٨٣ . ويعتبر الرفاق صامويل شيباني ، وديماكي مالىبي ، وجيف
ماسيمولا ، وايزاك ماثيموني ، وجون نكوس ، وفيلمين تقو ، أقدم السجناء السياسيين لمدى
الحياة في جزيرة رومين ايلاند . لقد قضوا حتى الآن ٢١ عاما في السجن . ان مؤتمر عموم
افريقيا لآزانيا يشعر بالامتنان للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للقرار الذى اتخذته

بتركيز الانتباه على محنة الرفاق الستة من مؤتمر عموم افريقيا أثناء عام ١٩٨٤ . ونحن من جانبنا ندعو المجتمع الدولي ، ووكالات الأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية ، وجماعات الدعم في جميع أنحاء العالم لأن تؤيد هذه الدعوة وهذه الحملة ، نظرا لأن هؤلاء الرفاق الستة قد ضحوا بأكثر من نصف حياتهم تحت ظروف السجن العنصرى الفاشي . ويحث مؤتمر عموم افريقيا المجتمع الدولي أيضا على أن يطالب بالافراج الفوري غير المشروط عن الرفيق زيف ميثونج ، أحد زعماء مؤتمر عموم افريقيا ، الذى يبلغ من العمر الآن ٧٠ عاما ، والذى يقضى حكما بالسجن مدته ٣٠ عاما ، والذى أرسل الى جزيرة روهين للمرة الثالثة لأنه ألهم انتفاضة سويتو عام ١٩٧٦ ووجهها . ونطالب أيضا باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الآخرين .

وأقول في الختام ، ان مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا قد قرر منذ نشأته أن الازانيين المضطهدين والمستغلين هم وحدهم الذين يمكنهم أن يحرروا أنفسهم . وما زلنا ملتزمين بهذا المبدأ . واسمحوا لي في هذا الصدد أن أقتبس من الخطاب الافتتاحي الذى وجهه مؤخرا الرفيق جون مياتي بوكيلا ، رئيس مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، الذى قضى ١٣ عاما في السجن في جزيرة روهين ايلاند ، الى اللجنة المركزية لمؤتمر عموم افريقيا .

" ان مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ملتزم على نحو قاطع بالكفاح المسلح بوصفه الاسلوب الرئيسى في الكفاح من أجل الاطاحة بنظام الاقلية العنصرى . وما يبرح الافريقيون يناضلون ضد المستعمر ، وضد عمليات السلب ، والاستغلال ، والتسلط ، وكانت آخر حرب مقاومة قادها اجدادنا في عام ١٩٠٦ . وقد خلف يومياتنا بحق في تلك الحرب تراثا من حكمته ، فقد قال لنا بعبارات لا ليس فيها أن الشعب الافريقي قد فقد أرضه في ساحة القتال ولا يمكنه أن يسترد تلك الأرض الا في ساحة القتال . ان مؤتمر عموم افريقيا كان محقا في التقاط هذا الخيط بعد حملة العمل الايجابية الحاسمة التى قمنا بها في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ . وفي ذلك اليوم تحدينا النظام . وبعد ذلك ، تكلم شعبنا تلقائيا ، بلفة حرب التحريض . لقد نجح مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا في تحويل أسلوب الكفاح من الاحتجاج والمقاومة

السليبين الى التحدي والكفاح المسلح بما يصاحبه من مقتضيات - التعبيثة ه
والتثقيف ، والدعم . بين جماهير شعبنا " .
وقد اختتم رئيس مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا كلامه بتذكير الجماهير قائلًا : " تذكروا
أن الشعب الآزاني وحده هو محرر نفسه " .

السيد نغويان شيونغ (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بيد وأننا

سنشهد في الثمانينات تطورا جديدا في سياسة حكومة بريتوريا ، يتسم بمزيد من الوحشية ومزيد من العنف في أعمالها ، ومزيد من العناد في تصميمها أكثر من أى وقت مضى على رغبتها في الإبقاء على نظام الفصل العنصرى غير الانساني والطغيان الاستعمارى ضد الشعب - ووب الافريقية ، لجمهورية جنوب افريقيا وناميبيا وفي خططها الرامية الى غزو دول الجنوب الافريقي المستقلة مجددا واخضاعها للاستعمار الجديد . ان القمع والاستغلال المنظمين - اللذين عرفهما الرأى العام العالمى وادانها منذ سنوات - لم ينقصا ، بل على العكس ، زادا عنفا متشيا مع الزيادة في الاستثمارات من أوروبا الغربية ولا سيما من امريكا الشمالية في السبعينات ، وتكثيف نهب الموارد وزيادة الارباح الهائلة للشركات عبر الوطنية .

ان التوسع في سياسة اقامة المستوطنات ، وتشديد قانون التصاريح المفروض على السكان السود ، وبصفة خاصة القوانين المعمنة في القسوة الخاصة بما يسمى بالعمالة المهاجرين ، والقانون الشائن المناهض للارهاب الذى يفرض عقوبات مفرطة على أى معارضة ، كل ذلك زاد من وحشية النظام وتعسفه . وفي نفس الوقت ، يزيد ذلك النظام من استخدام مناورة " فرق تسد " التقليدية . فالاصلاحات الدستورية المزعومة التي ادينت أحدث أشلتها هنا في قرار أخير للجمعية العامة ، والتسوية التفاوضية المزعومة ، التي روجت لها على حد سواء ، بعض الدعايات الغربية ، ليست في واقع الأمر سوى حيل شيطانية تهدف الى اشاعة الفرقة وتقويض القوى المعارضة للفصل العنصرى .

ان فشل هذه الساعي الدستورية الأخيرة المتعلقة بحقوق التصويت لبعض الأهالي من عرق مختلط ومن الهنود ، والتي رفضها المعنيون ، تبرهن على أن هذه المناورات الخبيثة لم تتمكن من أن تخدع قوى المعارضة أو تشيع الفرقة بينها ، وهي القوى التي تضم في اطار تضامن يزداد يوما بعد يوم الغالبية الكبرى للسكان السود والملونين ، بد والكثير من التقدميين ، أو ببساطة غير الملونين الواقعيين من السكان البيض .

ان نظام بريتوريا - الى جانب الطغيان المتزايد لسياسته الداخلية يزيد من وحشية احتلاله لناميبيا - التي ستتاح الفرصة للجمعية العامة لدراسة مشكلتها مرة أخرى . كما يزيد

ذلك النظام أيضا من عدوانية و صلف هجماته المسلحة على الدول المجاورة ، مارسا سياسة منهجية من الارهاب الدولي ضد الدول المستقلة ذات السيادة . وما زال يحتل جزءا من أراضي انغولا ، ويواصل غاراته العدوانية على موزامبيق وزامبيا ، يد انه هاجم بوتسوانا ومملكة ليسوتو وزيمبابوي في العام الماضي ، ناهيك عن الغارة الفاشلة على سيشيل . ويؤزم ذلك النظام انه يهاجم حركات التحرر الوطني ، بينما تنصب أعماله العدوانية على مخيمات اللاجئين ، والراكز المدنية ، والمنشآت والبنى الاقتصادية ، بهدف اشاعة الفوضى في الحياة الطبيعية و اضعاف الروح المعنوية للشعب . وعلاوة على ذلك ، فهو يقوم بتدريب الخونة الذين يغدرون ببلادهم وينظمهم في عصابات من المرتزقة لزعزعة الاستقرار والاطاحة بالحكومات الشرعية في الجنوب الافريقي . ويجب التركيز على ان جمهورية جنوب افريقيا تمكنت في السنوات الأخيرة من أن تقيم صناعة الأسلحة التقليدية المطورة للغاية ، وهي تمتلك الآن المنشآت والقدرة على انتاج الاسلحة النووية . ويجب أن يلاحظ أيضا أن جمهورية جنوب افريقيا واسرائيل قد عززتا تعاونهما بدرجة كبيرة في كد مجان من مجالات سياساتهما المتسمة بروح المقاومة الشيرة للحروب .

كيف يمكن لحكومة مثل حكومة جنوب افريقيا التي اعتبرتها الأمم خارجة على القانون ان تتحدى - بكل هذا التبرجح - المجتمع الدولي لسنوات عديدة ، وكيف يتسنى لها الآن ان تزيد من عدوانيتها ووقاحتها ازاء الدول الأخرى ، ومن صلفها وازدرائها تجاه الأمم المتحدة ؟ ان جذور هذه السياسة بالغة الخطورة ماثلة في سياسة الامبريالية وعلى رأسها الامبريالية الامريكية . ففي السبعينات حلت الشركات عبر الوطنية التابعة للولايات المتحدة محل الشركات البريطانية في مجالات عديدة ، واحتكرت موارد جنوب افريقيا من اليورانيوم والكروم والمعادن غير الحديدية وكذلك مصادر الذهب والماس . ونستطيع الآن أن نضيف الى جانب المصالح الاقتصادية التي تعني بالضرورة ارباحا خيالية نتيجة لنهب الموارد واستغلال العمال السود دون شفقة ، المصالح الاستراتيجية التي يمثلها التحالف بين جمهورية جنوب افريقيا والولايات المتحدة ، والخطة الرامية الى اقامة منظمة جنوب الأطلسي للسيطرة على القارة الافريقية والمحيطات الثلاثة الكبار الأطلسي والهندي والمتجمد الجنوبي .

وليس من قبيل المصادفة ان يطلو من يقيم حاليا في البيت الأبيض على نظـام بريتوريا لقب " حليفه التقليدي " و " صديقه الاستراتيجي " . ففي حقيقة الأمر ، اعطيت جمهورية جنوب افريقيا دور رجل الشرطة الأقليمي من أجل أن تدافع عن مصالح الولايات المتحدة في الجنوب الافريقي والمناطق المحيطة به .

وبالإضافة الى المعونة الضخمة التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية - --- بين أشياء أخرى - من أجل حصول جمهورية جنوب افريقيا واسرائيل على الأسلحة النووية - --- ، يجب أن نؤكد على تشابه نظرياتها الخاصة بجواز شن حرب نووية محدودة ، والقبـول باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية ، وتشابه دعايتها التشهيرية ، التي تتهم حـركات التحرير بالارهاب ، في حين ان الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية جنوب افريقيا واسرائيل هي التي تمارس ارهاب الدولة المنظم ضد الدول والشعوب . وهناك أيضا تطابق آخر في لجوء تلك البلدان الثلاثة الى النظرية الخطيرة التي تدعى بالحرب الوقائية في الشرق الأوسط ، وفي الجنوب الافريقي وفي الكاريبي .

واليوم أكثر من أي وقت مضى ، يرتبط النضال من أجل القضاء على سياسة الفصل العنصرى بالنضال العام للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ولا يمكننا ان نعـارض الفصل العنصرى بصورة حقيقية ما لم نعارض الشركات عبر الوطنية التي تجني أكبر الأرباح منه ، وذلك الجزء من سياسات بعض البلدان الغربية ، التي تتزعمها الولايات المتحدة ، والمتشد في أن تؤيد حكومة بريتوريا وتساعدوا وتحافظ عليها وتحميها . وتفتضي الضرورة الملحة الآن معارضة كل مظهر جديد من مظاهر السياسة الشيرة للحرب التي تنتهجها الإدارة الامريكية الحالية ، وتارسها اما بصورة مباشرة أو عن طريق حلفائها ووكالاتها .

ان موقف جمهورية فييت نام الاشتراكية فيما يتعلق بمشكلة النضال ضد سياسة الفصل العنصرى موقف واضح ومتسق أعرب عنه في محافل دولية في مناسبات عدة . ولهذا فان وفد بلادى يقدر بصورة ايجابية التقارير التي قدمت صباح اليوم باسم عدد من اللجان ، كما انه سينوئيد التدابير المقترحة فيها .

ويود وفد بلادى ان يقول ان أنشطة الامم المتحدة وأنشطة كل دولة عضو ترغب بصدق في الاسهام بنشاط في قضية النضال ضد الفصل العنصرى يمكن ان تنجح اذا ما اخذت منطلقها من ادراك واضح وواقعي للحالة الراهنة .

أولا ، يشكل الفصل العنصرى اخطر انتهاك لحقوق الانسان ، وهو في نفس الوقت تهديد خطير للسلم والامن الدوليين ، وبالإضافة الى ذلك فهو ، كما جاء في قرارات عديدة للامم المتحدة ، جريمة ضد الانسانية وجريمة ضد السلام . ولذلك لا يمكن الاكثاف بوسائل الاقتناع ومن الضروري ان نلجأ ايضا الى اعمال فعالة ترقى الى مستوى خطورة تلك الجريمة المزوجة وطابعها الطح .

وبعد ذلك ، وبما انه لا يمكن اصلاح او تعديل سياسة الفصل العنصرى ، فان الطريق الوحيد الممكن والواقى هو ازالة هذه الظاهرة من الحياة الدولية . ان المجتمع الدولى يجب عليه ان يفعل ما فعله مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز في نيودلهي حتى اذ ان سياسة الولايات المتحدة السامة بسياسة الوصل البناء . فتلك السياسة تعمى في واقع الامر على تقوية نظام بريتوريا في مواجهة العقوبات والعزل من جانب المجتمع الدولى ولا يمكن ان نقبل ايضا فرض العقوبات الانتقائية المزعومة لأن مثل تلك العقوبات لا يمكن ان تكون فعالة ، عندما يستغلها البعض لكسب الوقت او لتزويد جمهورية جنوب افريقيا بما تحتاجه ومساعدتها على المقاومة والافلات من العقاب ان تطبيق بعض البلدان الغربية للحظر على ارسال الاسلحة يثبت ذلك ، وبعد سنوات من فرض الحظر على الاستثمارات والمعرفة قامت بعض تلك البلدان بتقديمها ، بحيث اصبحت جنوب افريقيا المصدر الاول للأسلحة التقليدية في نصف الكرة الجنوبي .

ان المجتمع الدولي يتعين عليه ، في رأينا المتواضع ، حتى يحقق الفعالية في انشطته ان يعترف بادئ ذي بدء^٤ بأن العنصر الحاسم بصورة مباشرة في التخلص من نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا هو نضال شعب جنوب افريقيا ذاته بالتنسيق التام مع شعب ناميبيا ومع الشعوب التي تنتمي في غالبيتها الى العنصر الاسود والتي تتكون ايضا من عناصر اخرى ملونه محبه للسلم والعدل والمساواة والديمقراطية . وعلى المجتمع الدولي ان يكف من مساعداته في كافة المجالات المادية والمعنوية ، السياسية والعسكرية والاقتصادية والديبلوماسية للممثلين الشرعيين والحقيقيين لهذين الشعبين وهما المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ويتعين عليه أن تساند هما بكل الوسائل المتاحة له لا لأنهما شعبان يمارسان العنف ، ولكن لانهما في مواجهة سياسة العنف والسياسة الوحشية التي تتبعها بريتوريا ، لا يجدان اى وسيلة اخرى للحصول على حريتهما . ان شعب فييت نام مع حركة بلدان عدم الانحياز والشعوب التقدمية يهنئ بحرارة مناضلي الحرية في جنوب افريقيا للنجاح الذي احرزوه في الاعمال المباشرة التي استأنفوها في العام الماضي .

ويتعين على المجتمع الدولي ان يعرب عن تقديره وتشجيعه ، وتريد مساعداته السياسية والعسكرية والاقتصادية ، على وجه الخصوص ، الى دول خط المواجهة التي منيت بخسائر وقدمت الضحايا من اجل الدفاع عن سيادتها ، وفي نفس الوقت ، من اجل الوفاء^٥ بواجب التضامن مع الشعوب الشقيقة في ناميبيا وأزانيا ، والمساهمة في صيانة السلم والامن في المنطقة .

ومن ناحية أخرى ، يجب على المجتمع الدولي أن يعلن عن استنكاره لاهريتوريا فقط بل وللدول المتواطئة معها التي تقوم بحماية نظام الفصل العنصرى . وفيما يتعلق بالفصل العنصرى فانه يتعين ان تكون هناك اداة قوية ومطلقة من جانب كل الدول التي ترغب في ازالة ذلك السرطان وتلك الوصمة من جبين الانسانية . ان موقفا اكر قوة واكر اجماعا من جانب الدول الاعضاء سيقدم تأييدا قويا لمجلس الأمن لكي يقوم باتخاذ التدابير اللازمة لفرض عقوبات شاملة والزامية وفقا للفصل السابع من الميثاق لعزل نظام بريتوريا وحمله

على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى ، والسير نحو اقامة نظام متعدد الاجناس تسود فيه المساواة والديمقراطية الحقيقيتين وفقا للأهداف التي حددها المؤتمر الوطني الافريقي طوال سنوات وجوده ونشاطه السبعين .

والأكثر اهمية من ذلك حقيقة ان بعض الدول الغربية تتخذ موقفا سلبيا ازا* ضرورة فرض عقوبات شاملة ، ان الرأى العام في هذه البلدان يتحمل مسؤولية كبرى . ويتمين حمل الرأى العام في البلدان الغربية على ادراك النتائج الوخيمة للفصل العنصرى وتوعيته بان التفاضى عن نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يساعد على ظهور النازية الجديدة في بلاده مع كل ما يستتبعه ذلك من خطر قيام حرب ستكون اكثر تدميرا من الحربين العالميتين الاخيرتين . وجعله يشعر ان الجهود ضد الفصل العنصرى تتفق مع مصالحه الحيوية واذ ادرك الرأى العام في الدول الغربية هذه الحقيقة فانه سيعمل على ممارسة ضغط قوى على سلوك الشركات عبر الوطنية وعلى حكوماته . وكما اوضح بحق المؤتمر الدولى المعنى بفرض العقوبات على جنوب افريقيا الذى عقد في ايار / مايو ١٩٨١ .

” . . . ان الاجراءات المنسقة التى يتخذها جميع الدول والمنظمات الملزمة بفرض الجزاءات ليست لها قيمة معنوية فقط ، بل يمكن ان يكون لها اثر سياسى واقتصادى ومادى كبير . وقد يكون لهذه الاجراءات تأثير ايجابى فى موافق الحكومات المعارضة للجزاءات فتسهل اتخاذ مجلس الأمن فى الأمم المتحدة الاجراءات الالزامية ” (A/CONF.107/8 ، فقرة ٢٣٨) .

ان شعب وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية قد ايدا بصفة مستمرة شعب جنوب افريقيا ، ويؤيد ان شعب ناميبيا وحكومات دول خط المواجهة في نضالها العادل ضد نظام الفصل الذى تتبعه بريتوريا . ان هذا النضال الذى تشنه شعوب الجنوب الافريقي يجب ان يتغلب على صعوبات كبيرة مثل الحرمان والتعقيدات لانه لا يواجه نظام بريتوريا وحده بل يواجه في الواقع الشركات عبر الوطنية وحكومات بعض البلدان الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة .

ورغم ذلك فان اتجاهات العصر ومن ضمنها حركة تحرر الشعوب من القمع الوطنى والعنصرى تتأكد يوما بعد يوم بطريقة لارجعة فيها . وسبب خبرتنا الخاصة فان شعب فييت نام يشاطر الايمان الوطيد لدى شعوب الجنوب الافريقي بحتمية انتصار قضيتها العادلة في نهاية المطاف .

وكما قال باتريس لومومبا ابن افريقيا العظيم والوطني الذي تسهره كل شعوبنا :
 " سوف يأتي اليوم الذي يتحدث فيه التاريخ . . . سوف تقوم افريقيا
 بكتابة تاريخها في الشمال والجنوب على حد سواء ، وسيكون تاريخ مجد
 وكرامة .

" ولقد جاء هذا اليوم ، وتقوم افريقيا الآن بكتابة تاريخها القائم على
 المجد والكرامة . "

السيد فونسيكا (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
 اسمحو لي بادئ ذي بدء* أن أتقدم بشكر وفد بلادى لسعادة السيد جرفيه شارل
 على تقديمه الواضح لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة
 A/38/22 . ان التقرير يحتوى على معلومات أساسية شاملة يمكن أن تكون أساسا للمناقشة
 الحالية بالجمعية العامة حول سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها جنوب افريقيا .
 في يوم الثلاثاء* من هذا الاسبوع ، قامت الجمعية العامة باعتماد القرار ١١/٣٨
 الذى شاركت في تقديمه جميع الدول الأعضاء بالمجموعة الافريقية وعدد آخر من الدول
 بما في ذلك سرى لانكا . ويرفض ذلك القرار بصورة قاطعة ما يسمى بالمقترحات
 الدستورية التي تقوم بها جنوب افريقيا . وبينما تتم الدعاية لتلك الاقتراحات من جانب
 نظام جنوب افريقيا كتحرير لهيكل الحكم ، فانها في الواقع تهدف الى تركيز السلطة
 وزيادة احتكارها من قبل الأقلية البيضاء . ويقال ان هذه المقترحات ترمي الى نقل
 السلطة لبعض أقسام السكان ، الا أنها في الواقع تحرم الغالبية العظمى من سكان
 جنوب افريقيا من الحقوق السياسية الأساسية . وباختصار ، فان جنوب افريقيا تستعيد
 وهي تدعى العتق وتفرق وهي تدعى التوحيد .

ان اقتراح جريمة الفصل العنصرى كنظام للتفرقة السياسية والاقتصادى
 والاجتماعية وحتى الدينية تقوم به حكومة جنوب افريقيا على جبهتين عريضتين . أولا ، هناك
 الاستخدام المكشوف للسافر للوسائل الجسدية وأقصد بذلك القوة المسلحة ، والمراقبة ،

والقمع لأى منشق ، والاستخدام الواسع النطاق للوسائل المألوفة في الدول البوليسية . ثم هناك تلك المحاولة التي تتسم بالدهاء أحيانا لتغطية فجاجة العنصرية بقناع من التلاعب اللغوي القانوني وما يصاحبه من محاولات لتحسين الصورة التي ترسمها العلاقات العامة . والاصلاحات الدستورية المزعومة وسياسة البانتوستانات مثال على ذلك النهج الأخير . وبينما تصور الاصلاحات الدستورية كوسيلة للمشاركة في الحكم ، فان مفهوم البانتوستانات صُور أيضا ، فيما تذكرون ، على أنه منح للاستقلال لبعض المجموعات والمناطق . ان المجتمع الدولي قد رفض بشكل رسمي مفهوم البانتوستان وقام بالتصويت في الجمعية العامة في بداية هذا الأسبوع حول الاصلاحات الدستورية كرد من جانب الجمعية على هذه المناورة الأخيرة من جانب حكومة افريقيا .

لقد شنت جنوب افريقيا حملة علاقات عامة مكثفة كالحواجز المالية التي عرضت على الرياضيين للعب في جنوب افريقيا . ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يشير الى الجولة التي نظمتها جنوب افريقيا بشكل سرى لبعض لاعبي الكريكت في سرى لانكا . وكما يوضح التقرير ، قامت سلطات سرى لانكا فورا بمنع اللاعبين من قبول ذلك العرض واتخذت خطوات لوقف اللاعبين لفترة امتدت الى ٢٥ عاما من الفرق الوطني ومن أية دورة وطنية أو مباراة تحت رعاية مجلس الكريكت بسرى لانكا . فهو منع لمدى الحياة .

وهناك وسائل أخرى لدعاية الفصل العنصرى بما في ذلك ادعاء من يدافعون عن ذلك النظام بأن الحضارة المسيحية والنهج الديمقراطي للحياة تقوم حكومة جنوب افريقيا بالدفاع عنهما ضد هجمات الشمولية والايدولوجيات الالحادية . ان نظام جنوب افريقيا يبقي أكثر من ٧٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا كرهائن محرومة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نظام قائم على العنصرية المؤسسية ، بينت نسمع في نفس الوقت كلاما عن الديمقراطية والحضارة وهذا في حد ذاته يعد شاهدا بليغا على تجاهل وسخرية هذا النظام .

ان تقرير اللجنة الخاصة يسجل التطورات التي جرت خلال العام الماضي فسي

جنوب افريقيا . والوفود التي لديها معلومات مباشرة عن تلك التطورات سوف توضح ذلك في الجمعية خلال المناقشة . ولذلك فاني لن أخوض في الحديث عن النزعة المتزايدة نحو القمع في جنوب افريقيا .

ان التطورات الداخلية المقلقة في جنوب افريقيا ترتبط بأثر سياسات جنوب افريقيا على منطقة الجنوب الافريقي . وفي ناميبيا التي سوف نناقش موضوعها على نحو منفصل بعد ذلك ، لجأت جنوب افريقيا الى القوة العسكرية ومن خلال تعنتها أعاقت تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهناك حجج كثيرة بعيدة عن خطة الاستقلال يتم الاعلان عنها وذلك لعاقة تنفيذ الخطة . ان جنوب افريقيا استمرت في ارتكاب الأعمال العدوانية ضد بلدان خطط المواجهة . وبجانب العدوان العسكري المباشر ضد الدول المجاورة ، قامت حكومة جنوب افريقيا أيضا بأعمال لزعزعة الاستقرار بما في ذلك التخريب الاقتصادي والتجسس والاختيالات السياسية . ان توسيع نطاق القدرة العسكرية والنوية لجنوب افريقيا أصبح يمثل تهديدا حقيقيا للسلم والاستقرار في جنوب افريقيا مما يفتح الباب أمام نزاع أوسع نطاقا .

وكل هذا يبين بوضوح ان ما نواجهه ليس مجرد نظام عنصري يمارس القمع من خلال حالة مستمرة من الاستبداد والطغيان ضد شعب جنوب افريقيا ، بل خطط يتطلب تضافر الجهود المتسقة للمجتمع الدولي بأسره حتى يمكن التغلب عليه .

ان التغييرات الدستورية والأعمال التي يقوم بها ذلك النظام لا تستحق الترحيب أو التشجيع لأن الهدف الرئيسي وراء ذلك هو ترسيخ نظام الفصل العنصري والعنصرية . وليس هناك قناع من القانونية يمكن أن يعفي حكومة جنوب افريقيا من مسؤولية ادامة ما يسمى بالنظام الذي أضفيت عليه الشرعية الوحيدة للفصل العنصري في عالم اليوم .

وهذه الجمعية يمكن أن تمارس ضغطا معنويا على جنوب افريقيا . واذا ما تم ذلك بشكل لا لبس فيه وعلى نحو اجماعي ، فان هذه المناقشة لن تذهب ادراج الرياح . وبمقتضى الميثاق فان مجلس الأمن هو الجهاز الوحيد الذي يمكن أن يقوم بأعمال تنفذ .

ان الوسائل التي تعتبرها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ضرورية ، ومن بينها العقوبات ، لا بد أن تؤخذ بكل جدية لأن الخيارات الأخرى قد ثبت عدم جدواها في التأثير على حكومة جنوب افريقيا فيما مضى .

السيدة ايدر (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لا كمر من
ثلاثة عقود تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها
النظام العنصرى فى بريتوريا . ولقد اتخذت الأمم المتحدة قرارات متعددة وكلها أدانت
بشدة السياسة غير الانسانية للفصل العنصرى وماليت بأن تتخذ الخطوات لعزل نظام
بريتوريا . ولكن جميع هذه القرارات ظلت دون تنفيذ بسبب المواقف التي اتخذتها بعض
الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة .

وفى نفس الوقت ، فان النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، مزدريا تماما قرارات
المجتمع الدولى ومطالب شعوب العالم ، لم يواصل فقط سياسته البغيضة للفصل العنصرى
التي أدانتها الأمم المتحدة بوصفها جريمة ضد الانسانية بل مضى فى توسيعها ودعمها
بهدف استمرارها . ويصعد نظام بريتوريا من عطيات القمع داخل البلد ضد الذين
يقاتلون فى سبيل الحرية والمساواة ، وضد أعضاء المنظمات الطلابية والشخصيات الدينية
وأعضاء النقابات . وقد قبض على الآلاف والآلاف من الأفرقة على أساس امتهاتهم لقوانين
المرور . ورغم نداءات المجتمع الدولى فان نظام بريتوريا أعدم بعض المناضلين البارزين فى
سبيل الحرية من الشعب الافريقى ، بما فى ذلك جيرى موسولوى ، وسيمون موفورىين
وماركوس موتونغ . وفى سجون جنوب افريقيا ومعسكراتها يضى آلاف من المسجونين
السياسيين . ولا يزال نلسون مانديلا والزعماء الآخرون المقاتلين فى سبيل الحرية فى جنوب
افريقيا موجودين فى السجن يعيشون فى ظل ظروف بالغة القسوة .

ان سياسة العنف والقمع التي ينتهجها نظام بريتوريا داخل البلد توأكبها
الأعمال العدوانية للارهاب والتخريب الموجهة ضد الدول الافريقية المستقلة الأخرى ،
ويواصل نظام بريتوريا احتلاله لقسم كبير من أراضي انغولا . ويشن الحرب السافرة ضد
ذلك البلد . وتنفذ جنوب افريقيا بصورة منهجية وتوسع الأعمال العسكرية والسياسية
والاقتصادية والعقائدية لزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة ، ضد موزامبيق ، وزامبيا ،
وزمبابوى ، بوتسوانا ، ليسوتو ، وسوازيلند ، وسيشيل . وتقوم جنوب افريقيا بتدريب
وتسليح وتمويل العصابات والمرتزقة واستخدامهم لأغراضها ضد المجموعات الثورية لكسى
يحدثوا زعزعة فى الاستقرار فى هذه المنطقه .

وللحفاظ على نظام الفصل العنصرى ودعمه داخل البلد ولمواصلة سياساتـــــــ
العدوانية في الخارج ، فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا يحتفظ بجهاز عسكرى ضخـم ،
وتزداد تكلفة هذا الجهاز سنويا . ولطبقاً للأرقام الرسمية فان المخصصات في جنوب افريقيا
للأغراض العسكرية في ١٩٨٣-١٩٨٤ تعادل مبلغ ٣٩٣ بليون راند وهي تزيد بنسبة
١٥٩ في المائة عن المخصصات لعام ١٩٨٢-١٩٨٣ ، ولكن في الواقع تزيد التكاليف
كثيرا عن هذه المخصصات لأن النفقات العسكرية حسب تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
الفصل للعنصرى الوارد في الوثيقة A/38/22 في صفحة ٧٩ ترد مختفية في أبواب أخرى من
الميزانية .

وهناك خطر خاص يهدد شعوب افريقيا ويتمثل في تطوير جنوب افريقيا المكثف
لامكانياتها النووية بمساعدة بعض الدول الغربية ولا سيما اسرائيل . وكما أوضح التقرير
الذى أشرت اليه فان جنوب افريقيا لديها المواد الكافية والتكنولوجيا لتصنيع ١٠ أجهزة
نووية على الأقل .

وكل هذا يوضح بما فيه الكفاية أى تهديد خطير ليمثله نظام بريتوريا على
استقلال الدول في القارة الافريقية ، وعلى السلم والأمن ليس فقط في ذلك الجزء من
العالم ولكن في الواقع بالنسبة للعالم كله .

وتحت وطأة الكفاح المتزايد لشعب جنوب افريقيا لالغاء نظام الفصل العنصرى
وتحقيق تقرير مصير حقيقي ، وكذلك بسبب الضغط الذى تشكله الادانة العالمية المعرب
عنها ضده ، كان على نظام بريتوريا أن يلجأ الى استراتيجيات مختلفة وعطيات تجميل
سلحية لم تغير في الواقع من مضمون الفصل العنصرى وانما تستهدف به سلامة دعمه وترسيخه .
وهذه الخطوات تتضمن ، على سبيل المثال ، منح الاستقلال للباانتوستانات الذى يعادل
في الحقيقة اعادة التوزيع الاجبارى للأفارقة في الأجزاء البعيدة الجبلية وغير الخصبة
وحرمانهم من حقهم في المواطنة في بلدهم .

ان مواصلة سياسة البانتوستانات تتمثل فيما يسمى بالاصلاحات الدستورية الـتي
وصفتها شعوب العالم بأنها مناوره أخرى لهدر بندور الفرقة بين صفوف الشعوب المقهورة في

الجزء الجنوبي من افريقيا على أساس الأصل الوطني والعرقى . وهي تعني أيضا حرمان ٢٢ مليون افريقي من كل حقوقهم المدنية .

ولقد أيد الوفد المنفولي تماما القرار الذي اتخذ منذ أيام قليلة وفيه رفضت الجمعية العامة ما يسمى بالمقترحات البناءة باعتبارها مجرد محاولة لتأكيد السيارة من جانب الأقلية البيضاء التي تمارس الفصل العنصرى .

ومن حق الانسان المشروع أن يعجب لماذا وبأى وسيلة يستلج نظام بريتوريا العنصرى ، آمنة من العقوبة ، أن يستمر في خلق رغبات شعوب العالم ، وأن يتجاهل للبات المجتمع الدولي . ان السبب يكمن في استمرار التعاون بين بعض الدول الغربية وشركاتها عبر الوطنية وبين نظام بريتوريا رغم القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة .

ان قوات الامبريالية تنظر الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا باعتباره من معاقل الاستعمار والاستعمار الجديد ، ونقطة حيوية وقوية للانطلاق منها في كفاحها ضد حركات التحرر الوطنية للشعوب الافريقية في تلك القارة ولذلك فهي تقدم المساعدة الشاملة والتأييد لذلك النظام . انها هي التي تستمر في عرقلة اتخاذ الأمم المتحدة للقرارات التي يمكن أن تحقق العزل الكامل لنظام جنوب افريقيا . ان ثلاث دول غربية ، من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، استخدمت حق النقض لمنع اعتماد العقوبات الشاملة الالزامية ضد نظام بريتوريا .

كما أن حكومة الولايات المتحدة الحالية تحتفظ بعلاقات ودية للغاية من أجل "التعاون البناء" مع "صديقتها" و "حليفتها" نظام بريتوريا العنصرى .

وتتوق الدول الغربية الرئيسية الى الابقاء على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لانها تستخلص أرباحا طائلة عن طريق سلب الموارد الطبيعية هناك والاستغلال البشع للعمل القسرى لهذا الشعب المقهور في هذا الجزء من العالم . لذلك ، فإن هذه الدول تبذل كل ما في وسعها لعرقلة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تنص على قطع جميع العلاقات مع نظام بريتوريا . كما أن الشركاء الرئيسيين في التجارة مع بريتوريا - المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان وايطاليا وفرنسا - يستمرون في الاحتفاظ بعلاقاتهم التجارية والاقتصادية مع جنوب افريقيا .

لقد درس وفد منغوليا تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بعناية ، ويشاطر اللجنة تماما في الأحكام والنتائج التي توصلت اليها . اننا نؤيد تماما توصيات اللجنة بأن من اللازم اقرار عقوبات شاملة والزامية ضد نظام بريتوريا وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق وذلك لعزل بريتوريا تماما .

ان وفد بلادى يؤيد أيضا التوصية التي تقضى بتقديم الاعانة الشاملة لشعب جنوب افريقيا المقهور وحركات التحرير الوطني هناك ، وكذلك التوصية بتعبئة الرأى العام العالمى لتأييد جهود الأمم المتحدة .

ان وفد منغوليا يقدر تمام التقدير ما قامت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى برئاسة السفير يوسف مايتاما سولي واللجنة ، التي تم الاحتفال بذكراها السنوية العشرين في آذار/مارس من هذا العام ، تسهم اسهاما كبيرا في تعبئة الرأى العام العالمى لدعم الكفاح المشروع لشعوب الجنوب الافريقي ، وتسهم أيضا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولى لالغاء نظام الفصل العنصرى . ومن حيث الصدا ، تؤيد جمهورية منغوليا الشعبية قضية التحرر الوطنى والاجتماعى ، وتؤازر بقوة تلك الشعوب التي تناضل

في جنوب افريقيا ضد الاستعمار والامبازلية والعنصرية والفصل العنصرى . كما أن جمهورية منغوليا الشعبية تنفذ بصورة كاملة كل القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة وليس لها أية علاقات على الاطلاق مع نظام بريتوريا .

وختاما سيدى الرئيس ، يود وفدى أن يؤكد لكم أنه سوف يستمر في تقديم كل أسباب الدعم لجهود الأمم المتحدة التي ترمي الى القضاء على نظام الفصل العنصرى البغيض ودعم كفاح هذه الشعوب في الجنوب الافريقي .

السيد كرافيتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لقد بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، ولا يزالان يبدلان الجهود الكثيرة للقضاء على أشنع نظم التفوق العنصرية المتمثلة في سياسة وممارسات الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي . ان هذا النظام اللاانسانى للفصل العنصرى قد وصم بالعار وأدين بقوة في القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية ومجلس الأمن أيضا . وتقدم المنظمات الحكومية وغير الحكومية والحركات والجماعات مساعداتها في معركة النضال ضد الفصل العنصرى . ان كل هذا يوضح أن المجتمع الدولي يعلق أهمية كبرى على ازالة الفصل العنصرى . ورغم ذلك ، فما زال العالم يواجه الأعمال الشريرة والشيطانية من جانب نظام بريتوريا العنصرى .

ومرة بعد أخرى نشاهد الجرائم الدموية التي يرتكبها العنصريون ، ان نظام الفصل العنصرى يلجأ الآن بشكل متزايد الى العدوان المسلح المباشر ضد الدول الافريقية المجاورة . وفي الآونة الأخيرة كانت أنغولا وموزامبيق وليسوتو ضحية لأعمال العدوان التي قامت بها بريتوريا .

ان السياسة الاجرامية للفصل العنصرى والأعمال العدوانية التي يرتكبها العنصريون في جنوب افريقيا تمثل تهديدا حقيقيا وخطيرا للسلم والأمن الدوليين . ان

النظام العنصرى فى جنوب افريقيا هو العامل الرئيسى لاثارة القلقة فى الجنوب الافريقى .
لقد استمر ذلك لأعوام عديدة وسيستمر مادام النظام العنصرى باقيا فى جنوب افريقيا .
ان التعديلات التجميلية لن تغير من واقع هذه المشكلة . منذ بضعة أيام فقط
أصدرت ٤١ دولة حكمها ، على نحو لا يس فيه ، على هذه التعديلات ، لأن هـــــ
التعديلات الدستورية المزعومة لا ترمى الا الى هدف واحد — هو ادامة الفصل العنصرى .
وليس هناك أى أساس لأن نعتقد ، كما يحاول ممثلو الولايات المتحدة وبعض البلدان
الأخرى اقناعنا ، بأن التعديلات الدستورية تثبت أن العنصرين قد أدركوا ، بطريقة
أوبأخرى ، أنه من الضرورى حسم مشكلة السكان الأصليين فى جنوب افريقيا ، وأن هــــ
هى الخطوة الأولى على هذا الطريق لتغيير نظام الفصل العنصرى الى نظام أفضل . ان
نظام الفصل العنصرى لا يمكن أن يتغير ، بل يجب ازالته .

وعلاوة على ذلك ، فان رئيس وزراء جنوب افريقيا ، السيد بوتها ، قد صرح —
على نحو سافر وعلني — أن :

” الافريقيين لن يشتركوا أبدا فى النظام السياسى لجنوب افريقيا . ولن
يكون لهم مجلس يمثلهم أو أية حقوق أخرى ، وعليهم أن يجدوا العزاء السياسى
فى المستوطنات الريفية الفقيرة . . . ” (صحيفة ” كريستيان ساينس مونيتور ”
٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٣)

ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد دون تحفظ مشروع القرار الوارد
فى الوثيقة (A/38/L.15) الذى اعتمده الجمعية العامة فى ٥ تشرين الثانى / نوفمبر الحالى ،
ان السبب الرئيسى لقوة نظام الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا ، وعدوانيته المتزايدة
واحتلاله لنايبيا ولجزء من اقليم أنغولا يكمن دون شك فى المساعدات الكبيرة والشاملة
على الصعيد السياسى والدبلوماسى والاقتصادى والعسكرى وغيرها من المساعدات

وأوجه الدعم التي تتلقاها جنوب افريقيا من الامبريالية ، وصفة خاصة من جانب الولايات المتحدة . ان هذا الدعم يتم تقديمه انتهاكا لكل القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة والتي تدعو إلى مساعدة تقدم لجنوب افريقيا والتي تطالب بانها كل أشكال التعاون مع هذا النظام . وعلى سبيل المثال ، يقول تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بصورة لا ليس فيها :

" ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، التي تتحمل مسؤولية كبيرة بوصفها أحد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ، وتتظاهر بكراهية تامة للفصل العنصرى ، تتبع للأسف سياسة تتعارض تماما مع الخطوط الأساسية لاجراءات الأمم المتحدة المناهضة للفصل العنصرى وهي عزل نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وتقديم المساعدة للكفاح الشرعى الذى يخوضه الشعب المضطهد وحركة تحريره الوطنى فى سبيل الحرية ، وتعبئة الرأى العالمى تأييدا للاجراءات الدولية الفعالة للقضاء التام على الفصل العنصرى " . (A/38/22 ، الفقرة ٢٦٠) *

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مالينفا (سوازيلند) .

ويعرض "التعاون البناء" بين الولايات المتحدة وحليفها الاستراتيجي بوصفه شيئاً يتيح ممارسة الضغط حتى يمكن تغيير نظام جنوب افريقيا . الا اننا لا يمكن أن نشك في الأسباب الحقيقية للتعاون الوثيق والتفاهم المتبادل بين جنوب افريقيا والولايات المتحدة . والسبب الرئيسي هو ان المسؤولين في واشنطن وبريتوريا لديهم عداة مرضية للشيوعية ، وكراهية للشعوب التي جررت على تحدى سيطرة الابريالية والعنصرية . ولا يراودنا أدنى شك في ان مثل جنوب افريقيا لو كان موجودا في الجمعية العامة ساعة التصويت على القرار الخاص بغيريناذا لكان قد صوت الى جانب الولايات المتحدة واسرائيل . وتنظر الجمعية الامريكية الى النظام العنصرى بوصفه حصنا لمعاداة الاتحاد السوفياتي ومعاداة الشيوعية في افريقيا وهي لا تدخر وسعا في تقويته وتدعيمه .

ولا تقل الهالاح الاقتصادية القوية للاحتكارات الرأسمالية للولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية أهمية عن ذلك . وتملك الشركات الامريكية ٥٧ في المائة من الأسهم الأجنبية في شركات تعدين الذهب في جنوب افريقيا . وتمتد جنوب افريقيا للبلدان الغربية بحوالي ٧٠ في المائة من احتياجاتها من البلوتونيوم . وهناك ٢٥ شركة من بين اكبر شركات الولايات المتحدة لها فروع في جنوب افريقيا . واسماء هذه الشركات تنشر سنويا في مجلة "فورتشين" . وقد اعترفت الصحافة الامريكية ذاتها بأن الارقام الرسمية التي تبين حجم الاستثمارات الامريكية في جنوب افريقيا قد ذكرت على نحو يقل عن الحقيقة بمعامل قدره خمسة وأنها ليست ٢٦٦ بليون دولار بل تزيد عن ١٤٦٦ بليون دولار . وقد ذكرت هذه الأرقام اليوم اثناء هذه المناقشات .

وتوضح لنا الاستثمارات والقروض الامريكية الهائلة كيف أمكن للدوائر الحاكمة في جنوب افريقيا أن تنفق المزيد من الأموال على قواتها المسلحة وكيف اصبحت بريتوريا في وضع يمكنها من زيادة ضغطها العسكري على البلدان المجاورة لها ، وذلك على الرغم من الأزمات الاقتصادية التي تحيط بالبلاد . ولدوائر المال والاعمال في الولايات المتحدة صالح حقيقية في الابقاء على العنصرين في السلطة . فذلك لا يمكنهن من استغلال

الموارد الطبيعية في جنوب افريقيا فحسب ، وانما يتيح لهم ايضا نهب الثروة الطبيعية
لناميبيا المحتلة احتلالا غير شرعي .

وفي العام الماضي قدمت الولايات المتحدة لجنوب افريقيا قرضا قيمته حوالي بليون
دولار ، وقد حدث هذا في الوقت الذي حثت فيه صندوق النقد الدولي على أن يخفض
تخفيضا كبيرا القروض التي يقدمها الى الدول النامية التي هي في أشد الحاجة الى التمويل .
وينبغي أن نشير الى التعاون الوثيق جدا الذي ينمو باستمرار بين جنوب افريقيا
واسرائيل ، والذي تشجعه الولايات المتحدة بحماس . ويقوم التقارب الوثيق بين العنصريين
والصهاينة على أساس من التماثل في المبادئ والعقائدية والسياسة القومية المتعصبية
والعدوان الخارجي .

ويورد التقرير الرسمي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري العديد من الأمثلة
على التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مختلف مجالات النشاط واكثر هذه المجالات
خطورة هو التعاون في المجالات العسكرية والنووية . وتذهب حوالي ٧٠ في المائة من
صادرات اسرائيل التكنولوجية العسكرية الى جنوب افريقيا . وتمتد تل ابيب جنوب افريقيا
بالأسلحة ، ومختلف منظومات القذائف ، والطائرات والزوارق وتزودها كذلك بالتكنولوجيات
اللازمة لانتاج هذه المعدات وتراخيص انتاجها .

ولا تكفي بريتوريا وتل ابيب بتبادل التكنولوجيا والتقنيات . بل تدرب اسرائيل
الآن الاستراتيجيين من نظام الفصل العنصري على الحرب المضادة لحرب العصابات والقيام
بعمليات عدوانية على الدول المجاورة . ويقوم الطيارون من جنوب افريقيا بقصف انفسوا
بواسطة الطائرات الاسرائيلية من طراز كفير التي تصنع بتصريح من اسرائيل ويقوم المستشارون
والموجهون من تل ابيب بتشجيع قوات جنوب افريقيا في ناميبيا .

ولا تقتصر المشاركة بينهما على الاسلحة التقليدية فحسب ، وانما تشتركان سويا أيضا
في انتاج سلاح نووي . وفي مجال الامداد باليورانيوم ، تتقاسم اسرائيل التكنولوجيا الذرية
الخاصة بها مع النظام العنصري . وقد تسبب التعاون بين الصهاينة والعنصريين

في اثاره قلقى كبيرة في جميع انحاء العالم لأن هذا التعاون ، كما بين المؤتمر العالمي المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل بحق ، موجه ضد الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين ، وكذلك ضد الدول المستقلة في افريقيا و ضد العالم العربي . ونحن نشارك في القلق سواء الذي عبر عنه المؤتمر أو الذي عبر عنه تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في ضوء تشجيع حكومة الولايات المتحدة وحكومات دول غربية اخرى للتحالف بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، انتهاكا لقرارات الامم المتحدة .

ولا بد أن تتوقف أية مساعدة لنظام الفصل العنصرى ، ولا يمكن للمجتمع الدولسي ان يسمح بوجود هذا الشكل المفقوت من أشكال العنصرية في عالمنا . وتؤيد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية اقتراحات الدول الافريقية بأن يقوم مجلس الامن بفرض عقوبات شاملة ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، وان يدعو جميع الدول السى التقيد بدقة بتنفيذ العقوبات التي اعتمدها مجلس الامن فعلا ضد نظام جنوب افريقيا . ان من المهم التغلب على الموقف المعرقل المتخذ من جانب عدة دول امبريالية في هذا الصدد . لا بد من استئصال الفصل العنصرى .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لعلى استعداد لبذل كل جهد يوصل الى تحقيق ذلك الهدف .

السيد لويس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد هزت

الحملة العالمية لمناهضة الفصل العنصرى بقيادة اللجنة الخاصة منذ أن عقدت أول اجتماع لها منذ عشرين عاما مضت ، غمائر كل الشعوب في جميع انحاء العالم . واكدت اللجنة بأعمالها التي لا تكل لمناهضة الفصل العنصرى الصلات التي لا تنفصم بين الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية والمساواة العنصرية والسلم الدولي . وعلاوة على ذلك ، سعت اللجنة الى جعل الكفاح الدولي لمناهضة الفصل العنصرى واحدا من المواضيع السائدة في جهود منظمنا لتحقيق التزام اعمق بمفهوم الترابط بين شعوب العالم ومسؤوليتنا المشتركة عن مستقبل الجنس البشرى .

والواقع انه اذا كان هناك أى شيء يمكن أن ينظر اليه بوصفه انجازا ايجابيا منذ عام ١٩٤٦ ، منذ أن ادرجت لأول مرة مسألة الفصل العنصرى في جدول اعمالنا ، فهو اقرار الأمم المتحدة لبدأ المساواة العنصرية والكفاح العالمى من أجل هذا الهدف بوصفه هدفا أساسيا ، وهذا صمد للتحدى من جانب أى جهة من الجهات . وقليلة هي المسائل التي استأثرت بانتباهنا بهذه القوة ولمدة طويلة ، مثلما فعلت مسألة الفصل العنصرى ، وقد تجلى هذا الاجماع على الصعيد الدولى في اداة ممارسة هذا النظام بوصفه عملا كريها من الناحية الاخلاقية ، وجريمة ضد البشرية وتهديدا للسلم والأمن الدوليين .

بدلا من أن أشير الى العديد من القرارات وغيرها من المقررات التي اتخذتها هذه الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ، سأكتفي بالاشارة الى أن الجمعية العامة قد اتخذت في العام الماضي ما لا يقل عن ثلاثة عشر قرارا بشأن جوانب متنوعة من الفصل العنصرى . وتبرز تلك القرارات التعبئة العامة لجميع أبعاد العلاقات الدولية حتى يمكن معارضة واستئصال النظرية السياسية والاجتماعية الكريهة للفصل العنصرى التي يسعى على أساسها نظام بريتوريا الى اخضاع غالبية شعب جنوب افريقيا . لقد طلبت منظمتنا مرارا وبأغلبية ساحقة اتخاذ اجراء حاسم للمساعدة في تحرير شعب جنوب افريقيا المكافح ، لأنه لا يمكن أن يكون هناك هدنة ولا حل توفيقى ولا أى تسامح بأى شكل من الأشكال مع الممارسة والسياسة اللاانسانية لنظام الفصل العنصرى .

وفي مواجهة هذا التصميم ، فان النظام العنصرى قد زاد من ترسيخه للفصل العنصرى في جميع قطاعات المجتمع . لقد اعتمدت الأقلية العنصرية في هذا الشهر بالذات ما يسمى بدستور جديد لا يمكن أن نصفه الا بأنه ايدان بمواصلة بل بتعزيز المبادئ الأساسية للفصل العنصرى . ولم تتخذ الغالبية المضطهدة في جنوب افريقيا بتلك المناورة وعارضت بشدة هذا الصك الجديد للعنصرية المجازة قانونا بمزيد من الوحدة والتصميم . ومن ثم من المهم أن الجمعية العامة قد أعلنت عن موقفها بعبارة قاطعة في القرار الذى اتخذته قبل يومين برفضها التام وادانتها القاطعة لهذه الخدعة الأخيرة لنظام بريتوريا .

وبالاضافة الى ذلك ، فان سياسة المعازل المقيته التي تنتهجها جنوب افريقيا العنصرية تزداد تعريزا بما يسمى الاستقلال الوشيك لكوا ندبلي - الذى سيتم في العام القادم - على الرغم من أن معظم سكانها يعيشون خارج ما يسمى بالوطن . لقد ذكر انه خلال السنوات العشرين الأخيرة اقتلع ٣٥ مليون من السود وأرسلوا الى مناطق بعيدة ومعزولة ؛ والآن هناك نحو مليونين سيحرمون من حق المواطنة نتيجة تصاعد معدل " اعادة الاستيطان " ، مما قد يؤدي في النهاية الى رقم مدهل يزيد على ٨ ملايين .

وفي مواجهة هذه التحركات القمعية الجديدة ، استمرت مقاومة سياسات النظام العنصرى في التعاطم . وعلى الرغم من الاعتقالات وعمليات الاحتجاز والتعذيب والمحاكمات السياسية وعمليات الحظر والتشريعات القمعية والسيطرة على عمليات التدفق ، فقد تجلّى التصميم القوى للسكان بصورة متكررة ، وآخر مرة في أكبر اجتماع للاحتجاج عقد في جنوب افريقيا ، فيما يزيد على ٢٥ عاما ، في آب / أغسطس الماضي لادانة الفصل العنصرى وما يسمى بالدستور الجديد .

كما تصاعد الكفاح المسلح ضد الفصل العنصرى ، وقام المناضلون من أجل الحرية بعمليات عسكرية جديدة ضد المؤسسة العسكرية لذلك النظام . ويحدث هذا التكتيف للكفاح المسلح في وجه اعدام المناضلين من أجل الحرية وموت العديد من المعتقلين السياسيين لدى احتجازهم من قبل سلطات الشرطة وأعمال الوحشية الفظيعة التي أدانتها هذه المنظمة وكل البلدان المتحضرة .

وعلاوة على ذلك ، من أجل مواجهة المقاومة التي ازدادت انتشارا ، واصل النظام العنصرى زيادة أعماله العدوانية وأعمال القذلة ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، وبصفة أساسية ضد دول خط المواجهة التي تشمل أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوى وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق ، بل أن سيشيل واجهت محاولة غاشمة للتدخل العسكرى فيها . لقد أدت تلك الأعمال العدوانية غير المبررة وتلك الانتهاكات للقانون الدولي الى موت ودمار واسع النطاق وهي تشكل تهديدا خطيرا لا على الاستقرار في المنطقة فحسب ، بل أيضا على السلم والأمن الدوليين .

لقد تناولت مسألة استمرار تدهور الحالة الداخلية في جنوب افريقيا ، لأننا نرى أن هذا التطور بالاضافة الى ضربات بريتوريا العسكرية الموجهة ضد الدول الواقعة في المنطقة جعلنا في حيرة من أمرنا وغير قادرين على معرفة كيف يمكن لدوائر معينة أن تستمر في الاصرار على أن الاحتفاظ بعلاقات تجارية وغيرها مع النظام العنصرى سيسهل على نحو ما عكس اتجاه نظام الفصل العنصرى وتحرير الغالبية المضطهدة منذ أمد طويل .

وعلى حين انه لا يمكن أن تكون هناك آراء ووجهات نظر مختلفة بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها ، فمن رأينا ، وهو في الواقع رأى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء ، أن التعاون المعلن والمستتر سواء كان عسكريا أو اقتصاديا أو سياسيا في طبيعته لا يمكن بأية حال الدفاع عنه وفقا لأي مبرر .

ونحن لا نرى أي تبرير معقول للحجة القائلة بأن العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية مع بريتوريا سوف تؤثر على العنصريين وتدفعهم الى التخلي عن الفصل العنصرى . ان ما أوضحتها السنوات الخمس والثلاثون الماضية بوضوح هو في الحقيقة العكس تماما : فالمصالح الاقتصادية الأجنبية والاعتبارات الاستراتيجية الخاطئة قد استفلتها بريتوريا لخدمة هيمنتها الاقليمية وتعزيز وترسيخ نظام الفصل العنصرى . ولقد حان الوقت لطعسي العذر لبريتوريا والمدافعين عنها أن يدركوا أن استمرار علاقتهم مع نظام بريتوريا العنصرى لا يمكن الا أن يثير الشك والتساؤل بشأن التزامهم الذى يعربون عنه مرارا بالكفاح ضد الفصل العنصرى . وهذا لن يؤدي الا الى دفع المجتمع الدولي الى عدم الثقة بهم وعدم التعاون معهم ، نظرا لأن ارادة الغالبية العظمى للدول الأعضاء تتحداها دون عقاب بلدان قليلة ، تماما كما تتحدى بريتوريا ارادة الغالبية داخل حدودها .

وتلتزم اندونيسيا بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا التزاما قاطعا بالكفاح ضد الفصل العنصرى ومن أجل استقلال ناميبيا ولدينا اقتناع راسخ بأنه لا يمكن تحقيق السلم والعدل والأمن في منطقة الجنوب الافريقي دون حل هاتين المسألتين الساخنتين .

لقد عقد المجتمع الدولي هذا العام مؤتمرات دولية خاصة بشأن مسألة ناميبيا وبشأن تعاون بريتوريا مع اسرائيل وكذلك الاجتماع الهام للخبراء حول الحظر النفطى ، بغية السعي الى تنفيذ مختلف قرارات الأمم المتحدة . وان اشتركنا في هذه المداولات ، ازودنا اقتناعا أكثر من ذى قبل بأنه من بين القرارات الثلاثة عشر التي اتخذتها الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة والتي أشرت اليها من قبل يشكل النداء الموجه لجميع

الدول الأعضاء بمواصلة الأنشطة الرامية الى تنفيذ برنامج السنة الدولية لتعبئة الجزاءات ضد جنوب افريقيا واحدا من الجهود العظيمة الهامة التي يمكن أن نسعى جميعا الى تحقيقها بصورة جماعية ، لأنه دون ممارسة ضغط حقيقي وفعال لن يكون ثمة أمل حقيقي في أن تحقق القرارات السابقة أو القرارات التي سنتخذها في هذه الدورة هدفها بصورة كاملة .

ان السياسة الثابتة لحكومتى هي التقيّد باعلان مؤتمر باريس المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا الذى عقد عام ١٩٨١ . ولن تقيم اندونيسيا أية علاقات مع نظام بريتوريا العنصرى الى أن يتحقق الاستقلال والتحرر الحقيقي لنايبيا وشعب جنوب افريقيا والسى أن تلغى سياسة الفصل العنصرى المقيتة الى الأبد .

ان اندونيسيا ، حكومة وشعبا . ممارسة لواجبها الدستوري في العمل على القضاء على الاستعمار والظلم واللاانسانية في كل مكان في العالم ، تنقيد بالحظر الالزامي على توريد الأسلحة ، وبالحظر النفطي ، وكذلك بكل الجزاءات الطوعية ، وأوجه المقاطعة المفروضة ضد جنوب افريقيا . وتحاول حكومتي - في حدود مواردها المحدودة - ان تقدم دعمها المادي والمالي من أجل الكفاح لمناهضة الفصل العنصرى ، ومن أجل قضية استقلال ناميبيا ، وسوف تواصل ذلك .

لقد وصلنا الى مرحلة حاسمة يواجه فيها تكثيف الكفاح من أجل تحرير شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وحشية واضطهادا متزايدين . وهذه الظروف خلقت حالة يمكن فيها ان يتحول تصاعد التوترات والأعمال العدوانية الاقليمية الى أعمال اضطراب وعنف لا ضابط لها ، تشمل كل منطقة الجنوب الافريقي ، وما يترتب على ذلك من عواقب لا حصر لها على السلم والأمن الدوليين . لهذا فان من واجبنا ان نطالب مجلس الأمن مرة أخرى ، بأن يضطلع بمسؤوليته وأن يمارس سلطته بمقتضى الميثاق ، لتجنب اشتعال مواجهة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل . ان على مجلس الأمن ، في قيامه بذلك ، ان يوضح لجنوب افريقيا انها اذا تمارت في تحديدها الوقح لمطالب الغالبية العظمى للجنس البشرى ، سيفرض عليها دون ابطاء جزاءات الزامية شاملة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . اننا نشـارك الاحساس الجماعي بالخوف من أن تفلت الفرصة للتغيير السلمي والتصرف العقلاني من ايدينا بسرعة ، وقد تضيع الى الابد في القريب .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تـرد

مشكلة الفصل العنصرى في جدول اعمالنا . ومع ذلك . فلأسف الشديد لا يبدو ان العديد من المتكلمين قد تناولوا الموضوع من زاوية أسبابه الحقيقية ، من حيث عوامله ونتائجـه . وفي الواقع فان هذا البند برمه تستغله مرة أخرى ، وبكل وقاحة ، كما جرت العادة ، الوفود التي تسعى الى تحقيق مصالحها السياسية على حساب الكفاح الحقيقي ضد هذا

الشكل من أشكال العنصرية . وبالتالي فقد تناست ضحايا التعصب ، واستخففت بالنفور الحقيقي من العنصرية .

ان الشعب اليهودي يعاني من التعصب وعدم التسامح منذ بدء التاريخ . وبكل أسف فان هذا الاضطهاد وهذه الكراهية ليسا مجرد ظاهرة اختفت في ثنايا الماضي ؛ انها ظاهرة معاصرة نعيشها كل يوم . وسواء رجع الأمر الى السياسة الرسمية لبعض البلدان او الى البيئة الاجتماعية في بلدان أخرى ، فان اليهود في مختلف انحاء العالم يعانون من آثار التعصب وعدم التسامح . وفي واقع الامر فان مظاهر العنصرية هذه توجه حتى ضد اسرئيل نفسها ؛ وما يدل على ذلك سياسات وايدولوجيات العديد من الدول ، وكما يتضح من مواقفها في نفس هذه القاعة .

ان اسرئيل ليست مجرد مراقب يتعاطف مع ضحايا العنصرية والقمع . ان آرائنا ومواقفنا تشكلت نتيجة لتجربة تاريخية مريرة تمتد عبر القرون . وفضلا عن ذلك ، فان بغضنا للعنصرية تمتد جذوره الى معاييرنا الاجتماعية ، التي تشمل جزءا متكاملا من تعاليم الديانة اليهودية .

ان التقرير الأخير للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الوارد في الوثيقة (A/38/22) هو آخر التقارير التي صدرت في سلسلة طويلة من التقارير المفرضة . فهذا التقرير ، شأنه شأن التقارير السابقة ، يؤكد وجود " تحالف " بين اسرئيل وجنوب افريقيا . ومع ذلك ، وقبل ان استرسل في كشف مدى تشويه الحقائق في هذا التلفيق ، يجدر بنا ان نلقي نظرة فاحصة على من يطلقون الادعاءات والافتراءات ضد بلدي .

ان العديد من البلدان المثلثة هنا اليوم ، للأسف الشديد ، رغم انها تدعي انها من بين منتقدي العنصرية ، فانها تستغل هذه المسألة بكل صفاقة لخدمة أهدافها الحزبية المشينة ، التي لا تمت بصلة لاستئصال العنصرية . بل العكس من ذلك فان هؤلاء النقاد المزعومين يمثلون نظما تجسد في حد ذاتها أشنع شروط التمييز والتعصب والقمع . ولا ينبغي ان يفوتنا أن العديد من الدول - ان لم يكن اغلبها - التي تنسق

وتقود حملة كلامية ضد اسرائيل ، بينما تتظاهر بمعالجة مشكلة الفصل العنصرى ، تطأ الاقليات فيها بأقدامها بلا رحمة ، وتستعبد شعوبها في ظل ديكتاتوريات قاسية ، سماتها المميزة السجن الواسع النطاق ودون محاكمة ، واختفاء المعارضين السياسيين ، والامتهان والتعذيب ، والاعدام بلا محاكمة ، والذبح الجماعي .

ومن بين البلدان المثلة في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى نشير الى سوريا على سبيل المثال . ان الآلاف يعانون من السياسات الوحشية التي يمارسها نظام الاقلية العلوى الحاكم في سوريا ، والتي بلغت ذروتها في العام الماضى بالمذبحة الرهيبة التي سقط ضحيتها بين عشرة بين عشرة آلاف وخمسة وعشرين ألف شخص ، وقضى على عائلات بأكملها في حماة ، وتيمم ما يقرب من عشرين ألفا من أطفال تلك المدينة ، وشاع الدمار في الحى التاريخى بالمدينة . كما تم التأكيد على الطابع الوحشى للنظام السورى هذا الاسبوع في تقرير خاص لمنظمة العفو الدولية ، لا يصف الاعمال الوحشية التي ترتكبها القوات المسلحة السورية في حماة فحسب ، ولكنه ايضا يثبت بالادلة القاطعة ان قوات الامن السورية دأبت عبر السنوات على التحرش بالآلاف الاشخاص ، واعتقالهم عشوائيا ، وتعذيبهم بوحشية ، واعدامهم بلا محاكمة .

اما الجزائر ، وهي عضو آخر في اللجنة الخاصة ، فمعروفة باضطهادها للسكان البربر الاصليين الذين حرّموا من حقهم في التعبير الثقافى المستقل .

اما دول الكتلة الشرقية وغيرها فتواصل حرمان مواطنيها من الحريات الاساسية وهي بالتالى تنتهك المعاهدات الدولية المختلفة التي وقعت عليها ، بل وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة ذاته .

وخارج اللجنة الخاصة هناك بلدان مثل ليبيا والعراق وهما ايضا يعلنان الحرب ضد الفصل العنصرى . ان طابع التعصب والقمع الشديد الذى يمارسه النظام الليبى

اصبح مشهورا . وفي واقع الأمر ، لقد بلغت الهستيريا التي يتميز بها التعصب الديني للديكتاتور الليبي بلغت ذروتها مؤخرا ، اذ يقوم العقيد القذافي علنا بتحريض شعبه ضد معتنقي الأديان الأخرى ولا سيما المسيحية ؛ وأذكر على سبيل المثال الخطاب الذي القاه في الفاتح من ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، في الذكرى السنوية لثورته . والعراق أيضا أصبح معروفا و متميزا بقمعه الدموي لحريات الانسان ، والاضطهاد الوحشي للاقليتين الكردية والاشورية .

ان الدول العربية وحلفاءها ، في الحملة الخبيثة التي يشنونها ضد اسرائيل في سياق الفصل العنصرى يتعمدون صرف الانتباه عن الدور الرئيسي الذي يلعبونه في تاريخ العنصرية ضد الأفارقة السود . فعلى مدى قرون من الزمان كان التجار العرب يسيطرون على تجارة العبيد في افريقيا . ولا تزال العبودية قائمة حتى اليوم في بعض البلدان العربية .

لقد ذكرتنا مجلة " ويكلي سيكتاتور " الغانية في عددها الصادر في ١٧ شباط / فبراير ١٩٧٣ بوحشية العرب ضد الافريقيين السود ، حيث ذكرت انه اثناء كفاح غانا من أجل الاستقلال ، " شكل التجار العرب من انفسهم قوة متطوعين كانت تنهال بالعصي على المناضلين من أجل الحرية في شوارع اكرا في وضغ النهار " .

ولقد أدت دعوة القذا في الى الجهاد - الحرب المقدسة - ضد المسيحية فسي افريقيا لان يثير كبير اساقفة ابيد جان الافريقي الاسود التساؤل في صحيفة " افينيرى " الصادرة في ميلان بتاريخ ١٩ حزيران / يونيه ١٩٧٤ عما اذا كان هذا قد يعني العودة الى الأيام التي كان يجرى فيها استرقاق ٨٠ . ٠٠٠ من الافريقيين سنويا على يد " المستعمرين العرب " . ولقد أدت السيطرة الاقتصادية العربية بجوزيف نيريرى ، شقيق رئيس تنزانيا لان يكتب في صحيفة " زامبيا ديلي ميل " في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧٤ :

" ان العرب ، مستعبديننا السابقين ، ليسوا على استعداد للتخلي عن علاقة السيد بالعبد . اننا لم نضمانهم اعتادوا ان يقودونا كقطعان الماشية وان يبيعونا كعبيد " .

ومما يؤسف له ، انه تم تسخير اجهزة الامم المتحدة لحملة التشهير ضد اسرائيل ولم يقتصر الأمر على اضطلاع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في مقدمة هذه الحملة بتقريرها السنوى الكاذب الذى زعم أن اسرائيل " تتعاون " مع جنوب افريقيا . وانما نظمت الامم المتحدة مؤخرا مؤتمرا دوليا في فيينا ما بين ١١ و ١٣ تموز / يوليه ١٩٨٣ بهـدف مواصلة هذا الافتراء . وان اشترك اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في هـذه الممارسة اللااخلاقية قد اغفى مساندة رسمية من الامم المتحدة على مؤتمر مشايخ . وهكـذا فان الامم المتحدة اساءت استعمال الاموال الدولية وذرتها مرة اخرى في تمويل عمل مشايخ شائن بدلا من تمويل مشروعات تفي باغراض ميثاق الامم المتحدة .

وشمة تطور آخر لا يبشر بالخير قد تبين في الانشطة ذات الصلة لمركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى . لقد حولت قوى من خارج منظومة الامم المتحدة مركز مناهضة

الفصل العنصرى الى اداة لخدمة مصالحها ، التي غالبا ما لا تمت بصلة لاغراض منظومة الام المتحدة . والواقع ان احد الامثلة الصارخة على مثل هذا التحزب يتضح من السردور الذى قام به مركز مناهضة الفصل العنصرى فيما يتعلق بالمؤتمر المزعوم الذى عقد في فيينا في تموز/يوليه الماضى . وقد جاءت المبادرة لعقد هذا التجمع من منظمات خارج منظومة الام المتحدة . ولا حاجة بي للدخول في تفاصيل طابع واتجاه المنظمات الواجبة السوفياتية الثلاث المعروفة التي اشرفت على عقد المؤتمر - وهي المعروفة باسم منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الاسيوية ، ومنظمة اتحاد نقابات العمال الافريقية ، ومجلس السلام العالمى ومن الواضح ان تلك المنظمات قد سعت الى التأثير في كل من مركز مناهضة الفصل العنصرى والمؤتمر المذكور لخدمة اهدافها السياسية ، التي ليست لها أى علاقة بالكفاح الحقيقى لمناهضة الفصل العنصرى .

ان الام الديمقراطية انما ستكون قد غللت نفسها واركتبت خطأ فادحا لو أنها افترغت أن الموقف الذى اتخذه مركز مناهضة الفصل العنصرى ومؤتمر فيينا يقتصر على الهجوم على سمعة اسرائيل وشرعيتها . ان سمعة دولة عضو في الام المتحدة امر لا يستهان به ، وما هو معرض للخطر هنا يتجاوز هذه المسألة ، فتوجد هنا ايضا عواقب اخرى كثيرة تشمل ساحات اخرى كذلك .

وهذه العواقب لا بد أن تكون موضع اهتمام حيوى من جميع الام الديمقراطية في هذه المنظمة . وعلى اية حال لا يجب ان نشارك بالصمت في عملية التشكيك والتقويض المستمرة لمنظومة الام المتحدة بوجه عام وامانتها العامة بوجه خاص من جانب مركز مناهضة الفصل العنصرى .

ان الادعاءات المضللة والبذينة بشأن " التعاون الوثيق " بين اسرائيل وجنوب افريقيا تشكل جزءا من حملة لتشويه الحقائق موجّهة للنيل من اسرائيل ، ان يتم لوى الحقائق أو المبالغة فيها اما اذا اعتبرت غير ملائمة فيكون مصيرها التجاهل ببساطة . وقد اعتمد تقرير اللجنة الخاصة ، كما كان الحال في الماضى ، اساسا على تقارير صحفية وشائعات

لا أساس لها . وامعانا في الغرابة والسخف ، غالبا ما يتم الاستشهاد في هذه التقارير وغيرها بقرارات سابقة للام المتحدة ، قامت هي نفسها على اساس التكهّن . ان مثل هذا المنطق الملتوى هو تحريف للمنطق ذاته والدليل المقدم يلفظة أى محفل موضوعي . وتشير كل البيانات المتاحة الى ان الواردات والصادرات بين اسرائيل وجنوب افريقيا تبلغ اقل من نصف واحد في المائة من مجمل تجارة جنوب افريقيا . واختارت اللجنة الخاصة أن تصف هذا بأنه " تعاون وثيق " فيماذا تسمى نسبة ال ٩٩٦ المئوية المتبقية ؟ ان المصادر الدولية مثل صندوق النقد الدولي لم تتمكن من تقديم ارقام عن تجارة جنوب افريقيا من الذهب والماس والنفط . ولا يسع المرء الا ان يتساءل الى اى حد تقوم الدول العربية ودول اوربا الشرقية بمثل هذا التبادل التجارى خفية مع جنوب افريقيا . ولدينا دلائل مختلفة على ان معدل هذه التجارة مع بعض الدول العربية ودول اوربا الشرقية ليس بغير ذى بال ومع ذلك لم تقم اجهزة الامم المتحدة - خاصة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومركز مناهضة الفصل العنصرى - بأية محاولة للكشف عن هؤلاء الشركاء التجاريين وتبيان مدى هذا التبادل . والواضح أن بعض الدول تقصد من الانفراد باسرائيل ، تحويل الانتباه عن نفسها .

وبالنسبة للدعايات الكاذبة التي لا تقوم على أساس أن اسرائيل تحتفظ بروابط خاصة بجنوب افريقيا في المجالين العسكرى والنووى ، فيدوان الذين قدموا هذه الادعايات يعتقدون ان تكرار هذه الاكاذيب سيجعلها تقبل كحقيقة . والتمعن فى الميثاق لا يمكننا ان نجد فيه اى حكم يفيد ان نشر الاوهام هو احدى وظائف الامم المتحدة . ومع ذلك فهذا ما تقوم به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومحافل الأمم المتحدة الاخرى بالاستناد في مواقفها " واستنتاجاتها " الى مصادر غير موثوق بها على الاطلاق . والواقع ، انه قد تم تجاهل تقارير الخبراء بشأن هذا الموضوع ، بما فى ذلك تقرير الأمين العام الوارد فى الوثيقة A/36/431 بتاريخ ١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، الذى اشارت الفقرة ١٣ منه الى بعض الشائعات المناهضة لاسرائيل باعتبارها تكهنات لا أساس لها .

وتوخيا للدقة ، أود أن اعيد تأكيد تعهدات حكومة بلادي الواردة في الوثيقة S/12475 بتاريخ ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و S/12475/Add.1 بتاريخ ٣ نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، والواردة في رسالة الى لجنة مجلس الامن التي انشئت بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) بتاريخ ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٨٠ . وأعلن موقف اسرائيل في الفقرة ٢ من الوثيقة S/AC.20/17 بتاريخ ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ وهو أن حكومي " . . . سوف تمتثل لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، وبالتالي ، فان اسرائيل لن تمد جنوب افريقيا بالاسلحة او أى مواد ذات صلة من أى نوع بما في ذلك بيع أو نقل الأسلحة والذخائر والمعدات والنماقل العسكرية " .

وكما هو متوقع فان اللجنة الخاصة في تقاريرها ، والجمعية العامة في قراراتها رأتا انه من المناسب ان تتجاهلا هذا الموقف .

لقد برهن أعداء اسرائيل المرة تلو الأخرى على انهم لن يكفوا عن استخدام أيـة حيلة ، ولن يلتزموا بأى قيد في محاولاتهم التي لا تلتين لتلطيح سمعة اسرائيل في المجتمع الدولي . ان هذه الدول وأنظمتها الوحشية لا تحفل بقضية الفصل العنصرى وحقوق الانسان . فحقوق الانسان ، قبل كل شيء ، مفهوم غريب تماما عن نظرتها العامة وممارساتها . ان أعداء بلادى وأعداء الحرية في كل مكان ، بدلا من ان يتناولوا باخلاص مظاهر العنصرية والتمييز العنصرى ، قد شوهوا الموضوع مرارا وتكرارا واستغلوا المسألة المدرجة في جدول أعمالنا ، وبذلك مزقوا توافق الآراء الدولي ، الذى يعد شرطا أساسيا مسبقا للقضاء على التعصب والتحيز العنصرى . ان السياسات الوقحة للذين يستغلون مسألة الفصل العنصرى لتحقيق أغراضهم انما تستخف بالمظالم التي يعانيتها الذين يخضعون لآفة العنصرية . وتتلاعب بيؤس وشقاء ضحايا التعصب الأعمى . فالواقع ان البلدان التي توحد صفوفها ضدنا ، تنظر الى ضحايا الفصل العنصرى باعتبارهم مجرد لعبة تستخدم في تحقيق أهداف أخرى .

والواقع ، انه لما يثبط الهمة ان يحول الجهد المطلوب للقضاء على العنصرية الى هجمات قاسية مبررة على بلادى ، وأن تبتدد الموارد الضئيلة للأمم المتحدة في تمويل تلك الحملة من الحقد والبغضاء . فضلا عن ذلك ، فان محاولة اظهار اسرائيل بوصفها مناصرة للعنصرية ليست سوى مناورة دنيئة لا تستحق الا الازدراء . ونحن نحث جميع الذين يتطلعون الى تخلص عالما ، الآن والى الأبد ، من شرور العنصرية والتعصب والتحيز ، على أن يدبروا ظهورهم لتلك السياسات الوقحة الخبيثة .

ان موقف اسرائيل فيما يتعلق بالفصل العنصرى وغيره من مظاهر التمييز العنصرى واضح ، فنحن نعارض التعصب الأعمى معارضة تامة قاطعة اينما يظهر ، وقد أعلننا موقفنا هذا لحكومة جنوب افريقيا في مناسبات متعددة . ونحن نعتقد أن قضية القضاء على التمييز العنصرى ستخدم بصورة أفضل بهذا الاسلوب المباشر بدلا من البلاغة اللاذعة .

ان تراث اسرائيل اليهودى والخلفية المتعددة الأعراق لمواطنيها انما يعسززان معارضتنا لأيـة سياسة أو نظام يسعى الى اهانة الآخرين أو حرمانهم من حقوقهم الأساسية

بسبب العرق أو الدين أو العقيدة أو اللون . ويتعين على الدول التي تسعى مخلصاً لتخليص عالما من العنصرية أن تتناول المشكلة مباشرة . كما يتعين على الذين يعارضون العنصرية في جميع أشكالها معارضة مخلصاً ، ان يحرروا أنفسهم من السحر الذي ينفثه الوقحون والمتعصبون تعصبا أعمى والانتهازيون . ولا يستطيع ضحايا التعصب الأعمى أن يتوقعوا مستقبلا أفضل الا عن طريق هذا النهج . وستجد البلدان التي تناهض العنصرية والتمييز العنصرى مناهضة حقيقية في اسرائيل حليفا نشطا مستعدا دائما - بالروح والفكر والعمل - لأن يشارك في الجهد المشترك الذي يبذل لاستئصال هذه الشرور .

السيد تاهيندرو (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى نجتمع

سوية هنا في هذه القاعة لندين نظام جنوب افريقيا العنصرى لسياسته غير الانسانية ضد سكان جنوب افريقيا السود . ونحن ، على غرار كل عام ، ندين جريمة الفصل العنصرى الذى وصفته الأمم المتحدة بأنه جريمة ضد الانسانية . وهذا الشعور العام بالسخط هو الذى مكّن المجتمع الدولى من أن يعتمد في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها . وبنفس هذه الروح أعلنت لجنة القانون الدولى في المادة ١٩ من مشروع النص الذى صاغته بشأن المسؤولية الدولية أن الفصل العنصرى ، مثله مثل العدوان ، والممارسة الاستعمارية ، والعبودية ، وابادة الجنس ، هو مثال حي للجريمة الدولية .

في الوقت الذى انتهى فيه عصر الاستعمار في العالم كله تقريبا بعد قرون عديدة من القمع والظلم ، لا تزال جنوب افريقيا تعيش في مناخ ذلك العهد ، ولا تستطيع أن تفهم لماذا تخلت بلدان الشمال عن تلك السياسة .

في حين كانت العنصرية والتشريع العنصرى فيه دائما جزءا تاريخيا من مجتمع جنوب افريقيا - وفي هذا الصدد ، نذكر بالتشريع العنصرى للترانسفال منذ اقامة " البوير " في تلك المنطقة وفي منطقة " كاب " في الفترة ما بين ١٥٨٢ و ١٩١٠ - فمع ذلك لم يبدأ التنظيم المنهجي المرتب للعنصرية تحت اسم " الفصل العنصرى " في أرض الجنوب الافريقي الا في عام

١٩٤٨ .

وقد قدم كتاب ومؤرخون شتى تفسيرات عديدة لمذهب الفصل العنصرى ، لكن المعروف تماما أن المذهب الهتلرى لتفوق الجنس ، بكل آثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، هو الذى ألهم الى درجة كبيرة ، مؤسسى الفصل العنصرى . ان قرروا تطبيق هذا المذهب النازى على جميع الأجناس غير البيضاء في جنوب افريقيا مثلما طبق المذهب النازى على جميع الأجناس غير الآرية .

ونظرا لأن مؤيدى الفصل العنصرى اناس يتسمون بالعناد والمنهجية ، فانهم يشعرون بانهم يجب ان يبرروا الفصل العنصرى بطريقة مترابطة منطقيا وطريقة منظمة ويلجؤون ، اذا ما اقتضت الضرورة ، الى السفسطة . وهكذا ، يحاولون أن يثبتوا ان الأفارقة الذين يطلقون عليهم في مسمياتهم " البانتو " — قد وصلوا بصورة متزامنة مع البيض ، وبالتالي لم يبق أفارقة في جنوب افريقيا قبل القرن الثامن عشر . لذلك ، يؤكدون ان الحروب التي شنها البوير والبريطانيون في القرن التاسع عشر ضد المجتمعات الافريقية لم تكن حروبا استعمارية للسلب والنهب ، بل كانت حروبا بين فاتحين متناحرين للاستيلاء على أرض لا يمتلكها أحد .

لهذا السبب أطلق على الأفارقة المواليد وكافير وبانتو ، لكن لم يطلق عليهم افارقة أبدا بسبب المحتوى القوى لذلك الاسم . والنسبة لنظام الفصل العنصرى توجد أمم كسوراه وسوتو وزولو وتسيفانا وأم أخرى ، لكن لا توجد أمة افريقية على الاطلاق . وبالتالي ، ووفقا لذلك النظام ، من غير الصحيح الكلام عن القومية الافريقية .

ومع ذلك ، تشهد عدة نصوص برتغالية هامة يرجع تاريخها الى القرن الخامس عشر بوجود مجتمعات افريقية منظمة في ذاك الوقت على طول ساحل جنوب افريقيا كله . بل واثبتت الحفريات الأثرية ، لسوء حظ منظرى الفصل العنصرى ، ان مجتمع البانتو أقيم في جنوب افريقيا ، بسماته الاجتماعية والسياسية والتقنية ، قبل وصول البيض بوقت طويل جدا . وللحصول على معلومات تاريخية أوفى ينبغي للأعضاء أن يراجعوا عمل ار. ار. انسكيب في المجلد الأول لـ "كتاب اكسفورد عن تاريخ جنوب افريقيا " .

وحيث ان حجة السبق التاريخي وحججا زائفة أخرى ليس لها اي اساس قانوني سليم فمن الواضح ان الفصل العنصرى ليس الا نظرية عنصرية اعتمدها الاوروبيون الاستعماريون المقيمون في هذا الجزء من افريقيا بهدف ابقاء استغلال البيض للاغلبية السوداء . ان أربع مجموعات قد ساعدت على ظهور هذه النظرية الا وهي ، كنيسة الاصلاح الهولندية التي ساهمت في اعطاء اعتبار خلقي للفصل العنصرى ؛ والجمعية السرية اليمينية المتطرفة المدعوة "برودربوند" التي تأسست سنة ١٩١٨ والتي وفرت اساسا نظريا لسياسة الحزب الوطني لجنوب افريقيا ؛ واتحاد المنظمات الثقافية الافريقية الذى انشئ في ١٩٢٩ والذي يدعي انه المدافع عن ثقافته البوير، واخيرا التربية الوطنية المسيحية التي حددت اسس التربية في مجتمع الجنوب الافريقي . وهذا الاستغلال للاغلبية السوداء جرى عن طريق تشريعات تمييزية في مجالات الحياة العامة مثل المجالين السياسى والاقتصادى وفي مجالات التربية والصحة والثقافة والاسكان والرياضة . وهكذا فانه منذ ١٩٤٨ شرعت قوانين الفصل العنصرى الواحد تلو الاخر ابتداء من حظر الحق في التنقل الى حظر الزواج بين الاجناس المختلفة مرورا بحظر الاقامة والتصنيف العنصرى . وفصل مناطق الخدمات العامة ووسائل النقل والمدارس . ومن الواضح ان هناك قوانين اخرى من اكر القوانين قمعا يتم تنفيذها وذلك لقمع السود من جانب الاقلية البيضاء .

ان الفصل العنصرى الذى ادانته الامم المتحدة طوال ٣٠ عاما بسبب المعاناه الشديدة التي يسببها لسكان جنوب افريقيا لا يزال قائما . وعلى الرغم من الادانة العالمية فان نظام الفصل العنصرى لا يزال قائما ويشكل بصفة مستمرة تهديدا لدول المنطقة بعد وانه المباشر وغير المباشر .

واذا كانت جنوب افريقيا تقدم ، وفقا لما ذكرته مجلة "انترناشيونال لايف" نسي كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، ٤٠ في المائة من الانتاج الصناعى في القارة الافريقية و ٧٥ في المائة من الحديد والصلب المنتجين في افريقيا و ٨٠ في المائة من الفحم المستخرج في افريقيا و ٢٠ في المائة من التبادل التجارى مع افريقيا باكملها وفضلا عن ذلك ، اذا احتلت المرتبة الثانية عشرة في العالم الرأسمالي في حجم انتاجها الصناعى ، فان ذلك يرجع ليس فقط الى استغلال الاغلبية السوداء المعزى ولكن ايضا الى التعاون المشرع مع غالبية البلدان المتقدمة النموذات اقتصادات السوق .

وكما كتب السيد روبرت هيوز رئيس حركة معارضة الفصل العنصرى في المملكة المتحدة في عدد آذار / مارس ١٩٨٣ لـ "مذكرات ووثائق" لمركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى ، فان الشركات عبر الوطنية تلعب دورا اساسيا في اقتصاد جنوب افريقيا وفي نفس السياق فان السيد ماكانوف كتب في مجلة "انتارناشينال لايف" في عدد ها الصادر في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، ان اقتصاد جنوب افريقيا ، يسيطر عليه رأس المال الاجنبي الى حد كبير : فهناك ١٦٥٠ شركة من الدول الغربية ودول اخرى تعمل في بلد الفصل العنصرى مندفعة الى تحقيق اkehr الفوائد في العالم المتمثلة في استغلال العمال الافارقة . كما كتب عن حق الاستاذ برنارد غريفرث من الجمهورية الديمقراطية الالمانية فسي مقاله المعنون "جريمة الفصل العنصرى : مسؤوليات وتعويضات" الذى نشر في مجلة " ونيو اوف كتيهوراري لو" لعام ١٩٨١ ان النضال للقضاء على النظام البشع للفصل العنصرى لا يمكن ان ينفصل عن النضال العام لتحرر الشعوب التى لا تزال ضحية للنهب . وبالتالى فان مشكلة الفصل العنصرى ليست فقط انكار الحقوق الأساسية للانسان ولكن ايضا ، ومما ينطوى على خطر اكبر ، انتهاك الحقوق الجماعية لشعب بأكمله في حق تقرير المصير . وبينما اختارت الاقلية البيضاء مهما كان انتمائها السياسى الفصل العنصرى كاساس لسياستها للابقاء على مزاياها الاقتصادية والسياسية فان اقلية السكان ، اى السكان السود لا يستطيعون ان يعبروا عن ارائهم في المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وعلى غرار عدد آخر من الوفود فاننا نرى ان مشكلة جنوب افريقيا ليست مجرد مشكلة تتعلق بحقوق انسان فحسب ولكنها مشكلة تتعلق بالقضاء على الاستعمار ايضا . وفي هذه الظروف فانه من الصعب ان نثق بما يقال بشأن الاصلاحات الدستورية التى وصفتها بعض الدول الغربية بانها خطوة ايجابية في الاتجاه السليم . وبخلاف ماتراه هذه الدول ، فان هذه الاصلاحات المزعومة في جنوب افريقيا لا تخفف شدة سياسة الفصل العنصرى ، ولكنها خطوة منطقية في سبيل تحقيق اهدافه ووفقا لما قاله الدكتور فروارد واصحاب نظريات الفصل العنصرى ، ان المعازل الافريقية التى تعرف بالهانتوستانات والتى تمثل ١٣ في المائة من المساحة الكلية لجنوب افريقيا

من المفترض انها الاوطان الحقيقية للافارقة ؛ وهذا يعني انه يتعين على هؤلاء الافريقيين ان يفقدوا جنسية جنوب افريقيا وان يمارسوا حقوقهم المدنية والسياسية في هذه الاوطان ولكن لم تنشأ " هندوستانات " للسكان الهنود و " لوندوستانات " للبلونيين في جنوب افريقيا . ولم يشك الدكتور فروارد وصحبه ان هؤلاء السكان ينبغي ان تتاح لهم الفرصة للقيام بادارة انفسهم وشؤونهم عن طريق اليات مختصة بينما يخضعون للبرلمان الابيض ولرقابة الاقلية البيضاء وهذا هو ماكرسه الاصلاح الدستوري المزعوم دون اضعاف الهياكل الاساسية للفصل العنصرى ، الى التطور المنفصل الذى يصاحبه استغلال الاغلبية غير البيضاء المخزى . اننا نعرب لذلك عن اغتباطنا للادانة الصريحة من جانب الامم المتحدة ضد هذه المهزلة الجديدة لجنوب افريقيا .

حتى يمكن لجنوب افريقيا ان تتخلى عن سياسة الفصل العنصرى فانه ينبغي اتخاذ بعض التدابير مثل تلك التى وردت في اعلان لاغوس للعمل لمناهضة الفصل العنصرى فى ١٩٧٧ ، وفي اعلان باريس بشأن فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا في ١٩٨١ والتدابير الاخرى التى وردت في عدد كبير من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وكذلك الدعم ونا تحفظ لحركات التحرر الوطنى في جنوب افريقيا وناميبيا .

وفيما يتعلق بالحكومات فان هذا يجب ان يتمثل في صورة قطع للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، وقف التعاون في المجالات العسكرية والنووية ، وحظر المنتجات النفطية ووقف كل انواع التعاون الاقتصادى وسحب التسهيلات التى تمنح للشركات البحرية والجوية لجنوب افريقيا وخطر الهجرة الى جنوب افريقيا والسياحة فيها ووقف جميع اشكال التعاون الثقافى والرياضى . وبالإضافة الى ذلك فان الحكومات يجب عليها ان تتعهد بتقديم المساعدة لشعب جنوب افريقيا المقهور وحركة تحرره الوطنى وكذلك مساعدة دول خط المواجهة . ويتعين على جميع الحكومات بالمثل ان تدين اغتالات رؤساء المؤتمر الوطنى الافريقي والاعضاء النشيطين فيه وكذلك الاعمال العدوانية واعمال زعزعة الاستقرار التى تعاني منها دول الخط الاول وليسوتو بفعل جنوب افريقيا . كما انه يجب على جميع الحكومات ان ترفض ميثاق عدم الاعتداء المزعوم للنظام العنصرى الذى يهدد في الوقت ذاته بالالتجاء الى استعمال

القوة ضد البلدان الافريقية المؤيدة للمؤتمر الوطني الافريقي . ان انضمام جميع الدول الى الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها هو امر في غاية الاهمية . وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية والوكالات الاخرى فاننا نرى انه يتعين عليها منع نظام جنوب افريقيا العنصرى من المشاركة في اعمالها . كما يتعين عليها رفض كل مساعدة للنظام العنصرى وفي نفس الوقت يجب عليها ان تقدم المساعدة لحركات التحرر الوطنى ولشعب جنوب افريقيا المقهور .

يجب ان يرفض صندوق النقد الدولى منح اى قرض جديد للنظام العنصرى واخيرا فان نقابات العمال والكائس وحركات مناهضة الفصل العنصرى ، وحركات التضامن ومنظمات غير حكومية اخرى ، وبالمثل المشروعات الفردية المستقلة يجب ان تشارك في الحملة الدولية ضد الفصل العنصرى بتوعية الرأى العام وتعبئته ضد جرائم الفصل العنصرى .

ومن جانبنا ، فاننا نود أن نعرب عن تقديرنا الخالص لدول خط المواجهة والدول المجاورة للتضحيات اليومية التي تقدمها ولرفضها التخلي عن موقفها التقليدي في التأييد المادي والدبلوماسي والسياسي للمؤتمر الوطني الافريقي في كفاحه لانشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا .

كما نعبر لشعب جنوب افريقيا عن دعمنا الكلي للمقاومة الشديدة التي يقوم بها ضد نظام الفصل العنصري تحت قيادة حركة تحريره ، المؤتمر الوطني الافريقي .

السيد ليانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أكثر من ثلاثين
عاما قد انقضت منذ أن نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة في السياسة العنصرية لسلطات جنوب افريقيا . لقد اتخذت الجمعية العامة العديد من القرارات التي تدعو الى وضع حد للحكم العنصري الذي تمارسه السلطات في جنوب افريقيا . ومع ذلك لم يطرأ أي تغيير طفيف على موقف سلطات جنوب افريقيا ، بل على النقيض من ذلك ، فقد أصبحت أكثر تعنتا في انتهاج هذه السياسة وأشد دأبا على تحطيم شعب جنوب افريقيا دون رحمة .

ان سلطات جنوب افريقيا قد وضعت مئات المراسيم الخاصة بالتمييز العنصري . وان تعتمد على الحراب والسجون حرمت أكثر من ٢٠ مليوناً من السكان السود من حرياتهم وحقوقهم الديمقراطية . كما اندفعت في خططها لاقامة البانتوستانات لعزل السكان السود في " الأوطان السوداء " المجدية . ووفقا للبيان الصحفي الذي صدر مؤخرا عن أمانة منظمة الوحدة الافريقية فان هناك أكثر من عشرة ملايين من الأفارقة قد سيقوا الى مناطق البانتوستانات . ان البانتوستانات العشرة المزمع انشاؤها ستشكل ، عندما تقام ، ١٢٧ في المائة من أرض البلاد بأكملها بينما ال ٨٧٣ في المائة من الأرض يمدنها ومناجمها وسككها الحديدية ستعلن أنها " جنوب افريقيا البيضاء " . وفي هذه المنطقة فان الأفارقة

الأصليين ، وهم السادة الشرعيون لجنوب افريقيا ، سيصنفون بطريقة تعسفية بوصفهم غرباء ، وينكر عليهم حق الدخول الحرالى جنوب افريقيا أو الخروج منها . ان نظام الفصل العنصرى واضح في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية . ان سلطات جنوب افريقيا تقوم بالتعذيب الوحشي للمناضلين من أجل الحرية والزعماء الذين يعارضون النظام الوحشي . ان الزعماء الوطنيين والمناضلين من أجل الحرية مثل نلسون مانديلا يتعرضون للسجن لمدد طويلة دون سبب . وفي حزيران /يونيه الماضي وأمام المعارضة القوية من المجتمع الدولي ، قامت السلطات في جنوب افريقيا باعدام ثلاثة من المحاربين من أجل الحرية من المجلس الوطني الافريقي ، كما ارتكبت جرائم جديدة ضد شعب جنوب افريقيا .

بغية تضليل شعب جنوب افريقيا والعالم كله ، فان سلطات جنوب افريقيا قد تحايلت منذ زمن غير بعيد بما يسمى بالاستفتاء الذى يمكن للبيض فقط المشاركة فيه . انها اعتمدت " دستورا جديدا " يسمح للملونين والهنود " بالمشاركة في السلطة " . ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت توا قرارا يوضح ويرفض هذا المخطط الشرير . ان سلطات جنوب افريقيا صلغة للغاية لانها تحظى بتأييد وتواطؤ من دول عظمى معينة . وتقوم بعض القوى في الغرب ، بغية الحفاظ على مصالحها الراسخة في الجنوب الافريقي ، بتوفير المساعدة الاقتصادية والعتاد العسكري لسلطات جنوب افريقيا ، متجاهلة بصورة تامة لرغبات شعوب العالم . وذلك فقد زادت من صلف النظام العنصرى في جنوب افريقيا ومن حدة التوتر في المنطقة .

حيثما يوجد القمع توجد المقاومة . ان شعب جنوب افريقيا يستمر في كفاحه دون هواده ضد الفصل العنصرى الذى يزداد قوة ويتسع نطاقا . ان النضال العادل للشعب الأسود من أجل حقوق الانسان والمساواة العنصرية يحظى بتعاطف ودعم العديد من البيض في العالم . وهناك أيضا تصاعد متزايد للنضال بصورة مختلفة ، بما في ذلك

النضال المسلح الذي يشهه المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا .

ومنذ حصول شعوب أنغولا وزمبابوى وموزامبيق على استقلالها تحرز التقدم المستمر في دعم وتنمية بلدانها وذلك عززت مواقفها في النضال ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ان البلدان الافريقية ودول خط المواجهة بصفة خاصة تيزل جهودا أكيدة وتقدم تضحيات وطنية ضخمة لدعم النضال العادل لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا . وهذه الشجاعة التي لا تقهر تحظى بشناء شعوب العالم .

ان النضال العادل لشعب جنوب افريقيا يحظى بتأييد واسع النطاق وتعاطف كبير من المجتمع الدولي . وبعد المؤتمر العالمي لمكافحة الفصل العنصرى الذى عقد في لاغوس في ١٩٧٧ ، عقد المؤتمر الدولي لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا في باريس في ١٩٨١ . وعقد في مانىلا في العام الماضى المؤتمر الاقليمي لآسيوى لمكافحة الفصل العنصرى . وعقد في جنيف في آب/أغسطس الماضى المؤتمر العالمى الثانى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى واعتمد المؤتمر اعلانا وبرنامجا للعمل . ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى برئاسة سعادة السفير الحاج يوسف مايتاما سولي من نيجيريا تيزل جهودا كبيرة من أجل تعبئة الرأى العام العالمى لتأييد النضال العادل لشعب جنوب افريقيا . وقد اعتمدت برنامج العمل في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر الماضى . وان وفد الصين يعرب عن تقديره لهذه الجهود وسيواصل تعاونه الكامل مع اللجنة الخاصة .

ان الصين ، حكومة وشعبا ، تؤيد باستمرار وتصميم كفاح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا من أجل الحصول على حقوقهما الديمقراطية والتحرير الوطنى . وتدین سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها سلطات جنوب افريقيا واحتلالها غير الشرعى لناميبيا وأعمال التخريب والفزود ضد البلدان المجاورة ، وتطالب سلطات جنوب افريقيا أن تقوم بالافراج

عن المناضلين من أجل الحرية الذين يتعرضون للسجن فترة طويلة دون مبرر . ان حكومة الصين تتمسك بموقفها المتمثل في عدم وجود علاقات من أى نوع مع سلطات جنوب افريقيا . ونرى ان القرارات العديدة ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغي أن تنفذ بحسن النية . ونؤيد أيضا فرض عقوبات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ونحن مقتنعون بأن النضال العادل لشعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصرى سيفوز حتما في النهاية .

السيد لوساكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موضوع سياسات وممارسات الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا هو قيد المناقشة في الأمم المتحدة منذ ١٩٤٦ . وعلى الرغم من القرارات المتعددة التي تطالب بوضع نهاية للفصل العنصرى والتي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن وهيئات أخرى في الأمم المتحدة - وفي الواقع ، على الرغم من نفور المجتمع الدولي بأسره - فان نظام بريتوريا يستمر في تعنت في فرض هذا النظام الشرير .

ان المقترحات الدستورية المزعومة التي قدمها مؤخرا نظام بريتوريا ليست الا آخر سلسلة المناورات التي تستهدف ترسيخ الفصل العنصرى بدلا من التخلي عنه . وللهذه المقترحات هدف واضح هو استمرار انكار الحقوق غير القابلة للتصرف لغالبية الشعب في جنوب افريقيا . ولذلك فان هذه الجمعية العامة قد تصرفت بحكمة عندما رفضت بأغلبية ساحقة ، المقترحات الدستورية المزعومة يوم الثلاثاء الماضي وأعلنت رسميا ان الاسـتتصال الكامل للفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطى غير عنصرى على أساس حكم الأغلبية من خلال الممارسة الكاملة والحرية لتصويت البالغين من كل افراد الشعب في جنوب افريقيا الموحدة وغير المجزأة ، سيؤديان الى حل دائم وعادل للوضع المتفجر في جنوب افريقيا .

هذا في الواقع هو موقف الشعب المقهور . فرضه للمقترحات الدستورية المزعومة كان صارخا وواضحا . وافضد تعبير عن قوة مشاعره بشأن هذا الموضوع هو تشكيل الجبهة الديمقراطية الموحدة لتقوم بالتصدي للمقترحات الدستورية المزعومة والعمل على فضحها وبيان حقيقتها . ولست في حاجة الى التركيز على اننا في دول خط المواجهة نسـاند الشعب المقهور في هذا الشأن . وفي مؤتمر القمة الذى انعقد في لوساكا في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ قام رؤساء دول وحكومات افريقيا برفض المقترحات الدستورية المزعومة باعتبارها تغييرات زائفة في جنوب افريقيا ، ولا حظوا ان هذه تصرفات لنظام يائس ولا يمكن ان تضلل أحدا .

ومن المأمول ان الذين هللووا للاصلاحات الدستورية المزعومة سوف يصلون قريبا الى نفس النتيجة . ان قضية التفسير الحقيقي لى المنفردى في جنوب افريقيا لا يمكن أن

تعزز الا عن طريق التقييم الصادق والصريح للأحداث في هذا البلد من جانب كـ... المناهضين الحقيقيين للفصل العنصري ، وعرض المقترحات الدستورية المزعومة باعتبارها خطوة في الاتجاه السليم يعد بمثابة اجحاف جديد بحق ضحايا الفصل العنصري .

ان سياسة الفصل العنصري الشريرة التي يمارسها نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا يدينها المجتمع الدولي بحق بوصفها جريمة ضد الانسانية . ان الفصل العنصري هو انتهاك جسيم سافر ومتعمد ومستمر للحقوق الأساسية للانسان ، وللمبادئ الديمقراطية المتمثلة في العدالة ، والحرية ، والمساواة ، واحترام الفرد الانساني وحكم الأغلبية . ان نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا يمارس الفصل العنصري بغية انكار حقوق المواطنة لسـ... البعير في جنوب افريقيا الى الأبد ، وهم يمثلون أكثر من ثمانين في المائة من السكان في هذا البلد ، وانكار حريتهم الأساسية وحقوق الانسان على اساس لون بشرتهم فقط .

وهكذا ، فان غالبية الشعب في جنوب افريقيا ضحايا ابرياء للفصل العنصري الذي يقوم ويستمر بقاءه عن طريق القهر الجماعي والعنف ، وعمليات القاء القبض الجماعي ، والاحتجاز والحظر وكذلك عمليات التعذيب الوحشي وقتل المعتقلين السياسيين هي من الاحداث الشائعة في ظل الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

ان العدالة ، والحرية ، والمساواة ، والكرامة الانسانية ، من قيم الحياة التي يعتز بها البشر . وعندما يكافح شعب مقهور من أجل العدالة والكرامة والحرية فهو يفعل ذلك لساندة هذه القيم والحفاظ عليها لصالح البشرية قاطبة . وهذا بالضبط ما يكافح من أجله الشعب المقهور والمحروم في جنوب افريقيا . وازاء هذه الخلفية فاننا في زامبيا نؤيد كفاح التحرير في جنوب افريقيا . وفي ظل الظروف السائدة ، فان الشعب المقهور في جنوب افريقيا لم يترك أمامه خيار سوى أن يناضل من أجل حقه المكتسب بموجب السيادة من أجل استعادة حريته وقرار العدالة وصيانة الكرامة الانسانية .

وردا على هذا التحدي فان نظام الأقلية العنصرية قد كلف قومه على أمد زائد

بانه سوف يخضع الجماهير المقهورة . ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هناك تراجع في مسيرة التاريخ في جنوب افريقيا . وستتم تصفية نظام الفصل العنصري بالتأكيد ، وستتم اعادة الحرية في جنوب افريقيا . وما لم يكن المجتمع الدولي مستعدا لتعزيز التغيير السلمي ، فان

الهدف الذى تعترضه الجماهير المسحوقة سيتحقق عن طريق العنف والكفاح المسلح الذى بدأ بالفعل جدياً كما تحلى في الفترة الأخيرة في القصف بالقنابل لأراضي الفصل العنصرى . ان استمرار جنوب افريقيا في تشديدها قبضتها على نامبيا وقيامها بزعزعة الاستقرار في الدول الافريقية المستقلة المجاورة يتجهان أيضا الى الدفاع عن السياسة والممارسة البغيضة للفصل العنصرى ومحاولة ترسيخهما . وبينما ينج بعض السانك غير المتصلة بالموضوع لا حياط جهود المجتمع الدولي الرامية الى تحقيق استقلال نامبيا فان الجنوب الافريقي قد شهد أنشطة عدوانية ارتكبتها النظام في جنوب افريقيا وعصابات مجندة ومدربة وممولة ومسلحة من قبل نظام الفصل العنصرى لاستخدامها ضد الدول المجاورة ، مما أدى الى خسارة في الأرواح وتخريب شبكات المواصلات والمرافق الاقتصادية في هذه الدول . وحتى اليوم لا تزال قوات جنوب افريقيا تحتد بصورة غير مشروعة جزاً من أنغولا بينما تعرضت موزامبيق وليسوتو بصفة خاصة لضغوط اقتصادية وعسكرية فظيعة من جانب نظام جنوب افريقيا .

ورغم أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ترتكبها جنوب افريقيا فان بلدان خط المواجهة ودولا مستقلة أخرى في المنطقة لا تزال ملتزمة بالاستئصال الكامل للفصل العنصرى وبالقضاء على حكم الأقلية في جنوب افريقيا . وزامبيا من جانبها ستواصل تقديم الدعم وكل المعونات الممكنة للشعب المقهور في جنوب افريقيا تحت قيادة حركة التحرير الوطنية .

ان زامبيا تأسف للموقف المتناقض الذي تتخذه بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة وهي دول صديقة وحليفة لجنوب افريقيا . ان هذه الدول الأعضاء تدعي أنها تبغض الفصل العنصرى لكنها في الوقت نفسه تواصل سياساتها المؤيدة لنظام يرسخ سياساته بعمق في ذلك النظام الشيطاني . وفخلا عن ذلك ، فاننا ندرك أيضا أن استمرارية النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ونمو قوته العسكرية وزيادة عدوانيته قد نشأت جميعها من الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادى والعسكرى الذى يتلقاه هذا النظام من تلك الدول الأعضاء .

ولهذا السبب فاننا نهيب بكل تلك البلدان التي لها نفوذ على نظام الأقلية العنصرى من خلال علاقاتها الاقتصادية والعسكرية وغيرها ، أن تستخدم نفوذها على نحو صريح لا لبس فيه لاقناع نظام بريتوريا بوقف عمليات العدوان وزعزعة الاستقرار ضد جيرانه ، والتخلي ، قبل كل شيء ، عن نظام الفصل العنصرى الشرير .

كما اننا نناشد المجتمع الدولى تقديم كل المساعدات المادية والانسانية الممكنة الى شعب جنوب افريقيا المقهور ، الذى وقع ضحية برئية لنظام الفصل العنصرى . وأخيرا ، وبالنيابة عن وفدى ، أود أن أشكر رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على العمل الهام الذى يقومون بانجازه لتعزيزا لقضية الحرية والعدالة في جنوب افريقيا . ولا شك في ان اللجنة الخاصة حليف حيوى لشعب جنوب افريقيا المقهور ، ومن ثم فهي جديرة بالتأييد الكامل من جانب المجتمع الدولى وتستحق تشجيعه لمواصلة عملها .

السيد سانيا فونغس (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية

عن الفرنسية) : في العام الماضي ، وفي هذا المحفل نفسه ، وخلال توزيع الجوائز التي خصتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، أعلن أحد الفائزين ، وهو الأسقف هادلستون ، أن الفصل العنصرى لا يمثل مجرد مشكلة بسيطة تتعلق بالممارسة السياسية

لجنوب افريقيا ، التي هي مسألة داخلية ومحلية خالصة ، وانما هي مشكلة تتسم بأهمية عالمية تشكل تحديا لمستقبل البشرية يماثل في أهميته تحديات الأيد يولوجية النازية التي أدت الى الحرب العالمية الثالثة ، ولذلك فانها مشكلة خطيرة في حد ذاتها .

وتتفق هذه الملاحظة مع الوضع الذي ساد جنوب افريقيا ، على مدى العام الماضي ، والذي نجم عن استمرار تدهور سياسة الفصل العنصرى التي يتبعها نظام بريتوريا بحيث تشكل تهديدا خطيرا لعملية صيانة السلم والأمن الدوليين .

وفي الواقع ، تزايدت أعمال القمع في جنوب افريقيا ذاتها ضد معارضي الفصل العنصرى ، بينما عزز النظام العنصرى من ذخيرة قوانينه القهرية . كما تزايدت عمليات الاعتقال والحجز التعسفي على نحو مطرد ، وتسبب سوء المعاملة والتعذيب في وفاة المسجونين السياسيين ، بينما يفلت الجلاذون من العقاب . كما أن الزعماء السياسيين للمؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا مثل نيلسون مانديلا ورفاقه مازالوا في سجونهم يذبلون من الوهن والضعف بالرغم من النداءات التي وجهها المجتمع الدولى والاجراءات التي اتخذها أيضا لاطلاق سراحهم .

ومن ناحية أخرى ، وتحديا للنداءات التي وجهها المجتمع الدولى من أجل الرأفة بهم ، قام نظام بريتوريا في حزيران / يونيه الماضى باعدام ثلاثة من مناضلي الحرية من أعضاء المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا وهم : جيرى موسولولي ، وتللي موجهوران وماركوس موتونغ . وقد أثارت عمليات الاعدام هذه السخط العام وأدانتها حكومات عديدة من بينها حكومتى ، كما أدانتها أيضا المنظمات الوطنية والدولية .

الآن هذا القمع ووجه بمعارضة أقوى ومقاومة صامدة وأفضل تنظيميا ، فتكونت بذلك جبهة تزداد اتساعا باستمرار شملت كل طبقات المجتمع من عمال وكثائن وطلبة ومجتمعات محلية ومنظمات بلدية ، ناهيك عن الكفاح المسلح الذى يقوده مناضلو الحرية .

وأمام هذه المقاومة الشرسة وحتى يمكن تذليل الرأى العام العالمى ، تظاهر النظام العنصرى في بريتوريا باقتراح ما يسمى " تعديلات دستورية " تتيح للملونين والآسيويين

تمثيلاً محدوداً في البرلمان ، وهي اقتراحات تم التصويت عليها من جانب الناخبين البيض في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر . ولكن هذه " التعديلات الدستورية " في الواقع كانت ترمي الى ثلاثة أهداف : أولاً ، تحطيم وحدة شعب جنوب افريقيا المقهور وبث النزاع والفرقة بينه ، ثانياً ، السماح بانضمام الملونين والآسيويين الى القوات المسلحة لتتسلم الفصل العنصرى بصفة استخدامهم في عمليات القمع ضد الشعب الأسود ولتنفيذ أعمال العدوان ضد الدول الافريقية المجاورة ، ثالثاً ، حرمان الأغلبية الافريقية الأصلية من كل الحقوق الأساسية بما في ذلك حق المواطنة .

وقصارى القول ، ان هذه التعديلات الدستورية لن تؤدي الا الى تعزيز نظام الفصل العنصرى ، وستكرس عملية تحويل جنوب افريقيا الى دولة تقتصر على البيض ، بينما يتم عزل السكان الأفارقة ، بكل معنى الكلمة بمنتهى البساطة ، فيما يظلم عليها البانتوستانات المستقلة والتي سيعلن عن اتامة وحدة جديدة منها هي كواند بيلي في عام ١٩٨٤ . وقد أشار تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/38/22 ، السبب الظروف المأسوية لحياة سكان هذه البانتوستانات أو " المستوطنات " .

وعلى العموم ، يوضح التصويت الذى أجرته الجمعية العامة بشأن هذه المسألة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، ان جميع أعضاء منظماتنا تقريباً يرفضون هذه التعديلات الدستورية .

وعلى الصعيد الخارجى ، يقوم نظام بريتوريا باستمرار بتشديد قبضته على ناميبيا . فلا يزال يربط على نحو غير مشروع بين استقلالها وبين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، كما يواصل أعماله العدوانية وزعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المجاورة لاسيما دول المجاورة .

ولانزال نذكر العدوان الذى جرى ضد ليسوتوفى ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ وقتل فيه أكثر من ٤٤ شخصاً جميعهم من المدنيين . ولانزال نذكر تصرف الأهداف المدنية

في ضواحي مابوتوفي موزامبيق في أيار/مايو ١٩٨٣ الذي تسبب في اصابة عدد من الضحايا فضلا عن الغارات العسكرية التي تشنها جنوب افريقيا داخل الدول الأخرى ، ناهيك عن أعمال زعزعة الاستقرار مثل أعمال التخريب الاقتصادي والتجسس والاعتقالات السياسية بسين زعماء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، والدعم المباشر لجماعات المنشقين مثل جماعة الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل والجماعة التي تدعى حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق .

وسعيا وراء هذه السياسة البشعة ، فان نظام بريتوريا قد دعم قدرته العسكرية وصناعة الأسلحة أيضا . وتحقيقا لهذا الهدف ، استغل النظام الدعم المقدم من بعض البلدان الغربية واستفاد من تعاونها معه ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ، كما استفاد أيضا من شركاتها المالية وشركاتها المتعددة الجنسيات الى جانب بعض المؤسسات المالية الدولية .

وقد جرؤ نظام الفصل العنصرى على تحدى المجتمع الدولي بوقاحة ، لأنه استند الى الدعم غير المشروط الذى تقدمه له تلك الدول . وقد اتضح ذلك من استخدام بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لحق النقض المتوالي في كل مرة يحاول فيها المجلس فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا .

وقد غذى هذا الشعور بالقدرة على الاقليات من العقاب الذى تظهره جنوب افريقيا ، سياسة ادارة الرئيس ريغان المسماة "الوصل البنأ" "أكثر وأكثر" ، فقد شجعتها هذه السياسة على القيام بالمزيد من البطش في داخل البلاد ، وبالمزيد من العدوان الطائش على الدول المجاورة .

وتذكرنا سياسة "الوصل البنأ" "بسياسة" التعاون الاستراتيجي " مع اسرائيل في الشرق الأوسط التي تنتهجها ادارة الرئيس ريغان ، ذلك التعاون الذى شجع اسرائيل على ارتكاب عدوان وقح ضد جيرانها العرب ، فضلا عن ذلك فان ادارة ريغان قد شجعت عن طريق هاتين السياستين على تدعيم التعاون المتعدد الوجوه بين بريتوريا وتل أبيب ولاسيما في المجالات العسكرية والنووية .

اما بالنسبة لموقف الدول الاعضاء المعوقة الاخرى في مجلس الامن ، فان وفد بلادى لن يفعل سوى ان يذكر هنا بالبيان الذى أدلى به رئيس الأساقفة "هدلستون" في العام الماضي والذي قال فيه :

" ان احد الأسباب الاساسية لحاجتنا الى سياسة فعالة وشاملة لفرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، هو اتقان الغرب ، وخاصة الدول الكبرى التي لها حق النقض في مجلس الامن سياسة العمل على مستويين . وقد احتل بلدى ، بريطانيا العظمى مكان الصدارة في العالم فيما يتعلق بهذا الشكل من اشكال النفاق . لقد ظلت بريطانيا لأعوام طويلة تعلق ازدرأها للفصل العنصرى . ولسنوات طويلة ايضا ، ظلت تستخدم حق النقض للحيلولة

دون اتخاذ جميع الاجراءات الفعالة ضد الفصل العنصرى . وقد أخبرونا ان الجزاءات ليرلها أى اثر ، ولكن ، عندما تصبح المسألة مسألة حرب في جنوب الاطلسي ، فان أول ما تفعله الحكومة البريطانية هو دعوة حلفائها لانقاذها ، هؤلاء الحلفاء الذين يبدون ترددا أحيانا وهم الولايات المتحدة والاتحاد الاقتصادي الأوروبي والكمونولث البريطاني ، كما تطلب منهم ان يفرضوا جزاءات فورية وشاملة على الأرجنتين .

ومن المعترف به بوجه عام ان سياسة الفصل العنصرى والنظام الاقتصادى القائم على استغلال الأقلية البيضاء للأغلبية السوداء يسيران جنبا الى جنب . ولذلك فان هزيمة الفصل العنصرى تقتضى ايقاف المساعدات الاقتصادية التي تقدم لذلك النظام . وعلى هؤلاء الذين يعارضون فرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا ان يعودوا الى ضمائرهم مرة اخرى ، ويختاروا بين الابقاء على الفصل العنصرى بما يعنيه من ظلم واستغلال وانتهاك مكثف لحقوق الانسان، وتهديد السلم والأمن الدوليين من جهة، وبين القضاء على الفصل العنصرى بما يعنيه ذلك من قيام مجتمع متحرر من العنصرية ينعم بالعدالة والحرية والديمقراطية الحقيقية في جنوب افريقيا . ان شعب لاو ، الذى عانى طويلا من القهر الاستعمارى والعدوان الامبريالي ، الذى حرر نفسه في نهاية الأمر بثمن باهظ من التضحيات ، قد أيد دائما نضال الشعوب التي تروح تحت نير السيطرة الاستعمارية والعنصرية ، خاصة شعب جنوب افريقيا وسوف يواصل تاييده هذا .

(السيد جوكجي) (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أصبحت السياسات والممارسات التي تقوم بها جنوب افريقيا والتي تمثل في مجموعها نظام الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية ، هي الشغل الأول للأمم المتحدة اليوم ، كما كانت منذ عام ١٩٤٩ عندما اصدرت الأمم المتحدة اول اداة لها . وتقوم هذه السياسات المشينة

على معاملة غالبية سكان جنوب افريقيا . معاملة غير انسانية تقوم على اختلاف اللسبون والعرق بين الناس . ولذلك ، فان هذه السياسات تمثل عارا يستثير ضمير الانسانية وقيمتها . وقد اديننت بوصفها جريمة ضد البشرية ، وتنتهك كل هذه السياسات انتهاكا صارخا المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . كما أنها تمثل نظاما تعسفيا غير معقول ، قائما على التمييز والقمع وعزل الملايين من المواطنين السود في جنوب افريقيا . كما ادت هذه السياسات الى حرمان هذا الشعب الأعزل من أبسط الحقوق والحريات .

ولا نعتقد ان هناك انسا نا يمكنه انكار سلامة هذه الحقائق . ونحن في الواقع لا نعتقد أن حتى جنوب افريقيا نفسها يمكنها أن تنكر حقيقة هذه الملاحظات . وكيف يمكن انكارها ؟ ان هذه الحقائق تطالعنا من الصور ومن التقارير والقوانين واللوائح ومن الاجراءات والممارسات العلنية ومن الاحصائيات .

ان المجتمع الدولي للأمم ، الذي أزعه هذا الوضع المقلق في جنوب افريقيا ، لم يدخر جهدا طوال السنوات الماضية لمحاولة اقناع جنوب افريقيا ببطلان سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري بطلانا مطلقا ، ومحاولة التأثير عليها بكل الطرق من أجل تغيير مفاهيمها المشوهة وممارساتها الشريرة . ولسوء الحظ فقد مضى الوقت الذي كان يمكن لجنوب افريقيا فيه ان تدرك انه مهما كانت الحجج التي تسوقها ، ومهما كان منطقها ، إلا أنه لا يمكنها أن تستمر عن طريق الضلال وذلك لتجاهل معارضة الرأي العام العالمي لها بشكل كامل . ولن أدخل في تفاصيل المشكلة المتعلقة بسياسات جنوب افريقيا اللاشرعية بصد د ناميبيا بكل ما تمثله من تأثير على السلم والأمن الدوليين .

وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلها المجتمع الدولي ، والبيانات والقرارات والمقررات والمناقشات والتدابير الكثيرة ، إلا ان جنوب افريقيا لم تعبأ بانفجار

سخط العالم عليها . ومن السذاجة أن نتوقع انها ستراجع او تعدل عن سياساتها العنصرية المعروفة جيدا . ولكننا كنا نتوقع القليل من تقييد ، أو على الأقل ، تجميد هذه السياسات التي تستحق الازدراء . بيد ان ما نشهده غير مشجع أبدا ويعني تدهورا للموقف .

واذا ما نظرنا الى بعض الأمثلة الحديثة ، وجدنا ان جنوب افريقيا تباشر العمل فيما أسمته " بالاصلاحات الدستورية " . ونحن لا نجد أى جانب اصلاحي في هذه المقترحات التي استنكرتها الجمعية العامة منذ أيام فقط . فكيف يمكن اعتبار هذه المقترحات اصلاحات ، بالمعنى الصحيح للكلمة ، اذا كان المعيار الوحيد الذى تركز عليه هولسون وقرق بعض قطاعات سكان جنوب افريقيا فحسب ؟

ولا يمكننا تفسير تلك التدابير الاّ بأنها تشكل وسيلة أخرى تستخدمها جنوب افريقيا لتقسيم شعب جنوب افريقيا على أساس عرقي . ولا تبدو تلك التدابير الاّ أنها مجرد وسيلة مبتكرة لا قامسة العازل على أساس قانوني بدلا من الأساس الجغرافي . ولا نعتقد أن أى اجراء من شأنه أن يقسم شعب جنوب افريقيا على أساس خطوط عرقية في المعازل يمكن أن يقبله المجتمع الدولي على أنه اجراء صحيح أو على الأقل اصلاحي . وتعهد هذه السياسة انتهاكا صريحا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة .

انها وسيلة باطلّة وغير مشروعة لحرمان جزء كبير من السكان السود في جنوب افريقيا من حقوقهم الأساسية والثابتة ومن حريتهم ، ولعزلهم بل في الحقيقة لسجنهم في مناطق متفرقة من الأرض التي تعتبر بشكل واضح أنها عديمة القيمة بالنسبة للسكان البيض في جنوب افريقيا . ان المصاعب الضخمة التي يعاني منها السكان المبعدين في تلك السجون في العراق معروفة جيدا وموثقة على نطاق واسع . ويواجه السكان مصاعب اقتصادية واجتماعية خطيرة . ويعتبر مصيرهم مصدر قلق بالغ من العالم كله . وقد رفض المجتمع الدولي سياسة جنوب افريقيا هذه . ويمكن للمرء أن يتساءل عما اذا كان رد الفعل القوي هذا له أى تأثير على جنوب افريقيا ، وعما اذا كان من شأنه أن يجبر جنوب افريقيا على أن تعيد النظر في موقفها . وتوضح الاجابة مرة أخرى أن جنوب افريقيا لم تحفل اطلاقا بالصرخة التي أطلقها العالم وقد علمنا أن جنوب افريقيا ستقيم في العام القادم كيانا سوريا جديدا في شكل معزل .

ويمكن أن نعدد أمثلة كثيرة أخرى تظهر أن جنوب افريقيا تتجاهل كلية الاهتمام الكبير الذي يبديه المجتمع الدولي في هذا الخصوص . وتشير كل الدلائل الى أن جنوب افريقيا على العكس من ذلك تعمل على زيادة وطأة تشريعاتها القمعية في جنوب افريقيا وقع السكان السود فيها . ان الحالة المؤسفة للسجناء السياسيين والتي يرمز لها استمرار سجن نلسون مانديلا في المراحل المتقدمة من عمره هي مصدر قلق عميق لنا جميعا .

وبالإضافة الى ذلك فقد رأى نظام جنوب افريقيا أنه من الضروري زيادة أعماله العدوانية وزعزعة الاستقرار ضد دول افريقية مجاورة . ويرجع ذلك الى رغبته الواضحة في اغضاع وقسر الحكومات والامحاء بها اذا كان ذلك ضروريا ، وغزو بلدان الجنوب الافريقي حتى يمكنه مواصلة سياسات التمييز العنصرى بالإضافة الى فرض الهيمنة على تلك المنطقة . وترتبط تلك الأعمال العدوانية أيضا بنية جنوب افريقيا في استمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا واستغلالها بأكبر قدر ممكن ، وانكار الحقوق الموروثة للشعب الناميبى في الاستقلال والحرية والسيادة في وطنه .

وفي هذا الاطار ، تستمر جنوب افريقيا في تعزيز قواتها العسكرية . وهناك دلائل تشير الى طموحاتها في ميدان الأسلحة النووية . لقد بدأت جنوب افريقيا في التدخل عسكريا في ليسوتو وموزامبيق ، وهى متورطة في أنشطة زعزعة الاستقرار في هذين البلدين والبلدان الافريقية المجاورة . كما تمارس الضغوط الاقتصادية والسياسية على بتسوانا . وتحتل الجزء الجنوبي من انغولا حيث يتم شن الغارات العسكرية بمعدل منتظم . ولا شك أن أعمال العنف هذه تضرب بالسلم والاستقرار في الجنوب الافريقي وتهدد كذلك السلم والأمن الدوليين . وهى تستوجب مواجهة وردا حاسمين من المجتمع الدولى .

وإذا ما بحثنا ما تم عمله في هذا المجال خلال العام الماضى لقننا أولا بالاشادة بأنشطة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وبصفة خاصة في اطار السنة الدولية للتعبيئة من أجل فرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا . لقد ساهمت المؤتمرات والندوات المختلفة التى نظمت في نطاق ذلك البرنامج مساهمة كبيرة في التشجيع على اتخاذ اجراء عام ضد الفصل العنصرى . كما تجدر الاشارة أيضا الى القرارات الهامة التى اتخذت في المؤتمر العالمى الثانى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى الذى عقدت في جنيف في الفترة من ١ الى ١٢ آب / اغسطس ١٩٨٣ . لقد أسفرت تلك الأنشطة وغيرها ، التى تستهدف تعبئة الرأى العام وتشجيع التأييد العام لقرارات الأمم المتحدة عن نتائج جيدة ويجب العمل على استمرارها .

وفي ظل المقاومة العنيدة التي تديرها جنوب افريقيا ، أصبح من الواضح أنه يجب بحث السبل والوسائل الكفيلة بتحويل تلك الحالة المرتفعة من الوعي لدى الرأي العام ورغبته في اتخاذ اجراء فعال الى تدابير عطفية في نطاق مؤشرات ميثاق الأمم المتحدة .

وفي هذا الخصوص ، فان الحظر الاجباري على توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في ١٩٧٧ ضد جنوب افريقيا يمثل خطوة هامة . بيد أن تقرير اللجنة التحضيرية التي شكلها مجلس الأمن توضح أن هناك جوانب قصور في تنفيذ ذلك القرار . ولقد رحبنا بالجهود المبذولة من أجل ضمان التقيد الدقيق بحظر توريد الأسلحة ، ونود أن نشير في هذا الصدد الى قرار مجلس الأمن ٤٣٧ (١٩٨٠) . ومرة أخرى ونظرا لموقف اللامبالاة الذي تبديه جنوب افريقيا تجاه تلك الجهود ، فان الحاجة الى ضمان احساس جنوب افريقيا بالضغط الكامل للمجتمع الدولي تصبح أكثر وضوحا . ومن الواضح في هذه الظروف أن الجزاءات الحاسمة الالزامية طبقا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكن أن تنتج الأثر المطلوب .

ويتطلب تطبيق الجزاءات بفعالية مشاركة حازمة من جانب جميع الدول الأعضاء . نظرا لأن البديل لتطبيق التدابير السلمية طبقا لما ورد في الميثاق هو تصاعد العنف والصراع في الجنوب الافريقي . ولهذا السبب ، فان شعب جنوب افريقيا المقهور لا يجد أمامه بد إلا الآن سوى مواصلة نضاله من أجل الاستقلال ، ذلك النضال الذي يستحق تعاطفنا وتأييدنا الكاملين .

وثمة مجال آخر يمكن للمجتمع الدولي ان يقدم فيه مساعدة ضخمة للشعب المكافح في الجنوب الافريقي ، وهو مجال زيادة المعونات المقدمة الى الصناديق المختلفة وخاصة الصندوق المخصص للعدد الكبير من اللاجئين في تلك المنطقة .

وفي حين نشدد على ضرورة مضاعفة جهود المجتمع الدولي ، أود أن أعبّر عن التزام الحكومة التركية الدقيق بتطبيق كل التدابير التي تستهدف وضع حد لسياسات

الفصل العنصرى والتميز العنصرى فى الجنوب الافريقى . ان تركيا لا تقيم علاقات مع نظام بريتوريا سواء فى المجال الدبلوماسى والقنصرى أو فى المجالات الاقتصادية والتجارية أو العسكرية . ويسر تركيا أن تساهم ، وان كان ذلك بقدر قليل ، فى صندوق الأمم المتحدة الاستثنائى لجنوب افريقيا ، وفى برنامج الأمم المتحدة التعليمى والتدريبى للجنوب الافريقى ، وفى الصندوق الاستثنائى للدعاية ضد الفصل العنصرى ، كرمز على تضامنها مع تلك الشعوب .

ويستند الالتزام التظيدى لتركيا بقضايا الجنوب الافريقى وتصفية الاستعمار الى نفس المبادئ التى ظامت على أساسها الجمهورية التركية بعد أن حققت الانتصار الأول لكفاحها من أجل الاستقلال الوطنى فى القرن العشرين . ونحن على ثقة من أن النصر سيتحقق فى جنوب افريقيا أيضا وسيتم إقامة مجتمع ديمقراطى جديد بما يتماشى مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

السيد سوبّا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرارا وتكرارا أن الفصل العنصرى جريمة في حق الانسانية ، وخطر على السلم والأمن . ان نيبال ترفع صوتها دوما لمناهضة السياسة البغيضة للفصل العنصرى التي يمارسها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ؛ كما أنها تدين دوما نظام الفصل العنصرى البغيض وتعتبره اهانة للعالم المتحضر . ان نظام الفصل العنصرى ، رغم ادانته على المستوى العالمى ، مازال يواصل انتهاكه الصارخ لميثاق الأمم المتحدة ، والركائز الأساسية للقانون الدولى . ان السياسة العنصرية لم تتسبب في معاناة الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وناميبيا فحسب ، ولكنها تنتهك أيضا المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ، بخلق جو من التوتر في المنطقة برمتها .

ويتجلى هذا النمط العام للتحدى ، الذى يسلكه نظام بريتوريا ، في الهجمات المتعمدة التي تشنها الحكومة العنصرية ضد الدول المجاورة ذات السيادة . ان هذه الهجمات تشكل اتجاها شريرا نحو العدوان ، من شأنه أن يفاقم الوضع الراهن في الجنوب الافريقي . ان الأعمال التي ترتكبها جنوب افريقيا تهدف بكل وضوح الى زعزعة استقرار البلدان المجاورة ، الأمر الذى يشكل في جوهره انتهاكا جسيما للمعايير العامة للسلوك الدولى .

وتحديا للرأى العام الدولى ، يصعد حكام جنوب افريقيا سياستهم غير الانسانية ، التي تتمثل في الاستغلال المخزى للأغلبية السوداء . ان النظام العنصرى يزيد بصورة مطردة من قمعه لمناهضى الفصل العنصرى . ويقوم بتوسيع نطاق التشريع القمعى ، بتكيم الصحافة ، وتقويض نقابات العمال ، واصدار الأحكام على مناهضى تلك السياسات البغيضة واغتيالهم . ويرتكب هذا النظام بشكل متكرر أعمالا بشعة ضد الابرياء من النساء وأطفال المدارس . ويقوم بترحيل السكان السود بالقوة من المناطق المخصصة للبيض ، وذلك في بلد ينتمي الى السود أصلا . ويجرى تعذيب المحتجزين السياسيين حتى الموت ، أو ينقلون الى المستشفيات للمعالجة النفسية . وأحدث مثال على ذلك اعدام ثلاثة من أعضاء المؤتمر الوطنى الافريقي لجنوب افريقيا في ٩ حزيران / يونيه ١٩٨٣ ، وهم السيد سايمون مونغوبيراني ، والسيد جبرى موسولوني ، والسيد تابوموتونغ ، وذلك رغم المناشدات المتعددة لاستعمال الرأفة ، التي وجهها رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن ، والأمين العام للأمم المتحدة ، والعديد من الحكومات .

ويبدو أن نظام بريتوريا لا يعي - أو أنه يتجاهل تماما - حقيقة أننا في القرن العشرين ، وإن القرن التاسع عشر الذي كانت فيه الامبريالية في أوجها ، قد مضى وولسى وأصبح في عداد التاريخ ، ولم يعد لممارساته مكان في الحياة الواقعية اليوم . لقد صحت افريقيا من نومها ، كما فعلت كل شعوب المستعمرات السابقة في كل أنحاء افريقيا وآسيا .

لقد اقترح نظام الأقلية العنصرية بعض الاصلاحات الدستورية ، التي تهدف في واقع الأمر الى زيادة حرمان أغلبية السكان في جنوب افريقيا من حقوقهم السياسية ، وادامة سيطرة جهازه العنصرى على السود في جنوب افريقيا . ان نظام الفصل العنصرى يلجأ الى السياسات الوحشية وغير الانسانية لدعم مصالحه الأناية قصيرة الأجل على حساب الأغلبية الساحقة من سكان هذا البلد .

ان الاصلاحات الدستورية المزعومة الأخيرة التي تم التصديق عليها عن طريق استفتاء مزور قاصر على البيض تم في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، هي محاولة أخرى يقوم بها نظام بريتوريا لترسيخ نظام الفصل العنصرى وحرمان الأغلبية الافريقية من حقوقها الاساسية ، بما في ذلك حقها في المواطنة ، وتحويل جنوب افريقيا الى بلد للبيض فقط .

وتعتقد نيبال أن تنفيذ هذه المقترحات الدستورية سوف يفاقم الوضع المتفجر السائد في جنوب افريقيا العنصرية . لذلك كنا مؤخرا من بين مقدمي مشروع القرار A/38/L.15 ، الذى اعتمده الجمعية العامة ، والذي يرفض المقترحات الدستورية المزعومة لجنوب افريقيا وكل المناورات الشريرة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية لترسيخ نظام الأقلية البيضاء . اننا نعتقد ان تلك المقترحات الدستورية تتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأن سريان تلك المقترحات سوف يفاقم التوتر والصراع في جنوب افريقيا وفي المنطقة برمتها .

لقد طالبت الجمعية العامة بصورة متكررة بتوقيع جزاءات شاملة فعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، في ظل نظام فعال للرقابة . ونحن نوافق تماما على تلك التوصيات ، باعتبارها تدابير سلمية وفعالة وملائمة تماما ، تمكن المجتمع الدولى من وضع نهاية لنظام الفصل العنصرى . ونعتقد أن فرض جزاءات الزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق هو الوسيلة الوحيدة لاجبار جنوب افريقيا على نبذ سياسة القمع الوحشى . ومرة أخرى نضم

صوتنا الى صوت المجتمع الدولي لحت مجلس الأمن على أن يتخذ التدابير الفعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق . وينتهز وفدى هذه الفرصة ليؤكد من جديد تأييده الحاسم للتنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بالفصل العنصرى التي اتخذها مجلس الأمم والجمعية العامة، وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى بما فيها لجنة حقوق الانسان .

ويولي وفد بلادى أهمية كبرى لنتيجة المؤتمر العالمى الثانى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، الذى عقد فى جنيف فى الفترة من ١ الى ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٣ . ان الاعلان وبرنامج العمل الخاصين بيد* عقد جديد ، الذى اعتمده المؤتمر يتسمان بأهمية كبرى . فلقد أرسيا أساسا راسخا وفعالا يمكّن المجتمع الدولي من تدعيم وحشد كل قواه للقيام بعمل متضافر صوب استئصال الفصل العنصرى .

وفى الختام ، فان وفد بلادى يشنى ثنا* كبيرا على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، التى تقوم بحملة لا تكل لكسب الدعم والمساعدة الدوليين من أجل كفاح شعب جنوب افريقيا ، وسوف تقدم نيبال - كعهدا دائما - دعمها القوى للشعوب فى الجنوب الافريقي فى كفاحها للتحرر من قهر نظام الفصل العنصرى .

السيد برادان (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما يتعرض

شعب بأكله للقمع ، وعندما يحرم من حقوقه الانسانية الأساسية والمشروعة ، يصبح له ككل الحق فى أن يبذل كل جهد ممكن - مسلح او غير مسلح - للتخلص من نير المهانة والاجحاف والقمع . ولا نتوقع أن يكون هناك شعب يستطيع أن يتحمل - ولا سيما فى وطنه - مثل تلك المعاملة اللانسانية التى يفرضها النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا . ان هذا النظام يواصل محاولاته من أجل اخماد أصوات الحرية ، وسجن المناضلين من أجل الحرية فى جنوب أفريقيا .

ان نلسون مانديلا ، ذلك الرمز البطولي الشجاع للحرية الوطنية ما زال يعاني في السجن . كما أحاطت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى المجتمع الدولي علما بستة سجناء سياسيين آلمرين مسجونين منذ عام ١٩٦٣ ، وكثيرين غيرهم . ويضم وفد بلادى صوته الى النداء الذى وجهه رئيس اللجنة الى كل الحكومات والمنظمات لكي تطالب بالا فراج عن هؤلاء السجناء السياسيين فوراً .

لقد أخذت سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا منعطفا شيطانيا آخر . ولا شك أن ما يسمى بالمقترحات الدستورية الأخيرة ، التي توهم باتخاذ تدبير لاعطاء سلطة سياسية لمن يسمون بالملونين والذين من أصل آسيوى ، هي محاولة لأضعاف النضال ضد الفصل العنصرى . انها محاولة لبث الفرقة في صفوف معارضة تزداد قوة وتتقدم باستمرار في نضالها . وهي محاولة لاحباط أو تعطيل عملية تاريخية حتمية . ان نظام بريتوريا لسم يستطع مع ذلك ، ان يذر الرماد في عيون المجتمع الدولي . وبدلا من ذلك ، فقد ساعدت هذه المحاولات على ابراز تلك السياسات الشريرة التي تستهدف حرمان السكان الأصليين لجنوب افريقيا من حقوقهم الشرعية كأبناء لأرضها .

ولقد شعر وفد بلادى بالسرور ازاء رد الفعل الساحق والآتسي للجمعية العاصة عند ما اعتمدت القرار ٣٨ / ١١ في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، حيث رفضت ما يسمى بالمقترحات الدستورية بأغلبية ١٤١ صوتا ضد لا شيء وامتناع ٧ فقط عن التصويت . وهذا يبين بوضوح الاشمئزاز المعنوى القوى الذى ينظر به المجتمع الدولي الى سياسة الفصل العنصرى . لقد قال رئيس المجموعة الافريقية لى تقديمه لمشروع القرار الذى أشرت اليه للتو: " فالفصل العنصرى لا سبيل الى اصلاحه ، فهو نظام ينيغسي أن

يستأصل " . (56/PV.38/A، ص ٤)

وينبغي أن يتبع ذلك الاعتراف بحق مايزيد على ٢٠ مليوناً من السكان الأصليين الذين يشكلون ٧٣ في المائة من سكان جنوب افريقيا في أن يضطلعوا بدورهم الشرعى كمواطنين كاملين في جنوب افريقيا .

لقد واصلت عدة بلدان غربية تنمية علاقاتها مع نظام جنوب افريقيا نتيجة للضغوط

التي ولدتها مصالحها في مجال الأعمال . وأنه لأمر جوهري وحيوي أن تقدم هذه البلدان تعاونها لفرض جزاءات مناسبة على جنوب افريقيا . ولقد ناشد رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بحرارة صباح اليوم كل أولئك الذين لهم علاقات مع جنوب افريقيا ان يعطوا أولوية أكبر لمصلحة المجتمع الدولي . ان تعاونهم سيساعد دون شك على الاسراع فسي اقتلاع نظام الفصل العنصرى . ويأمل وفد بلادى في أن تعيد البلدان المعنية النظر في مواقفها وأن تقدم دعمها الكامل لكفاحنا المشترك من أجل محو هذه الجريمة التي ترتكب ضد الانسانية .

السيد ولد حمودى (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان القرار

١١ / ٣٨ الذى اعتمد بأغلبية كبيرة هنا في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، والذى يتعلق بالتطور الأخير والخطير للفصل العنصرى تجاه تصنيف محدد لمجتمع جنوب افريقيا له دلالة كبرى من عدة نواح .

تذكرون أن هذه الجمعية العامة قد أعربت عن قلقها العميق ازاء ما يسمى بالمقترحات الدستورية التي وافق عليها الناخبون البيض في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ وهو الأمر الذى زاد على نحو خطير من توسيع الهوة بين الأفكار المختلفة عن يشكلون شعب جنوب افريقيا .

وتذكرون أيضا أن هذه الجمعية العامة قد رفضت في حكمة المقترحات الدستورية المزعومة ورفضت الاعتراف بصلاحيه مهزلة الاستفتاء الانتخابي الذى نظم لفرض اعتماد هذه المقترحات من أجل اقامة قاعدة انتخابية للأقلية .

ولقد عبرت هذه الجمعية بوضوح عن مشاعر جميع شعوب العالم تجاه هذه السياسة العنصرية والفاشية الصريحة .

والم تدهش بلادى ، رغم أنها صدمت بالتأكيد لهذا التصعيد تجاه مزيد من التعصب في جنوب افريقيا . ان القانون الجائر الجديد يتشى تماما مع منطق نظام الفصل العنصرى الذى يرفض حتى تصور أن تتمتع غالبية سكان جنوب افريقيا بحقوقها السياسية والاقتصادية ، وحقوقها الأخرى كاملة .

ولكننا دهشنا من أولئك الذين يودون ، بما يتنافى مع كل منطق ، التماس الاعذار لجنوب افريقيا ، مدعين أنهم يرون في سياستها الجديدة نوعا ما من التطور الايجابي ، رغم أنها أصبحت تقوم على التفرقة العنصرية المنظمة أكثر من ذي قبل . ومن البديهي أن هذا الموقف المتواطئ يعتبر اهانة للحقوق الأساسية والأغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا . ان هذه المقترحات الدستورية المزعومة التي تحترم الأغلبية السوداء من جميع حقوقها الأساسية ، بما في ذلك حق المواطنة ، تستهدف بخبث تنمية العداء بين تلك الأغلبية الساحقة والمجموعات الأخرى التي تعرف بالملونين أو الذين من أصل آسيوي .

ان الفصل العنصري لا يحاول حتى اخفاء سياسته الفاشية . وتعتبر مقترحاته الدستورية المزعومة ذروة عملية تجرى منذ أكثر من ٣٠ عاما وصفتها بوعي وانتظام اللجان التي كلفتها منظماتنا بمهمة دراسة الفصل العنصري وادانة جميع انحرافاته .

أمانا تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الوارد في الوثيقة A/38/22 ونحن نقدم تهنئتنا لجميع أولئك الذين شاركوا في صياغة هذه الوثيقة الهامة التي تغطي عمليا جميع مظاهر التفرقة العنصرية ، وتصف مختلف أعمال التواطؤ المرتبطة بجنوب افريقيا ، ونهني ذلك شقيقنا السيد مايتاما سولي ممثل نيجيريا ، رئيس اللجنة ، والسيد بات ممثل نيبال ، القائم بأعمال الرئيس ، وبقية أعضاء اللجنة لما أبدوه من براعة وتفان في اعداد هذه الوثيقة المفيدة والمفصلة .

ولقد قرأنا باهتمام الاضافة لهذا التقرير الواردة في الوثيقة A/38/22/Add.1 التي تتناول التطورات الأخيرة المتعلقة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا وتركز هذه الاضافة بصفة خاصة على التعاون العسكري والنووي ، ونشدد على هذا ، وكذلك على التعاون الاقتصادي وغيره من أوجه التعاون بين هذين النظامين العنصريين . ولكنه مسع ذلك لا يغطي التحالف الوثيق المتزايد بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، الذي تم تناوله باستفاضة في التقرير الرئيسي .

ان هذه المنظمة التي أنشئت في عام ١٩٤٥ ، كرد فعل مشروع للعالم الذي روعته أعمال الابتزاز التي لا تحتمل ، والابادة الجماعية للجنس التي قام بها النظام الفاشي ، لا يمكنها ان تجد أى مجال من أى نوع كان للحل الوسط مع نظام آخر ، الا وهو الفصل العنصرى ، الذى يسير اليوم جنبا الى جنب مع النظام الصهيونى ، بل هو وريثه .

ان جنوب افريقيا ما كان يمكنها - في ظل ظروف عادية وفي عالم متعقل - ان تتبع نظاما للعزل العنصرى المنتظم ، كانت أحدث مظاهره - لكن من المحتمل الا تكون آخرها - المقترحات الدستورية المزعومة .

ان جنوب افريقيا ما كان يمكنها في ظل ظروف عادية ، وفي عالم متعقل ، ان تستمر في تحديها للمجتمع الدولى بمصادرة ناميبيا ، وباحتلالها المستمر لجزء من انغولا ، وقيامها بأعمال العدوان ضد بلدان خط المواجهة الأخرى .

ان جنوب افريقيا اليوم بمثابة تهديد للقارة بأسرها بسبب وسائل الحصول على الأسلحة النووية التي منحت لها . بل وتستثمر مبالغ طائلة في جنوب افريقيا عن طريق التدفق المستمر للأسلحة والتكنولوجيا مما سيمكنها - بتأييد الدول الغربية الرئيسية - من أن تنتهج سياسة ارهاب في الجنوب الافريقي ، وأن تفرض تهديدا خطيرا على السلم في كافة قارتنا بأسرها .

ان الفصل العنصرى لن يختفي مادامت هناك سياسة هدفها الواضح هو تعزيزه . الفصل العنصرى لن يختفي الا اذا نبذت الامم المتحدة جنوب افريقيا ، حتى توافق على قبول الحل الوحيد الذى يحترم الحقوق الانسانية الأساسية ألا وهو اقامة مجتمع ديمقراطى متعدد الأجناس يتسم بالمساواة بين الأفراد في بلد غير مقسم يكون مملوكا لجميع أبنائه على أساس " صوت واحد لكل فرد " .

واليوم ، لن تتخلى جنوب افريقيا عن سياسة العدوان المستمر التي تنتهجها في الجنوب الافريقي الا اذا فرض ضدها حظر اقتصادى وثقافى وتكنولوجى تام ، وتم ايقاف الامدادات السخية من الأسلحة والمواد الاستراتيجية التي تتاح لها .

ان الجزاءات التي تمت المطالبة بها في التقارير ذات الصلة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ولجنتها الفرعية ليست بالعمق الفادح الذى يدفع من أجل حرية جميع سكان جنوب افريقيا دون تمييز للجنس أو الأصل العرقي أو الديانة ، ومن أجل النتيجة السعيدة للنضال الشجاع الذى يشنه ذلك الشعب بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، من أجل استعادة السلم والأمن في الجنوب الافريقي ، حتى يمكن لجميع شعوب هذا الاقليم أن تستمر ، في الاسهام في المهمة الصعبة لمقاومة التخلف والميراث السلبي للاستعمار .

لا أستطيع أن أختتم كلمتي دون الاعراب عن دهشتي ازاء الخطاب المتعجرف لممثل دولة اسرائيل بعد ظهر اليوم . وأود أن أشير الى أن ممثل اسرائيل تجاهل تماما في بيانه عنوان البند ٣٢ من جدول الأعمال . سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

لقد حاول ممثل اسرائيل أن يجرى مقابلة مشكوكا فيها ، وهي مقابلة تأمل في ألا تنخدع الجمعية بها . لقد حاول أن يحصل على تعاطف الجمعية بالاشارة الى المعاناة التي تحمّلها الشعب اليهودى على مر القرون - ونحن أيضا نشجب تلك المعاناة . لكن ذلك لا يشكل ظروفنا مخففة ، بل على النقيض من ذلك ، انه من المفجع ان نضطر الى ملاحظة ان دولة اسرائيل ، التي عاشت عبر سنين القمع والمعاناة ضد اليهود ، تتعاون الآن تعاونا وثيقا مع نظام يخلد النازية والعنصرية ، ويمارس سياسات عنصرية على نطاق لم يسبق له مثيل ، بل هي الحليف المميز لذلك النظام . فالحقيقة ان اسرائيل تستلهم نفس الفلسفة وتمارس سياسة مماثلة للنازية ، وهي مرتاحة تماما للتعاون الوثيق الذى تتمتع به مع ذلك النظام العنصرى .

لقد حاول الممثل الاسرائيلي كذلك - وهذا أيضا ليس بالشيء الجديد - أن يخرق الجبهة العربية الافريقية الموحدة . ونحن نرفض أن نتيح لاسرائيل أية فرصة لتدعيم مثل هذه المحاولة . ان التضامن الموجود في الوقت الراهن ، انما هو لصالح العالمين العربي والافريقي والأستريين العربية والافريقية على حد سواء ،

ولا سيما في ضوء العلاقات الطويلة الأمد التي تجمعها سويًا ، وهذا يعني أنه لا يمكن للنظامين العنصريين لاسرائيل وجنوب افريقيا أن يفصما مثل هذا التضامن . ان كون ممثل اسرائيل يعيد نظاما هو وريث مباشر للنازية ، وحقيقة ان بلده يتعاون مع هذا النظام ، أمران لا يثيران دهشتنا . كما لا تدهشنا أيضا محاولة تغييره للموضوع بوسيلة الهجوم الكلامي الذي أقل ما يقال عنها انها مخجلة . فقد أتاحت لنا الفرصة في ظروف أخرى لنلاحظ هذه المناورة التحويلية من جانب ممثل اسرائيل ، الذي تبين اليوم - من بيانه المكون من ١٢ صفحة - انه يتغاضى عن حقيقة اننا نتناول البند ٣٢ من جدول الأعمال " سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا " .

السيد بلان (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ببادئ

ذى بدء أن أهنيء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على تقريرها المفصل المعروض على الجمعية العامة الآن . اذ تعد هذه الوثيقة الهامة بمثابة شاهد على الالتزام الثابت لأعضاء اللجنة بالقضاء على آفة الفصل العنصرى .

ستحتفل الامم المتحدة في غضون أقل من شهر بالذكرى الخامسة والثلاثين لاصدارها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وستتميز هذه المناسبة باحتفالات فني أرجاء العالم ابتهاجا بالتقدم الهائل الذى تم احرازه على مر ال ٣٥ عاما الماضية ، لتأمين تمتع جميع الشعوب بتلك الخصائص الانسانية التي اعتبرت حقوقا أساسية غير قابلة للتصرف . ومن سخريه القدر ، أن اتحاد جنوب افريقيا ، برئاسة الدكتاتور هندريك فوفورد ، قد أقر منذ ٣٥ عاما مضت ، سياسة الفصل العنصرى على انها ايديولوجيته الرسمية .

لذلك ، شوهد في جنوب افريقيا على مر الثلاثة عقود والنصف عقد الماضية ، اقامة وتدعيم نظام اعضاء الطابع المؤسسي على التمييز العنصرى بشكل لم يسبق له مثيل في نطاقه وقساده . ان نظام الفصل العنصرى بمجرد اطلاق هذه التسمية عليه ، بماهيتها العنصرية والتمييزية ، انما يشكل تناقضا مع المبادئ والمعتقدات التي قامت

على أساسها الامم المتحدة . ولقد تمت ادانة هذا النظام عن حق بوصفه جريمة ضد البشرية ووصمة عار لضمير وكرامة الانسان .

تحت وطأة الفصل العنصرى تنكر ، بصورة متكررة منتظمة ، حتى الحريات الانسانية الأساسية للغاية ، لحوالي ٢٠ مليوناً من غير البيض . كما يتعرض السكان السود الى جانب استبعادهم من أية مشاركة في العملية السياسية ، لترسانة مرعبة من التشريعات القمعية التي أدت الى حبس مئات من الوطنيين في روبين ايلند ، وعزل عدة آلاف منهم أو احتجازهم . وقد عززت هذه الترسنة التشريعية - بدورها - بحملة من القمع الجسدى التمييزى ، التي لا يزال شهداءها شاريفيل وسويتو ، الى جانب القتلى الذين لا حصر لهم في سجون الشرطة ، يمثلون ذكرى قاتمة له .

وعند هذه النقطة ، أود أن أشيد اشادة خاصة بذكرى محاربي الحرية الثلاثة من المؤتمر الوطنى الافريقى ، الذين أعد مهم نظام بريتوريا في حزيران / يونيه الماضى ، ضاربا عرض الحائط بالنداء الدولى الكبير بالرحمة . وفي الوقت نفسه ، أود أيضاً أن أتقدم بنداء جديد للافراج السريع عن أقدم المسجونين الوطنيين في سجن روبين ايلند ، وبينهم ستة من مؤتمر عموم افريقيا ، يمرون الآن بعامهم الحادى والعشرين في الاحتجاز ، وكذلك نلسن مانديلا البالغ من العمر سبعين عاماً .

ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يرغم الأفارقة على العيش فيها في اطار الفصل العنصرى الجائر ظروف لا انسانية . اذ تم تقدير انه في جنوب افريقيا يموت طفل أسود كل ٢٠ دقيقة . وفي الوقت ذاته ، يتم تمزيق نسيج المجتمع الافريقى من جانب النظام غير الانسانى ، حيث ترغم الظروف الاقتصادية الرجال الأفارقة على أن يتركوا أسرهم في المعتقلات القبلية القاحلة ويهاجرون لفترات طويلة الى ما يسمى بمدن البيض ، حيث يكمن العمل متاحاً . وقد كان لهذه الهجرة أثر تخريبى أكيد على الحياة الأسرية .

وفي الوقت نفسه فان المدن والمنازل الكريهة التي يقطنها العمال السود حافلة بالأمراض المعدية كالدرن والكوليرا اللذين بلغا أبعاد الوباء في السنتين الأخيرتين . ومن الأمور الحتمية لذلك ارتفاع نسبة تعاطي الكحول والمخدرات . وقد اضطر العمال بموجب القانون الى قبول رواتب تمثل قدرا محدودا من تلك الرواتب التي يتقاضاها البيض . ولقد تأثر المجتمع الأسود نتيجة للارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة في جنوب افريقيا في السنوات الأخيرة .

ولقد واجه السكان الأفارقة تلك الظروف اللاانسانية بشجاعة وتحدي . فقد عبأوا جميع قطاعات السكان السود بصورة تلقائية لمقاومة الفصل العنصري .

وأود أن انتهز هذه الفرصة لكي أشيد بالدور الرئيسي الذي لعبه كل من المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا لازانيا في كفاحهما ضد الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يحيي الكفاح المسلح الباسل الذي يخوضه امخوننتو دى زيوى .

لقد تمثل رد جنوب افريقيا على هذه المقاومة الواسعة النطاق في اغتيال اعداء الفصل العنصري داخل وخارج الجمهورية . وقد أدى ذلك الى أعمال عنف وعدوان ضد بلدان افريقية مجاورة . كما أدى الى تقويض السلم والأمن في المنطقة . وفي الوقت نفسه عمد النظام العنصري الى وضع استراتيجية طويلة الأمد تستهدف تحقيق استمرار الفصل العنصري .

لعلكم تذكرون انه منذ أن وقعت مذابح سويتوالدموية في ١٩٧٦ ادعت بريتوريا التزامها بادخال الاصلاحات التدريجية . ولقد شهدت الفترة ما بين ١٩٧٧ - ١٩٧٩ تشكيل عدة لجان وطنية كلفت باستعراض النواحي المختلفة لنظام الفصل العنصري والتوصية بطرق تعديل هذا النظام . ومع ذلك ، مما له مغزى ، ان الغرض من ذلك لم يكن على الاطلاق تفكيك آلة الفصل العنصري ، بل ببساطة اعادة النظر فيها لاستبعاد تلك العناصر التي تعتبر غير ضرورية واستفزازية ولا تؤدي في الوقت نفسه الى أى غرض مفيد .

وهكذا فان لجنة فييهان عندما استعرضت قوانين العمل في البلد ، اقترحت أن يسمح بتشكيل نقابات العمال السود اعتقادا منها بان مثل هذا الاجراء ، اذا ما صاحبه اجراءات تسجيل مشددة ، سيحرم تلك التنظيمات من المزايا العظيمة التي تتمتع بها عندما تعمل في الخفاء . وكذلك فان لجنة ريكرت نظرت في وضع السكان السود في المدن وطالبت بالاستعاضة عن تطبيق قوانين المرور المهينة . وكان المنطق وراء ذلك فرض قوانين جديدة تسمح بالسيطرة على حركة السود بصورة فعالة فيما يدعى بمناطق السكان البيض . مع تجنب التأثير السيئ الذي يمكن أن ينجم عن الاعلان أمام العالم عن وجود قوانين المرور .

لقد كانت التدابير المقترحة من جانب كل اللجان مجرد تدابير شكلية ، تخفي غرض تعزيز النظام الذي كان من المفروض اصلاحه ، والى جانب ذلك فقد اعلن عن عمليات الاعفاءات الجديدة في حملة دعائية تستهدف اقناع المجتمع الدولي بحسن نية جنوب افريقيا . وتحت غطاء هذه الاصلاحات الشكلية ، قامت حكومة بريتوريا بالدخول في مرحلة ثانية من استراتيجيتها الكبرى ، فقام النظام العنصرى بتنفيذ سياسة البانتوستانات التي تستهدف ايجاد حل نهائي للمعادلة الديموغرافية غير المتوازنة لجنوب افريقيا . وبموجب هذه الخطة فان السكان السود المحرومين من حقوقهم ، سوف يحرمون تماما من حقوقهم كمواطنين وسوف يضطرون للعيش بحكم انتمائهم في المناطق القبلية العقيمة التي تسمى بالمنازل ، والتي سيفرض عليها الاستقلال فيما بعد .

وبجرة قلم ، فان ال ٢٠ مليون افريقي أسود لن يكونوا غالبية مقهورة تمثل ٧٢ في المائة من السكان محرومة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جانب الفصل العنصرى ، بل انهم بدلا من ذلك سيصبحون مواطنين في ١٠ دويلات فقيرة يفترض انها مستقلة ، يتمتعون فيها بحقوقهم ضمن حدود كل دويلة . ونظرا لافتقار هذه الدويلات المختلفة الى الموارد الطبيعية والمعدنية ، فمن الطبيعي انها ستضمن توفير احتياطي كبير من الأيدي العاملة يخدم في مصانع ومناجم جنوب افريقيا . وفي مجال العلاقات الصناعية فان العمال المهاجرين سينتظر منهم الخضوع والخنوع أكثر ممن اسلافهم من السكان الأصليين .

وكما هو معروف جيدا فان هذه الممارسة الوحشية بلغت مرحلة متقدمة فقد أعلن في ١٩٧٦ عن قيام ما لا يقل عن أربع جمهوريات عميلة ، وبذلك بلغ مجموع أولئك الذين أعلن انهم أجانب من الناحية الفنية في بلادهم حوالي ١٠ ملايين فرد ، ومع ذلك ، يلاحظ وفد بلادي بارتياح ان المجتمع الدولي قد رفض الاعتراف بهذه الكيانات الأربعة العميلة .

قد يكون من المستصوب في هذه المرحلة أن نستعرض أصل ما يسمى بمقترحات الاصلاح الدستوري التي اعتمدها الناخبون البيض في جنوب افريقيا منذ اسبوعين . ولعلكم تتذكرون ان هذه المقترحات طرحها ما يسمى " مجلس الرئاسة " وهو يتألف - بمحض الصدفة - من ٧ أعضاء من البيض و ٣ ملونين وأسيوي واحد ، وتمت بناء على توصيات لجنة شلبوش التي انشئت في ١٩٧٨ لاستعراض دستور جنوب افريقيا ومن ثم فان اصل هذه المقترحات يدعو الى الشك .

ووفقا للتقليد الثابت عن اجراء أية اصلاحات شكلية ، فان المقترحات قيد النظر تهدف بالطبع الى عدم وادامة الفصل العنصرى . فهي في المقام الأول لا تحتوى على أى حكم يفيد الـ ٢٣ مليون افريقي . والأهم من ذلك ان البرلمان المؤلف من ثلاثة مجالس لا يعطي سوى دور صوري لمجلسي الاسيويين والملونين . وبذلك لا يتسنى لهم الغاء القوانين العنصرية التي تقمع طوائفهما . ومما يبعث على السخرية انه بعد اقرار ما يسمى بالاصلاحات تم انذار عشرات الآلاف من عائلات الاسيويين والملونين الذين يعيشون في جوهانسبرغ بمواجهة الطرد دون محاكمة بموجب قانون مناطق الجماعات . وقد أثر ذلك تأثيرا جذريا على الطائفتين . وقد يفسر ذلك القرار الذى اتخذه النظام بعدم السماح للمستفيدين المزعومين من الترخيص الدستوري الجديد بالمشاركة في استفتاء ٢ تشرين الثاني / نوفمبر .

وبالرغم من كل ذلك ، فان ترحيب بعض الدوائر بمقترحات الاصلاح الدستوري المزعومة يبرهن على ان عملية التحرير في جنوب افريقيا تنذر بالقضاء على الفصل العنصرى في نهاية المطاف . ان وفد بلادي يعتقد ان هذا الحماس في غير محله . ونحن نرحب

في هذا الصدد باعتماد الجمعية العامة مؤخرا للقرار ١١ / ٣٨ لأن هناك علاقة اساسية بين التدابير المقترحة وسياسة بريتوريا للبانانتوستانات .
وفي حين ان القوانين الجديدة تمنح طوائف الاسويين والملونين بعض الترضية الشكلية فان الحل النهائي لبريتوريا سيقطن فعليا القضاء على وجود السكان السود الموجودين حاليا ، ومن ثم فعندما طمأن رئيس الوزراء بوتا الناخب الأبيض العصبي ، وقال له ان المقترحات الحالية لا تتضمن أى جدول أعمال مشترك ان يؤكد على ما يلي :
ليس هناك شك في منح حق الانتخاب بقدر محدود للسكان السود مادام العشرون مليوناً من الملونين سيمارسون حق المواطنة خارج جنوب افريقيا وداخل أوطانهم المختلفة . هذه هي العلاقة التي يعترض عليها وفد بلادى بشدة .

ومما زاد من شعورنا بالسخط الحالة الراهنة لى الأوطان المستقلة اسمها . ان الجفاف الذى طال أمده فى المنطقة أثر تأثيرا سيئا على تلك البانتوستانات التى يضطر نحو ٦٠ فى المائة من سكانها الى الهجرة بحثا عن العمل فى أماكن أفضل . ونتيجة لذلك فقد أصبح من السمات الرئيسية لمنطقة البانتوستانات المنعزلة ارتفاع معدل وفاة المواليد وسوء التغذية المزمن . الا أن عبء تلك الآفات الطبيعية يمكن اغفاله اذا ما قورن بانتهاكات حقوق الانسان فى تلك الأراضى ، والتي وفقا حتى لمعايير جنوب افريقيا القاتمة تعسفا جسيميا وصارخة .

وفى تموز/يوليه الماضى ، على سبيل المثال ، فان سكان منطقة مدانتسان فى سيسكاى قد شرعوا فى مقاطعة شركة باراستاتال للنقل احتجاجا على الزيادة المنتظرة فى أسعار التذاكر . والأمر الذى لا يمكن تصديقه أن هذا الاحتجاج السلمى قد قوبل بـرد فعل شديد من السلطات الدكتاتورية التى يتولاها الرئيس المزعوم لينوكس سب منذ حصول سيسكاى على استقلالها الصورى عام ١٩٨١ . ان التدابير القمعية التى لجأت اليها قوات الأمن وقوات الاقتصاص التى حشدها سب استخدمت الأسلحة النارية والاحتجاز والاعتقال دون محاكمة والتنكيل وأشكالا أخرى من العنف الجسدى ضد المعارضين الذين يستخدمون وسائل مواصلات أخرى . وفى هذه الحملات القمعية لم تضع هذه القوات فى الاعتبار سن أو جنس المقاطعين ، مما ترتب عليه أن أصبح عدد كبير من النساء وأطفال المدارس من بين الضحايا . لقد بلغ عدد القتلى اليوم نحو مائة من المحتجين كما جرح المئات . ولا يزال هناك عدد من المحتجزين فى استاد محلى لكرة القدم أصبح يستخدم كمعتقل .

ومما يبعث على الانزعاج نتيجة لحكم الرعب السائد فى سيسكاى القمع المنهجي للنقابات العمالية الذى يتم بالتعاون الوثيق مع سلطات الأمن فى جنوب افريقيا . وفى عدة مناسبات تم القبض على بعض النقابيين فى سيسكاى على أساس المعلومات المستقاة من شرطة جنوب افريقيا واحتجزوا بعد أن تعرضوا للتنكيل والتعذيب . وفى أحيان أخرى تقوم سلطات جنوب افريقيا باعتقال زعماء العمال وتسليمهم بطريقة مشينة لشرطة سيسكاى لاتخاذ الاجراءات ضدهم . لقد قصد من وراء الأوطان المستقلة صوريا - بالاضافة الى التوازن فى المعادلة العنصرية لجنوب افريقيا - أن تؤدى المهمة الثانوية لقمع السكان الافريقيين نيابة

يتضح ان المناقشة الراهنة تتم في مرحلة حرجة من تاريخ جنوب افريقيا . ونحن نشهد بالفعل المناورات النهائية لاستراتيجيات وحشية تهدف الى ترسيخ وابقاء نظام الفصل العنصرى . وواضح أن حلم الراجح لدكتاتورية الألف عام لا يزال حيا في بريتوريا . ومع ذلك ، فهناك توافق دولي واضح في الآراء حول عدم شرعية وعدم جواز الأفعال الشريرة التي يقوم بها الفصل العنصرى . ولقد تم الاعراب عن هذا التوافق في الآراء في قرارات ملاحقة اعتمدت هنا بواسطة الجمعية العامة وفي هيئات أخرى للأمم المتحدة ، اختار النظام العنصرى أن يغفلها .

ان الظروف الراهنة واتجاه التطورات غير المقبولة في جنوب افريقيا تتطلب بجلاء اتخاذ المزيد من التدابير المقنعة . ولقد حان الوقت لكي تعطي الحكومات معنى للكلمات التي تشدقت بها عبر الثمانية والثلاثين عاما الماضية . فيجب التضحية بالمصالح الاقتصادية الذاتية والسياسية النفعية من أجل الصلحة العليا للانسانية والعدالة والمبادئ الأخرى التي تعهد الموقعون على الميثاق بالالتزام بها . ان الفشل في اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على جريمة الفصل العنصرى يمكن أن يندربان دلاع كارثة في المستقبل لن تعود بالفائدة على أحد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أدعو ممثل العراق الذى

طلب التكلم ممارسة لحقه في الرد . وأود أن أذكر أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد الكلمات بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، ويلقيها الممثلون من مقاعدهم .

السيد الزهاوى (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بيد وأنسـه

لا توجد حدود لنفاق الصهيونية واستجدائها كما اتضح بجلاء مما قاله هنا بعد ظهر اليوم ، الناطق باسم الصهيونية . ان الهجمات الدنيقة على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، والمركز المعنى بمناهضة الفصل العنصرى ، والعرب ، ودول شرق اوربا وغيرهم ، ليست إلا محاولة لتحويل الانتباه عن المذنب جنوب افريقيا وجريمته الفصل العنصرى .

وبالإضافة الى فضح المحاولة اليائسة لتبرئة العمل الصهيوني العنصري للتعاون والتضامن مع جنوب افريقيا العنصرية ، فان وفدى سوف يكشف طبيعة هذا التعاون ويدحض الادعاءات البذيئة التي جاءت على لسان المتحدث باسم الكيان العنصري الصهيوني اثناء تقديم بياننا بشأن هذا البند .

برنامج الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل رفع الجلسة أود أن أظن

برنامج أعمال الجمعية في الاسبوع القادم .

في يوم الاثنين ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٠ من جدول الأعمال المعنون " مسألة جزيرة ماويت القمرية " . وستنظر الجمعية العامة أيضا في تقارير اللجنة الثالثة عن البنود ٨٢ و ٨٣ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٤ و ٨٥ وأيضا البنود من ٨٨ الى ٩٠ .

وفي اليوم نفسه ، سبتداً الجمعية العامة في النظر في البند ٢٩ من جدول الأعمال المعنون " الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " .
ويوم الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر بعد الظهر يتوقع أن تبدأ الجمعية العامة النظر في البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون " مسألة ناميبيا " .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٢٠